مقتطف الصحف الصهيونية

الاثنين 4 أيلول 2023

عين على العدو الإثنين 4-9-2023

عين على العدو: نشرة يومية ترصد شؤون العدو من خلال متابعة المو اقف والتصريحات الرسمية إلى جانب أهم الآراء والتحليلات الصادرة.

ترجمة واعداد: شبكة الهدهد للشؤون الإسر ائيلية

الشأن الفلسطيني:

- **المتحدث باسم جيش العدو :**قوات الجيش والشاباك وحرس الحدود اعتقلت خلال الليل 16 فلسطينياً من أنحاء الضفة الغربية وصادرت أسلحة.
- **حدشوت حموت :**أطلقت حركة حماس، قبل قليل، صاروخين باتجاه البحر في إطار التجربة، تم إطلاقهما بفاصل حوالي 10 دقائق.
- **"أمير بوخبوط" :**"عملية إطلاق نار جرت الليلة في منطقة حاجز حوارة، ولم يتم الإبلاغ عن وقوع إصابات، وقام الجيش بتمشيط المنطقة."
- **جهاز الشاباك :**سمح بالنشر أنه في نشاط مشترك بين الشاباك والجيش، تم اعتقال يوسف أبو الرب (32 عاماً)، من سكان قرية جلبون قرب جنين، لضلوعه في تنفيذ عملية إطلاق نار نحو مستوطنة "ميراف" في "معاليه" جلبوع بتاريخ 18 /04/ 2023 حيث أصيب أحد المنازل بطلقات نار.
- **يديعوت أحرونوت :**قرر الأسرى الفلسطينيون، اليوم، بدء إضراب جماعي عن الطعام، عقب قرار وزير الأمن القومي للعدو "إيتمار بن غفير"، تقليص زيارات أهالي الأسرى لمرة واحدة كل شهرين بدلاً من مرة واحدة شهرياً.
- **يديعوت أحرونوت :**اعتقال فلسطيني من مخيم عايدة، بعدما ألقى عبوة أنبوبية على "مجمع قبر راحيل" قبل نحو أسبوع، وفي إطار تفتيش منزله، تم العثور على قنبلة صوت وذخيرة.
- **إذاعة جيش العدو :**اعتقال فلسطيني ضبط بحوزته عبوة "كوع" قرب عين بوبين.

- **موقع والا :**إصابة سائق حافلة جراء تعرضها للرشق بالحجارة على الطريق 55 قرب بلدة عزون بقلقيلية، وتضررت حافلتين جراء الهجوم.

الشأن الإقليمي والدولي:

- **"مكتب نتنياهو" :**"نتنياهو في بيان مشترك مع الرئيس القبرصي نيكوس خريستودوليدس": "أشكركم على التعاون الأمني، وعلى العمل الرائع الذي قامت به أجهزة الأمن القبرصية لإحباط محاولة هجوم ضد إسرائيليين على الأراضي القبرصية"، **وقال "خريستودوليدس" :**"إسرائيل حليف استراتيجي لقبرص وجميع سكان الجزيرة ممتنون للمساعدة الإسرائيلية في إطفاء الحرائق، أنتم دائما بجانبنا في أوقات الحاجة."
- **"تايمز أوف إسرائيل :**"من المقرر أن يسافر وفد من كبار المسؤولين الأمريكيين إلى الرياض هذا الأسبوع للقاء نظرائهم السعوديين لمناقشة اتفاق تطبيع محتمل بين المملكة و"إسرائيل"، هذا ما قاله مسؤول أمريكي ومسؤول فلسطيني لـ "تايمز أوف إسرائيل."
- **معاريف :**أعلن رئيس مجلس الشيوخ المغربي، النعم ميارة، رسمياً أنه قبِل الدعوة الشخصية لرئيس الكنيست "أمير أوحانا"، وسيأتي يوم الخميس في زيارة رسمية إلى "إسرائيل."
- **القناة 14 :**وصل وزير خارجية العدو "إيلي كوهين" الليلة إلى المنامة، عاصمة البحرين، وكان في استقباله نظيره عبد اللطيف الزياني.
- **قناة كان :**الرحلة تحولت إلى كابوس: "إسرائيليتان تعرضتا لهجوم بساطور في كينيا، وتم قطع إصبع إحداهن، وذلك في منطقة واتامو عندما كانتا في طريقهما إلى الفندق الذي تقيمان فيه."
- **"نيردفوري" :**"بعد مرور 15 عاماً، تعود الولايات المتحدة لوضع أسلحة نووية على الأراضي البريطانية، حيث نشرت طائرات F-35 قادرة على حمل قنابل نووية من طراز B61-12 ، هذه خطوة مثيرة للاهتمام."

الشأن الداخلي:

- **هآرتس :**علمت صحيفة "هآرتس" أن" الشاباك اتصل بمكتب رئيس الوزراء ووزارة الأمن القومي بعد رصد عدة حالات تم فيها قيادة مركبة الوزير إيتمار بن غفير بشكل مخالف لقوانين المرور، وبحسب مصادر أمنية، فإن حراس أمن الوزير اشتكوا إلى قادتهم من أن الوزير بن غفير يأمر سائقيه بارتكاب مخالفات مرورية، منها تجاوز الإشارة الحمراء، والقيادة بسرعة زائدة، والقيادة على جانب الطريق لتجاوز الازدحام المروري، وقال مصدر أمني "إنه يتصرف وكأنه رئيس الوزراء، ومن المستحيل أن يقف في المرور، رحلاته من تل أبيب إلى القدس تتم في أقل من 40 دقيقة وهذه فوضى سوف تنتهي بكارثة"، وبحسب وثائق حصلت عليها هآرتس، فإن بن غفير يتمتع بسجل حافل من المخالفات المرورية، فمنذ عام 2000، عندما حصل على رخصة القيادة، تراكمت عليه 76 مخالفة مرورية."
- **موقع والا :**سكان تل أبيب عبروا عن غضبهم ضد بن غفير خلال جولته بعد أحداث الإرتريين أول أمس واتهموا الحكومة بالتخاذل – صرخ أحد المستوطنين ضد بن غفير: "هذه جولة ذات مصلحة سياسية" – رد بن غفير: "من دفع لك المال لتقول ذلك؟."!

- **قناة كان :**أفاد مسؤول سياسي بأن الكابينت سيناقش قريبا تقرير "لجنة كعتبي" التي بحثت أوضاع الأسرى الأمنيين وأوصت بتقليصها، من الممكن أن تتم المناقشة في الجلسة القادمة للكابينت يوم الإثنين 9 أكتوبر، ولكن لم يتم الاتفاق على ذلك في هذه المرحلة.

- **موقع والا :**لجنة رؤساء السلطات المحلية العربية في "إسرائيل" تعلن عن إضراب مفتوح يوم الثلاثاء القادم، في ظل تزايد جرائم القتل وتقاعس "حكومة نتنياهو"، وأعلنت عن تنظيم مظاهرة شعبية كبيرة في كفر قرع غداً الإثنين وإغلاق الطرقات.

عينة من الآراء على منصات التواصل:

- **وزير القضاء "ياريف ليفين" :**"إقالة المستشارة القضائية ليس على جدول الأعمال حاليًا، ولا أعرف ماذا سيحدث غدًا، كل يوم نعبر آفاقا جديدة."

- **"بنيامين نتنياهو" :**"أقمنا سياجًا على الحدود الجنوبية (مصر) وأوقفنا التسلل من هناك إلى إسرائيل، وبذلك منعنا تسلل أكثر من مليون شخص من أفريقيا كانوا سيدمرون بلدنا، والآن سنقوم ببناء سياج على الحدود الشرقية (الأردن) لضمان عدم التسلل من هناك أيضًا – سنحمي حدودنا – سنحمي بلادنا."

- **معلق الشؤون العربية في القناة 12 "أوهاد حيمو" :**"نحن نتحدث عن فترة من العمليات لم نشهدها منذ الانتفاضة الثانية، وحماس تقف وراء معظم العمليات الدامية، هناك علاقة مباشرة بين غزة ولبنان وما يحدث في الضفة."

- **وزير الطاقة التركي" :**اعتزم زيارة إسرائيل في أقرب فرصة، بدعوة من الوزير يسرائيل كاتس بعد أن أجريت معه محادثة مثمرة، لمناقشة الفرص الثنائية والإقليمية للتعاون في مجال الطاقة بما في ذلك الغاز الطبيعي."

- **وزير جيش العدو "يوآف غالانت" :**"في الآونة الأخيرة، أدلى المسؤولون المنتخبون تصريحات كاذبة ولا أساس لها وغير مسؤولة حول الجيش الإسرائيلي وقادته، وهذه تصريحات مشينة تعرض للخطر أهم أصول إسرائيل وهو الجيش، ومن يشوه سمعة جنود الجيش يستحق الإدانة."

* * *

مقالات

i24NEWS: المستشارة القضائية للحكومة توصي للمحكمة العليا ببطلان إلغاء "حجة المعقولية"

أعلنت المستشارة القضائية للحكومة غالي بهارف ميارا موقفها الرسمي أمام محكمة العدل العليا قبيل النظر في الالتماسات المقدمة ضد القانون الذي أقرته الكنيست مؤخرا بالرغم من الانقسام حوله، وهو القانون الذي قلص نطاق "بند المعقولية"، تلك الآلة الرقابية التي تستند إليها المحاكم في تناول القرارات الحكومية، ودعت المحكمة إلى إبطال القانون على خلفية مسه بأسس النظام الديمقراطي . وكتبت المستشارة في ردها: إن هذا القانون "يغلق أبواب المحكمة العليا على مصراعيها بوجه كل شخص أو مجموعة تضرروا جراء تعامل الحكومة معهم بدون معقولية، بصورة متطرفة، في أي سياق كان. وبذلك فقد تمت مصادرة وسيلة ذات أهمية كبرى من أيدي الجمهور للدفاع عن نفسه ضد ممارسة السلطة الحكومية

بشكل تعسفي وبغير صالحه." ومن المقرر أن يستمع قضاة المحكمة العليا البالغ عددهم 15 قاضيًا إلى الالتماسات ضد إلغاء "بند المعقولية"، وستكون هذه هي المرة الأولى في تاريخ المحكمة العليا التي يترأس فيها جميع القضاة الخمسة عشر جلسة استماع مقررة في 12 سبتمبر/أيلول الوشيك.

موقف المستشارة القضائية للحكومة لم يكن سرا، وبالتالي فقد سمحت للحكومة باستخدام تمثيل منفصل أمام المحكمة العليا للدفاع عن القانون .وصرح محامي رئيس الوزراء ووزير القضاء ياريف ليفين في أعقاب ذلك بأن "لا سلطة للمحكمة العليا الإسرائيلية بإبطال قانون أساس" في سياق دفاعه عن قانون إلغاء بند المعقولية بأصوات الائتلاف الحاكم كاملة (64 عضو)، وفق النشر في واينت.

* * *

i24NEWS: وزارة لأمن الإسرائيلية تطلب موافقة الولايات المتحدة لشراء طائرات إف-35

قالت وزارة الأمن الإسرائيلية، الأحد، إنها بدأت عملية شراء السرب الثالث من طائرات إف-35 الأمريكية الصنع لتلبية احتياجات الجيش الإسرائيلي . وبعد موافقة وزير الأمن يوآف غالانت، قدم وفد المشتريات التابع للوزارة في الولايات المتحدة طلب شراء رسمي (LOR) إلى مديرية HAF 35 الأمريكية (JPO) من أجل توقيع الصفقة في الأشهر المقبلة. وقالت وزارة الأمن، إنها ستشتري من الحكومة الأمريكية 25 طائرة من طراز إف-35 من تصنيع شركة لوكهيد مارتن في صفقة تشمل الدعم والصيانة . وأضافت الوزارة في بيان لها: "عند إتمام الصفقة، سيتم توسيع أسطول طائرات الشبح الأكثر تقدما في العالم التي يديرها سلاح الجو الإسرائيلي إلى 75 ." وتابعت الوزارة، أن "توريد الطائرات إلى الجيش الإسرائيلي سيبدأ في عام 2027 بمعدل ثلاث طائرات سنويا". وتقدر قيمة الصفقة بنحو 3 مليارات دولار، وسيتم تمويلها من أموال المساعدات الأمريكية.

وفي إطار الاتفاق الأصلي بين الحكومتين، التزمت الشركة المصنعة للطائرة، شركة لوكهيد مارتن، والشركة المصنعة للمحركات، برات آند ويتني، بالمشاركة مع الشركات الإسرائيلية في إنتاج طائرات إف-35 المباعة للدول التي تقوم بتجهيزها.

* * *

تايمز أوف إسرائيل: وفد أمريكي يتوجه إلى السعودية وسط جهود التطبيع التي تبذلها إدارة بايدن

بقلم جيكوب ماغيد

من المقرر أن يسافر وفد من كبار المسؤولين الأمريكيين إلى الرياض هذا الأسبوع للقاء نظرائهم السعوديين لمناقشة اتفاق تطبيع محتمل بين المملكة الخليجية وإسرائيل، حسبما قال مسؤول أمريكي ومسؤول فلسطيني ل"تايمز أوف إسرائيل" يوم الأحد. وتأتي الزيارة التي يقوم بها منسق البيت الأبيض لشؤون الشرق الأوسط بريت ماكغورك ومساعدة وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى باربرا ليف بعد ما يزيد قليلا عن شهر من زيارة مستشار الأمن القومي الأمريكي جيك سوليفان للمملكة العربية السعودية لنفس الهدف، مما يشير إلى تصميم واشنطن المستمر على التوسط في اتفاق صعب المنال. كما زار وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن الرياض في نفس المهمة في يونيو. وتتزامن زيارة ماكغورك وليف مع زيارة وفد فلسطيني برئاسة أمين سر

اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية حسين الشيخ، الذي سيتواجد في الرياض لبحث ما تأمل رام الله الحصول عليه من اتفاق التطبيع السعودي-الإسرائيلي، حسبما قال المسؤولان. ورفض متحدث باسم البيت الأبيض طلبا للتعليق، بينما قال متحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية إنه ليس لديهم ما يعلنونه. ولم يستجب متحدث باسم السفارة السعودية في واشنطن لطلب التعليق. والسعودية مستعدة للتخلي عن موقفها العلني الذي طالما تمسكت به ضد التطبيع مع إسرائيل في غياب حل الدولتين للصراع الإسرائيلي-الفلسطيني، لكن لا يزال من غير المتوقع أن توافق الرياض على اتفاقية مع القدس لا تتضمن تقدما كبيرا نحو السيادة الفلسطينية، وفقا لمسؤولين مطلعين على الأمر.

في الأسبوع الماضي، قال ثلاثة مسؤولين لتايمز أوف إسرائيل إن السلطة الفلسطينية تسعى إلى خطوات "لا رجعة فيها" من شأنها تعزيز مساعيها لإقامة الدولة في سياق المفاوضات من أجل اتفاق التطبيع بين إسرائيل والسعودية. وتتضمن الخطوات المقترحة دعم الولايات المتحدة للاعتراف بالدولة الفلسطينية في الأمم المتحدة، وإعادة فتح قنصليتها في القدس التي خدمت الفلسطينيين تاريخيا، وإلغاء تشريع في الكونغرس يعتبر السلطة الفلسطينية منظمة إرهابية، ونقل أراضي في الضفة الغربية من السيادة الإسرائيلية إلى الفلسطينية، وهدم البؤر الاستيطانية غير القانونية في الضفة الغربية. وستكون هذه الخطوات بمثابة انتصارات كبيرة للسلطة الفلسطينية، التي لم تتمتع إلا بإنجازات دبلوماسية قليلة في السنوات الأخيرة. ومع ذلك، فهي بعيدة كل البعد عن المطالب بعيدة المدى التي تثيرها رام الله منذ فترة طويلة، مما يسلط الضوء على مكانتها السياسية المتضائلة في الداخل والخارج.

وناقش الشيخ الإجراءات مع ليف، مساعدة وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الشرق الأدنى، خلال اجتماع الأسبوع الماضي، وتلقى ردا فاترا إلى حد كبير، وفقا لمسؤول فلسطيني. ورفض مسؤولو إدارة بايدن المقترحات الفلسطينية المتعلقة بالولايات المتحدة، وشجعوا السلطة الفلسطينية على تخفيف طلباتها وتوجيهها نحو إسرائيل بدلا من ذلك. لكن من شبه المؤكد أن تلقى أي مبادرات كبيرة للفلسطينيين معارضة البعض في حكومة نتنياهو المتشددة. في الأسبوع الماضي، قال وزير المالية بتسلئيل سموتريتش إن فكرة أن تقدم إسرائيل تنازلات للفلسطينيين في إطار اتفاق تطبيع هي "خيال."

وبينما من المتوقع أن يشمل الاتفاق مكونا فلسطينيا، فإن الجزء الأكبر من المطالب السعودية موجه إلى الولايات المتحدة، وكان التركيز على المفاوضات حتى الآن بين إدارة بايدن وولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان وتسعى الرياض إلى إبرام معاهدة أمنية متبادلة شبيهة بحلف شمال الأطلسي (الناتو) تلزم الولايات المتحدة بالدفاع عن السعودية إذا تعرضت الأخيرة لهجوم، وإلى برنامج نووي مدني تدعمه الولايات المتحدة في السعودية، وإلى أن تكون لها القدرة على شراء أسلحة أكثر تطورا من واشنطن. في المقابل، تتطلع الولايات المتحدة إلى قيام الرياض بتقليص علاقاتها الاقتصادية والعسكرية بشكل كبير مع الصين وروسيا وتعزيز الهدنة التي أنهت الحرب الأهلية في اليمن. وستتطلب أي معاهدة أمريكية جديدة مع السعودية دعم ثلثي أعضاء مجلس الشيوخ، وهي مهمة شاقة بالنظر إلى إحجام الجمهوريين عن منح بايدن انتصارا في السياسة الخارجية وإلى القلق في صفوف الديمقراطيين بشأن سجل الرياض في مجال حقوق الإنسان.

* * *

تايمز أوف إسرائيل: البلدات والشركات العربية تخطط لإضراب يوم الثلاثاء للدعوة إلى اتخاذ خطوات لمواجهة موجة

الجرائم العنيفة

دعا قادة البلديات في المجتمع العربي إلى إضراب عام يوم الثلاثاء وتشكيل لجنة طوارئ لمحاربة موجة الجريمة المستمرة التي أودت بحياة أكثر من 160 فردا من المجتمع حتى الآن هذا العام. وفي بيان يوم الأحد، حمّلت اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية ولجنة المتابعة العليا للجماهير العربية في إسرائيل الحكومة الإسرائيلية مسؤولية موجة القتل في المجتمع العربي، واتهمتها بإهمال المواطنين العرب الإسرائيليين، بحسب ما نقلت وسائل الإعلام العبرية. وسيشمل الإضراب المخطط له السلطات المحلية والشركات ونظام التعليم، الذي سيعمل فقط لجزء من الصباح. وذكر موقع "والا" أن التلاميذ سينضمون إلى المضربين في قوافل احتجاجية. وجاء الإعلان عن الإضراب يوم الأحد بعد جنازة إمام بارز قُتل بالرصاص في كفر قرع يوم السبت، بعد يومين من جريمة قتل مزدوجة في البلدة العربية. وأصيب الشيخ سامي عبد اللطيف (60 عاما) بالرصاص أثناء خروجه من مسجد في المدينة العربية الشمالية. وبحسب ما ورد كان اللطيف معروفا بدوره في المساعدة في حل النزاعات داخل المدينة.

وحضر مئات الأشخاص جنازته يوم الأحد وشاركوا في صلاة احتجاجية على الطريق 65 المؤدي إلى المدينة. وخلال المظاهرة، وبالتنسيق مع الشرطة، أقام المشيعون صلاة على الطريق احتجاجا على موجة الجرائم العنيفة وما يعتبرونه تقاعس الحكومة. وبعد ذلك تفرق المتظاهرون طوعا، وأعيد فتح الطريق أمام حركة المرور. وقال أحد السكان، الذي يعيش بالقرب من المسجد، لموقع "والا": "لا نتذكر جرائم قتل في القرية على الإطلاق، منذ عقود. كان الوضع آمنًا هنا. وكان الوضع آمناً في القرى العربية الأخرى. ما تغير هو الحكومة."

ووفقا لـ"مبادرات إبراهيم"، وهي مجموعة مناهضة للعنف، قُتل 166 عربيًا في جرائم قتل هذا العام، وهو أعلى مستوى على الإطلاق وأكثر من ضعف الرقم في نفس الفترة من عام 2022. وقُتل معظم الضحايا في حوادث إطلاق نار. وقُتل شخصان بالرصاص يوم الخميس في كفر قرع، هما فؤاد نصر الله (33 عاما)، ومحمد سعيد (13 عاما).

وتأتي عمليات القتل في كفر قرع في أعقاب حوادث إطلاق النار الأخيرة التي أودت بحياة العديد من الأشخاص، بما في ذلك جريمة قتل رباعية الشهر الماضي في أبو سنان، وجاءت بعد مقتل شخصين بالرصاص في حوادث منفصلة يوم الخميس. ومعظم عمليات القتل هي جزء من موجة جرائم عنيفة اجتاحت المجتمع العربي في السنوات الأخيرة. وألقت السلطات باللوم على منظمات الجريمة المزدهرة وانتشار الأسلحة، في حين أشار البعض إلى فشل السكان في التعاون مع سلطات إنفاذ القانون لضبط المجرمين. ويلقي العديد من قادة المجتمع العربي اللوم على الشرطة، التي يقولون إنها فشلت في اتخاذ إجراءات صارمة ضد المنظمات الإجرامية القوية وتتجاهل أعمال العنف إلى حد كبير. ويشيرون أيضًا إلى عقود من الإهمال والتمييز من قبل المكاتب الحكومية باعتبارها أساس المشكلة.

* * *

تايمز أوف إسرائيل: "تهديد حقيقي": نتنياهو يدعم تنفيذ اعتقالات واسعة ويتطلع إلى عمليات ترحيل في إطار اتخاذ إجراءات صارمة ضد المهاجرين

وافقت لجنة وزارية خاصة انعقدت يوم الأحد في أعقاب أعمال شغب عنيفة اندلعت بين مجموعتي مهاجرين إريتريتين في شوارع تل أبيب خلال نهاية الأسبوع على إجراء اعتقالات واسعة، مما يسمح للشرطة باستخدام إجراء إداري يخفض معيار تقديم الأدلة لتبرير الاعتقال. وقال رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو إن الهجرة من الدول الأفريقية تشكل "تهديدا حقيقيا لطابع إسرائيل ومستقبلها كدولة يهودية وديمقراطية."

ويُعتقد أن نحو 30 ألف مهاجر، معظمهم من السودان وإريتريا، موجودون في البلاد، ويقول الكثير منهم إنهم لاجئون من الحرب والقمع. ووصل معظم المهاجرين الأفارقة إلى إسرائيل عبر مصر في الفترة ما بين 2007 و 2012، قبل أن تبني إسرائيل حاجزا على طول الحدود الصحراوية. ولم يصل سوى عدد قليل من المهاجرين منذ ذلك الوقت. وذكرت العديد من التقارير في وسائل إعلام عبرية أنه تم احتجاز حوالي 50 مواطنا إريتريا في أعقاب الاشتباكات في الشوارع يوم السبت، حيث دعا وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير إلى تنفيذ المزيد من الاعتقالات "الإدارية."

وقال نتنياهو، الذي ترأس الاجتماع الوزاري، إن الحكومة "تسعى إلى اتخاذ خطوات قوية ضد مثيري الشغب، بما في ذلك الترحيل الفوري لأولئك الذين شاركوا" في المواجهات. واتفق الوزراء أيضا على النظر في إلغاء تصاريح العمل للمهاجرين وتقديم قانون أساس شبه دستوري جديد بشأن الهجرة. بالإضافة إلى الرد على مثيري الشغب يوم السبت، قال نتنياهو في الاجتماع إنه دعا إلى عقد المنتدى "لإعداد خطة كاملة ومحدثة لإخراج جميع المتسللين غير الشرعيين الآخرين من إسرائيل."

ويرفض اليمين الإسرائيلي إلى حد كبير ادعاءات المهاجرين الأفارقة بأنهم يطلبون اللجوء ويشير بشكل روتيني إلى جميع المهاجرين، بغض النظر عن الدوافع والظروف، على أنهم "متسللون."

ودعا نتنياهو إلى عقد الاجتماع، الذي شارك فيه وزير العدل، ووزير الخارجية، ووزير الأمن القومي، ووزير الداخلية إلى جانب كبار المسؤولين القانونيين ومسؤولين كبار في سلطات إنفاذ القانون، بعد أن أصيب نحو 170 شخصا في اشتباكات استمرت لساعات يوم السبت في جنوب تل أبيب بين مؤيدي ومعارضي الحكومة الإريترية. وقال نتنياهو إن التهديد السابق الذي شكلته الهجرة غير الخاضعة للرقابة من إفريقيا تم صده من خلال بناء الجدار الحدودي الجنوبي. وأردف قائلا إن "بناء السياج تطلب التغلب على اعتراضات المؤسسة الأمنية والخصوم السياسيين. لقد أوقفنا التسلل تماما، وأنا فخور بأن الحكومات تحت قيادتي فعلت ذلك." وقال نتنياهو إنه على الرغم من أن العديد من المهاجرين غادروا على مر السنين، إلا أن عشرات الآلاف ما زالوا موجودين. وأعرب عن أسفه لأن محكمة العدل العليا منعت "الاقتراحات" الحكومية المختلفة لتحفيز المهاجرين على المغادرة.

منعت المحكمة في الماضي حبس المهاجرين لفترات زمنية طويلة دون محاكمة، وأبطلت أيضا خطوة لإجبارهم على إيداع 20

بالمائة من رواتبهم في صندوق، مع الإفراج عن الأموال فقط عند مغادرتهم البلاد. وقال نتنياهو "الشيء الوحيد الذي لم نقترحه، ومن الجيد أننا لم نفعل ذلك، هو خطة الأمم المتحدة."

رئيس الوزراء كان يشير إلى خطة من عام 2018 صممها هو بنفسه، بالتعاون مع الأمم المتحدة وعدد من الدول الأوروبية، التي نصت على إعادة توطين نصف المهاجرين الأفارقة طالبي اللجوء في إسرائيل في خارج البلاد. بداية احتفى نتنياهو بالاتفاق

باعتباره انجازا تاريخيا، لكنه قام بتعليق الخطوة في غضون ساعات وإلغائها تماما في وقت لاحق بعد تعرضه لانتقادات شديدة من اليمين لسماحه ببقاء بعض المهاجرين وحصولهم على وضع مؤقت في البلاد.

وقال نتنياهو يوم الأحد إن "خطة الأمم المتحدة كان من شأنها توفير الجنسية لـ 16 ألف متسلل غير قانوني وكانت ستخلق حافزا كبيرا لمئات الآلاف إن لم يكن الملايين من الأفارقة للتدفق مرة أخرى إلى إسرائيل، لذلك كانت [الخطة] حلا سيئا." وفي تصريحات أدلى بها في وقت لاحق يوم الأحد، قال إن خطة 2018 "كانت ستصبح كارثة، لو قبلناها". تجدر الإشارة إلى أن الخطة لم تنص على منح الجنسية للمهاجرين، بل منحهم فقط وضع لاجئ رسمي. وقال إن أعمال العنف التي وقعت يوم السبت "تجاوزت الخط الأحمر. لقد كانت أعمال شغب وإراقة دماء وهياج لا يمكننا قبولها." وأضاف نتنياهو أن الخطوة التي يأمل في اتخاذها قريبا هي ترحيل مؤيدي النظام الذين شاركوا في أعمال الشغب، "حوالي ألف"، على حد قوله. وقال "لا يمكنهم بالطبع الادعاء بأنهم طالبو لجوء. إنهم يدعمون هذا النظام. إذا كانوا يدعمونه إلى هذا الحد، فيمكنهم بالتأكيد العودة إلى بلادهم الأصلية."

بعد ظهر الأحد، قام بن غفير بزيارة جنوب تل أبيب، وقال للحاضرين إنه "سيتم التعامل" مع كل من كان متورطا في الاضطرابات في اليوم السابق. لكن بعض السكان وجهوا للوزير اليميني المتطرف صيحات استهجان واتهموه بالفشل في الوفاء بوعوده الانتخابية بإعادة النظام إلى شوارع إسرائيل. وقالت إحدى المحتجين لبن غفير، الذي استُقبل بصيحات استهجان وهتافات مثل "عار" و"فشل": "الآن تتذكر القدوم إلى هناك؟ أيها العنصري"، حسبما أفاد موقع "واينت" الإخباري.

ورد الوزير على إحدى المتظاهرات قائلا: "كم تتقاضين من الأجر؟ يبدو أن لديك أجندة يسارية". وأضاف بن غفير أن أي شرطي أطلق النار "دفاعا عن النفس" خلال الفوضى التي وقعت يوم السبت سيحظى بدعمه الكامل.

وفي ليلة السبت، أعرب أعضاء في ائتلاف نتنياهو أيضا عن تأييدهم لعمليات الترحيل. فقال وزير الثقافة ميكي زوهر في بيان إن "إسرائيل هي دولة قانون. أولئك الذين يقومون بأعمال شغب في الشوارع ويدمرون المتاجر ويعتدون على أفراد الشرطة يجب أن يعاقبوا بشدة وأن يتم ترحيلهم على الفور. ينبغي على كل من يقيم هنا أن يحترم قوانيننا."

وكتب عضو الكنيست عن حزب "الليكود" نيسيم فاتوري على منصة" :X صباح الغد [ينبغي أن يكون هناك] طوابير من الحافلات لترحيلهم! لهذا السبب هناك حاجة إلى الإصلاح"!!!

وقال وزير المالية بتسلئيل سموتريش في بيان له إن "أعمال الشغب التي وقعت يوم السبت كانت مجرد عرض ترويجي لما ينتظرنا إذا لم نعيد المتسللين إلى أوطانهم. محكمة العدل العليا مسؤولة عن أعمال الشغب هذه. ولهذا السبب فإننا نقود تعديلات على النظام القانوني تسمح للمسؤولين المنتخبين باتخاذ القرارات وتنفيذها."

وقال وزير العدل ياريف ليفين أيضا إن أعمال الشغب أثبتت سبب الحاجة إلى تشريع التعديلات القضائية التي يدفع بها الائتلاف. وجاء في بيان لليفين:"نحن نناضل من أجل أن تكون البلاد يهودية وديمقراطية، ومن أجل حق سكان جنوب تل أبيب وإيلات في العيش حياة آمنة، حتى لا يتحول جنوب تل أبيب إلى الغرب المتوحش". مع الإشارة إلى قرارات المحكمة العليا السابقة التي منعت الحكومة من سجن طالبي اللجوء لفترات طويلة دون محاكمة.

قد قوبل طالبو اللجوء بنفور من قبل الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، ويواجهون مستقبلا غامضا حيث لم تعترف الدولة بوضع اللاجئ إلا في عدد قليل من الحالات، وقادت الجهود المستمرة لجعل الحياة صعبة بالنسبة لهم أو لترحيلهم على الفور. وكثيرا ما يستشهد مؤيدو الإصلاح القضائي للحكومة بهذه القضية كمثال على تجاوزات المحكمة في تحد للإرادة العامة، في حين يستشهد معارضو الإصلاح بنفس القرارات التي تثبت الدور الرئيسي للمحكمة في حماية حقوق الإنسان. ويقول أنصار التعديلات القضائية إن المهاجرين هم سبب رئيسي وراء ضرورة المضي قدما في الخطة.

وكتب زعيم المعارضة يائير لبيد على منصة X يوم السبت: "وعدت هذه الحكومة بمعالجة أزمة الهجرة. وكالعادة معهم، ازداد الوضع سوءا وسادت الفوضى. لقد تعاملنا مع الأمر بهدوء، دون تصريحات رنانة، مدركين مدى تعقيد القضية."

اندلعت أعمال الشغب يوم السبت وسط مظاهرة ضد حدث رسمي للحكومة الإريترية – بمناسبة الذكرى الثلاثين لصعود الرئيس الاوتوقراطي أسياس أفورقي إلى السلطة. وصل معارضو النظام، الذين ارتدوا الزي الأزرق، إلى مكان الحدث للتظاهر ضد المؤيدين الذين ارتدوا اللون الأحمر. وسرعان ما تحولت المسيرات إلى أعمال عنف استمرت لعدة ساعات.

وقال حاييم بوبليل، قائد الشرطة في منطقة ياركون، إن أعمال العنف تمثل "انتهاكا لجميع الأعراف التي نسمح بها. وقد خلق ذلك وضعا اضطررنا فيه إلى استخدام وسائل شديدة، بما في ذلك استخدام أفراد الشرطة للذخيرة الحية."

* * *

تايمز أوف إسرائيل: "يتجرؤون على اتهام الجيش الإسرائيلي بالعمل مع الإرهابيين": الأسبوع الـ 35 من المظاهرات ضد التعديلات القضائية

تظاهر عشرات آلاف الإسرائيليين في جميع أنحاء البلاد يوم السبت ضد التعديلات القضائية التي يدفع بها الائتلاف الحاكم للأسبوع الخامس والثلاثين على التوالي، تحت شعار "لا للديكتاتورية في مدارسنا" مع بداية العام الدراسي الجديد. واحتشد أكثر من 100 ألف شخص في المظاهرة الرئيسية في تل أبيب، حسبما أفادت القناة 13، التي استشهدت ببيانات من شركة CrowdSolutions. وتعهد المنظمون بإجراء الحدث كما كان مخططا له في أعقاب المواجهات العنيفة التي شهدها جنوب تل أبيب في وقت سابق من اليوم بين مهاجرين إريتريين داعمين ومعارضين للحكومة في أسمرة، والتي شهدت إصابة أكثر من 150 شخصا، من بينهم نحو 15 شخص وُصفت حالتهم بالخطيرة. من بين المصابين نحو 30 شرطيا.

وفي خطابها أمام المتظاهرين، قالت واحدة من أبرز منظمي الاحتجاجات، وهي شيكما بريسلر، إن الشرطة "تدفع مرة أخرى ثمنا باهظا لإهمال حكومة نتنياهو." وقالت أيضا إن رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو يتحمل مسؤولية أزمة المهاجرين المستمرة، بعد أن تراجع عن اتفاق تم التوصل إليه في عام 2018 الذي كان سيشهد مغادرة العديد منهم طواعية، قائلة إنه فعل ذلك بسبب ضغوط من "العنصريين الكاهانيين." وتم حث الحضور على التبرع بالدم، حيث حذرت مستشفيات في المنطقة من أنها تواجه نقصا خطيرا في الدم وسط التدفق المفاجئ للمرضى.

وتعهد متحدثون آخرون بدعم التربية والتعليم اللذين يعززان التسامح والديمقراطية، في مواجهة حكومة يقولون إنها تمثل العكس. كما وعدوا بعدم السماح للحكومة بتقويض تعليم أولادهم بقيم غير ليبرالية. ونظمت مسيرات يوم السبت في اليوم التالي لبدء العام الدراسي، وفي الوقت الذي يسعى فيه وزير التربية والتعليم يوآف كيش كما يُزعم إلى الإطاحة بمدير متحف "ياد فاشيم" لتخليد ذكرى الهولوكوست، داني ديان، واستبداله بحليف من حزبه "الليكود."

أحد المتحدثين في تل أبيب كان يولي يافين، وهو طالب مدرسة ثانوية من هرتسليا يقود الجهود لإزالة المواد التي انتجها منتدى كوهيليت للسياسات، وهو مجموعة يمينية لعبت دورا رئيسيا في تطوير خطة الحكومة لإصلاح القضاء، من المدارس.

مظاهرات يوم السبت هي الأولى أيضا في شهر سيشهد وصول التوترات داخل إسرائيل إلى ذروتها بينما تستعد المحكمة العليا للاستماع لالتماسات تمس عدة جوانب رئيسية للإصلاح القضائي وتوازن القوى بين فروع الحكومة. يمكن أن تؤدي قرارات المحكمة في حال قبولها أحد هذه الالتماسات أو أكثر إلى مواجهة مباشرة بين السلطتين التنفيذية والقضائية، بل وربما قد تثير أزمة دستورية. وجاءت هذه المظاهرات أيضا في أسبوع شهد إطلاق أحد قضاة المحكمة العليا المحافظين تحديا غير مسبوق للنظام القائم على الأقدمية لاختيار رئيس المحكمة المقبل، حيث قدم ترشيحه لهذا المنصب في خطوة نفى أن يكون تم تنسيقها مع الحكومة، لكنها تتماشى مع رغبة وزير العدل ياريف ليفين في رؤية قاض محافظ يشرف على المحكمة.

في خطوة غير مسبوقة يوم الأربعاء، قدم يوسف إلرون ترشيحه لخلافة رئيسة المحكمة العليا المتقاعدة إستر حايوت، مما يمنع القاضي يتسحاق عميت من وراثة المنصب بموجب مبدأ الأقدمية المتبع – ولكن غير المنصوص عليه صراحة في القانون. وقال آفي نيسنكورن، الذي شغل في السابق منصب وزير العدل، للمتظاهرين في تل أبيب إن "ديمقراطيتنا في خطر... إنها تقف على شفا الديكتاتورية. شبكة الأمان والأمن للديمقراطية هي أنتم، الحركة الاحتجاجية." وتابع قائلا إن "الخطر الوجودي على الديمقراطية موجود. إن القوى في الحكومة التي تضغط من أجل دكتاتورية مسيحانية تعمل بلا توقف وبحماس من خلال المبادرات التشريعية وقرارات الميزانية لخلق أجواء عامة سامة وإشعال [البلاد] لتعزيز أيديولوجيتها المظلمة." وحذر نيسنكورن من أن خطوة القاضي إلرون تتحدى استقلالية المحكمة و"تتناسب مع هدف السيطرة السياسية" على القضاء.

وأشعل المتظاهرون قنابل مضيئة وأغلقوا مفرق كركور في شمال إسرائيل. وفي حيفا، سار الآلاف في الشوارع للمشاركة في المظاهرة الرئيسية عند مفرق حوريف.

متحدثة في حيفا، اتهمت وزيرة الخارجية سابقا تسيبي ليفني الحكومة بـ"اتخاذ قرارات دفاعية متهورة تعرض حياتنا للخطر لصالح القاعدة المسيحانية اليمينية، التي لا تتصرف بوحشية وعنف في [الضفة الغربية] فحسب، بل أنها تتجرأ على اتهام جيش الدفاع والشاباك – الذين يخاطرون بحياتهم من أجلنا – بأنهم يعملون لصالح الإرهابيين." وأضافت: "رئيس الوزراء الذي أعلن أنه لن يستسلم لـ [مطالب] جنود الاحتياط يستسلم بسهولة للحريديم المتهربين من التجنيد وللمتطرفين المسيحانيين."

وفي بيان صدر قبل المظاهرات، أشار قادة الاحتجاجات إلى جلسات ستعقدها المحكمة العليا في الأسابيع المقبلة للبت في التماسات تم تقديمها ضد قانوني أساس مررهما الائتلاف والتماس آخر يطالب بإجبار وزير العدل ياريف ليفين على عقد لجنة

اختيار القضاة. وقال قادة الاحتجاجات في بيان: "قبل بدء سلسلة المناقشات في المحكمة العليا حول مصير الديمقراطية الإسرائيلية، نشهد هجوما مشتركا من قبل الوزراء على مؤسسات الدولة." واضاف البيان أن "وزير التربية والتعليم ضد ياد فاشيم، ووزير الخارجية يدمر العلاقات الخارجية لإسرائيل، ووزير العدل يهدد المستشارة القضائية للحكومة."

ونُظمت مظاهرات في عشرات المواقع في جميع أنحاء البلاد. انطلقت المظاهرة في تل أبيب مع مسيرة من ميدان هابيما إلى المظاهرة المركزية في شارع كابلان في الساعة الثامنة مساء.

في بيان، وصف قادة الاحتجاجات الوزير كيش بأنه "أسوأ ويزر للتربية والتعليم في التاريخ" بعد أن كُشف هذا الأسبوع عن سعيه إلى استبدال ديان بعضو الكنيست السابقة عن حزب "الليكود"، كيرين باراك، بدعوى وجود مخالفات في طريقة إدارة ياد فاشيم. ولقد نفى ديان بشدة هذه الاتهامات. إلا أن القناة 12 ربطت خطوة كيش في حدث استضاف فيه متحف الهولوكوست المغنية كيرن بيلس في يوم ذكرى الهولوكوست. وأفاد التقرير أن استضافة بيلس، التي تحدثت ضد سياسات الحكومة، أثار غضب زوجة رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، سارة. ديوان رئيس الوزراء قال من جهته إن التقرير كاذب. بالإضافة إلى الغضب بشأن كيش، منحت الحكومة في وقت سابق من هذا العام الإشراف على البرامج التربوية الخارجية في المدارس الحكومية لعضو الكنيست اليميني المتطرف آفي ماعوز، الذي يتبنى وجهات نظر عنصرية ومعادية لمجتمع الميم ومناهضة للتعددية وكارهة للنساء. بالإضافة إلى ذلك، مع بدء العام الدراسي يوم الجمعة، يواجه نظام التعليم نقصا في آلاف المعلمين لم يتم ملؤه بعد، مما خلق مشاكل خطيرة في المدارس في جميع أنحاء البلاد.

مع توقعات بأن تشهد فروع الحكومة مواجهة غير مسبوقة مع بدء المحكمة العليا بالاستماع إلى الالتماسات ضد خطة التعديلات القضائية، أعلن منظمو الاحتجاجات عن مسيرة ستُقام في 7-9 سبتمبر، والتي ستنطلق من مدينة صفد في شمال البلاد وستنتهي في تل حاي. وسيتم تنظيم مسيرة أخرى ستنطلق من أربعة مواقع في جنوب البلاد إلى بئر السبع. وفي شهر يوليو، انضم عشرات آلاف المتظاهرين إلى مسيرة حاشدة إلى الكنيست في القدس في إطار جهد أخير لمنع الإئتلاف من تمرير مشروع قانون يحد من الرقابة القضائية على قرارات الحكومة. تم تمرير التشريع في نهاية المطاف على الرغم من جهود المحتجين.

مع تعليق حزمة التشريعات لإضعاف نظام القضاء بسبب العطلة الصيفية للكنيست، سلط المتظاهرون المناهضون للحكومة الضوء بشكل متزايد على قضايا أخرى خلال الاحتجاجات الأخيرة، بما في ذلك حوادث التمييز الأخيرة ضد المرأة، وتأثير الأحزاب الدينية على الائتلاف، والآن نظام التربية والتعليم. وفي الأسبوع الماضي، ركز المتظاهرون على جرائم العنف المتصاعدة في البلدات العربية، حيث تواجه الحكومة انتقادات متزايدة بسبب ردها على جرائم القتل التي سجلت أرقاما قياسية.

* * *

تايمز أوف إسرائيل: مسؤولون: السلطة الفلسطينية تسعى إلى إجراءات "لا رجعة فيها" كجزء من الاتفاق الإسرائيلي السعودي

بقلم جيكوب ماغيد

تسعى السلطة الفلسطينية إلى اتخاذ خطوات "لا رجعة فيها" من شأنها تعزيز مساعيها لإقامة دولة في سياق المفاوضات من أجل اتفاق تطبيع بين إسرائيل والمملكة السعودية، حسبما قال مسؤول أمريكي ومسؤول فلسطيني ودبلوماسي عربي رفيع لتايمز أوف إسرائيل. وتضمنت الخطوات المقترحة دعم الولايات المتحدة للاعتراف بالدولة الفلسطينية في الأمم المتحدة، وإعادة فتح قنصليتها في القدس التي خدمت الفلسطينيين سابقا، وإلغاء تشريع الكونغرس الذي يصف السلطة الفلسطينية كمنظمة إرهابية، ونقل أراضي الضفة الغربية من السيطرة الإسرائيلية إلى الفلسطينية وهدم البؤر الاستيطانية غير القانونية في الضفة الغربية.

وقد ميز المسؤولون الثلاثة هذه الأنواع من الإجراءات عن غيرها من الإجراءات المقترحة في الماضي والتي ترى السلطة الفلسطينية أنها قابلة للتراجع عنها، مثل التجميد الإسرائيلي المؤقت للاستيطان، أو عودة إسرائيل إلى مفاوضات السلام مع السلطة الفلسطينية، أو توسيع إسرائيل عدد تصاريح العمل التي تمنحها للفلسطينيين. وقال المسؤولون إن الخطوات التي لا رجعة فيها كانت جزءا من قائمة سلمتها السلطة الفلسطينية إلى كل من الولايات المتحدة والسعودية، مضيفين أنه ستتم مناقشة الإجراءات بشكل أكبر خلال زيارة وزير الشؤون المدنية في السلطة الفلسطينية حسين الشيخ إلى الرياض الأسبوع المقبل.

وناقش الشيخ الإجراءات مع مساعدة وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الشرق الأدنى باربرا ليف خلال اجتماع يوم الأحد، وتلقى ردا باردا إلى حد كبير، وفقا لمسؤول فلسطيني. وقد عارض مسؤولو إدارة بايدن المقترحات الفلسطينية المتعلقة بالولايات المتحدة، مشيرين إلى تشريع في الكونغرس يتطلب من الولايات المتحدة وقف كل تمويلها للأمم المتحدة إذا مُنح الفلسطينيون وضع العضوية الكاملة.

أما بالنسبة للقنصلية في القدس – التي كانت بمثابة سفارة بأمر الواقع للفلسطينيين قبل أن يغلقها الرئيس السابق دونالد ترامب في عام 2019 – فقد رأى المسؤولون الأمريكيون أن هناك حاجة إلى موافقة إسرائيلية وأن حكومة رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو رفضت الفكرة. كما أن إلغاء تشريع عام 1987 الذي يعتبر منظمة التحرير الفلسطينية والحركات التابعة لها منظمات إرهابية أيضا مرفوض بالنسبة لإدارة بايدن بالنظر إلى التداعيات السياسية في واشنطن المنقسمة باستمرار. وبدلا من ذلك، حثت الولايات المتحدة السلطة الفلسطينية على تخفيف طلباتها وتوجيهها نحو إسرائيل بدلاً منها، وسلطت الضوء على فكرة نقل أراضي المنطقة C من الضفة الغربية، والتي تخضع للسيطرة الإسرائيلية، إلى المنطقة B أو المنطقة A حيث تتمتع السلطة الفلسطينية بسلطة أكبر. وقال المسؤول الفلسطيني إن أحتمال تحقيق ذلك أكبر.

من ناحية أخرى، كثفت الحكومة الإسرائيلية الحالية عمليات هدم البناء الفلسطيني في المنطقة C فيما وصفته بأنه "معركة" على المنطقة، لذا فإن التنازل عن نفس الأرض للسلطة الفلسطينية من المرجح أن يواجه مقاومة هائلة من شركاء نتنياهو من اليمين المتطرف. وقال وزير المالية بتسلئيل سموتريتش يوم الإثنين إن إسرائيل "لن تقدم أي تنازلات للفلسطينيين. إنه خيال."

وأعرب المسؤول الفلسطيني الذي تحدث إلى التايمز أوف إسرائيل عن إحباطه من رد الفعل الأمريكي على مقترحات رام الله".إنهم على استعداد لمناقشة لفتات كبرى للمملكة العربية السعودية، لكن كل ما يقولونه لمقترحاتنا هو أن هذا غير ممكن."

وفعلا، ورد إن كبار مسؤولي لإدارة بايدن يدرسون المطالب السعودية لتطبيع العلاقات مع إسرائيل، مثل معاهدة الأمن المشترك الشبيهة بحلف شمال الأطلسي والتي من شأنها أن تلزم الولايات المتحدة بالدفاع عن الرياض إذا تعرضت الأخيرة لهجوم؛ وبرنامج نووي مدني تدعمه الولايات المتحدة في المملكة العربية السعودية؛ والسماح للمملكة الخليجية بشراء أسلحة أكثر تقدمًا من واشنطن.

وأشار مصدر فلسطيني منفصل مطلع على الأمر إلى أن السلطة الفلسطينية لا تزال لا تصف قائمتها بأنها "مطالب" لتجنب أن يُنظر إليها على أنها متواطئة بشكل مباشر في اتفاق تطبيع محتمل. وأوضح المصدر أن رام الله غيرت نهجها تجاه اتفاقيات التطبيع المحتملة بين إسرائيل وجيرانها العرب، ولم تعد تقاطع العملية تماما أو تدين علنا الدول التي تقيم علاقات دبلوماسية مع إسرائيل. وبدلا من ذلك، تسعى السلطة الفلسطينية إلى التأثير على العملية من خلال فصل علاقاتها الثنائية المختلفة مع دول مثل السعودية عن ملف التطبيع، بهدف تعزيز كلاهما في العملية.

وفي هذا السياق، يقال إن الرياض عرضت تجديد مساعدتها للسلطة الفلسطينية، في محاولة محتملة لإقناع رام الله بدعم جهود التطبيع مع إسرائيل. وذكرت صحيفة "وول ستريت جورنال" يوم الثلاثاء أن ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان أبلغ رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس في أبريل أن الرياض مستعدة لاستئناف حزمة المساعدات. وتم تجميد المساعدات بشكل كامل منذ عام 2016 وسط مزاعم فساد في السلطة الفلسطينية ورفض إجراء انتخابات رئاسية منذ عام 2005. وقال المسؤول الفلسطيني إن السلطة الفلسطينية طلبت أيضا من السعودية إنشاء قنصلية لها في القدس الشرقية. ووافقت الرياض على لقاء رام الله في منتصف الطريق، وعينت سفيرها لدى الأردن سفيرا غير مقيم لدى فلسطين وقنصل عام في القدس في وقت سابق من هذا الشهر. وقال المسؤول الفلسطيني أنه من الجدير بالذكر أنه لم يتم تنسيق هذه الخطوة مع إدارة بايدن.

* * *

تايمز أوف إسرائيل: استقالة مدير مدرسة في تل أبيب بعد منع مجلس الإدارة إقامة حدث طلابي حول رفض التجنيد للجيش الإسرائيلي

أعلن مدير مدرسة في تل أبيب استقالته يوم الأحد بعد أن ألغى مجلس إدارة المدرسة حدثا كان من المقرر أن يعلن فيه حوالي 200 طالب وخريج في الصف الثاني عشر عن رفضهم الخدمة في الجيش. وكان الطلاب في ثانوية هرتسليا العبرية الشهيرة في تل أبيب قد قالوا إنهم سيصدرون رسالة يعلنون فيها رفضهم التجنيد خلال الحدث، الذي كان من المقرر عقده يوم الأحد، احتجاجا على حملة الإصلاح القضائي التي تقوم بها الحكومة وسيطرة إسرائيل المستمرة منذ عقود على الضفة الغربية.

ويوم السبت، عقد مجلس إدارة المدرسة اجتماعا قرر فيه إلغاء قرار مدير المدرسة زئيف دغاني وحظر الحدث. وقال دغاني لمجلس الإدارة يوم الأحد إنه في ضوء قرار "منع خريجي المدرسة الثانوية من إسماع أصواتهم، ضد موقفي، أعلن بألم شديد أنني لم أعد أستطيع العمل تحت إشرافكم." ورحبت المنظمة اليمينية "إم ترتسو" بقرار مجلس الإدارة، ووصفته بأنه "انتصار

للعقل، وانتصار للصهيونية... ونشكر كل من عبروا عن غضبهم المبرر وطالبوا بإلغاء الحدث المخزي. لا يزال لدى المجتمع الإسرائيلي قيم."

وكان الطلاب قد خططوا لعقد "دروس بديلة في الحديقة حول الديمقراطية الحقيقية والمقاومة"، مع متحدثين مميزين من بينهم نشطاء ومجموعة شبابية شيوعية وممثلين عن العديد من المنظمات المعنية بتغير المناخ وحقوق المتحولين جنسياً وتوثيق انتهاكات الحقوق المزعومة في الضفة الغربية. وقال تال ميتنيك (17 عاما)، أحد منظمي مبادرة "شباب ضد الدكتاتورية"، في بيان بالفيديو: "يجب أن نوقف الإصلاح القضائي ويجب أن نتوقف عن المشاركة في جيش يخدم المستوطنات والاحتلال. قررنا استخدام قوتنا، كأولئك المخصصين للخدمة العسكرية، للاحتجاج والقول إننا لن نتجند."

أدى هذا الإعلان إلى تهديدات من وزارة التعليم بسحب الأموال من المؤسسة. وكتب القائم بأعمال المدير العام للوزارة مئير شمعوني إلى المدرسة أن "استخدام مباني المدرسة لتوفير منصة لآراء أحادية الجانب... أمر غير لائق وغير محترم". وقال أيضًا إن الحدث، كما هو مخطط له، سيكون مخالفًا للقواعد. وقال الطلاب إن المجلس "استسلم في وجه الهجوم المناهض للديمقراطية الذي يحاول إسكات أصواتنا... لن نتوقف وسنعقد الحدث – في المدرسة أو خارجها". وشكروا دغاني على "وقوفه إلى جانبنا دون الاستسلام."

وكانت هناك حالات عديدة لمجموعات صغيرة من طلاب الصف الثاني عشر الذين رفضوا الخدمة في جيش الدفاع الإسرائيلي احتجاجًا على سياسات البلاد تجاه الفلسطينيين. تسمح إسرائيل بإعفاءات الخدمة العسكرية لعدد من الأسباب، بما في ذلك مشاكل الصحة العقلية والطبية والاستنكاف الديني، وللعرب الإسرائيليين، ولكن نادرًا للمستنكفين ضميريًا. يعد رفض الخدمة أحد أكثر القضايا إثارة للانقسام في إسرائيل.

وجاء استدعاء الرسالة للإصلاح القضائي – جهود الحكومة لإضعاف السلطة القضائية – وسط احتجاجات حاشدة وتحذيرات من قبل الآلاف من جنود الاحتياط بأنهم سيتوقفون عن الحضور للخدمة التطوعية، متهمين أن خطط الحكومة لإضعاف السلطة القضائية ستحول إسرائيل إلى دولة غير ديمقراطية. دولة.

ومنذ ذلك الحين، تصرف بعض جنود الاحتياط بناءً على هذا التهديد بعد أن أقر التحالف في يوليو/تموز ما يسمى بقانون المعقولية، مما يحد من سلطة المحاكم في التدقيق في تصرفات الحكومة. ولم تتوفر أي أرقام رسمية حول عدد جنود الاحتياط الذين فشلوا في الحضور للخدمة حتى الآن. وحذر كبار قادة الجيش الإسرائيلي من أن احتجاجات جنود الاحتياط لها تأثير سلبي متزايد على الاستعداد العسكري، مما أثار انتقادات من رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو ومشرعين آخرين ومؤيدي الحكومة. ورفض ائتلاف نتنياهو احتجاجات جنود الاحتياط باعتبارها شكلا خطيرا وغير مسبوق من الابتزاز السياسي من قبل الجيش. وأشار بعض المشرعين في التحالف إلى أن الاحتجاجات بمثابة محاولة انقلاب عسكري.

* * *

معاريف: مغزى استفزازات حزب الله على الحدود الشمالية

بقلم شيكد سديه

ترجمة: مركز الناطور للدراسات والأبحاث

في الأشهر الأخيرة، وبموازاة جهود الجيش الإسرائيلي في إنهاء العمل على بناء العائق الهندسي على طول الحدود مع لبنان، برز صعود كبير في الاستفزازات التي يقوم بها "حزب الله" على الحدود وما وراءها. وهذه التطورات تزيد في الاحتكاك بين الجيش الإسرائيلي والحزب، وهناك تخوف حقيقي من التدهور إلى مواجهة عسكرية واسعة النطاق.

ومع الوجود المكثف والجديد لنشطاء "حزب الله" على طول الحدود نشأ في الأشهر الأخيرة واقع جديد على الأرض: وجود قوة الكوماندوس "الرضوان" التابعة للحزب في مواقع للمراقبة تحت غطاء جمعية "أخضر بلا حدود"، ومحاولة نشطاء الحزب والمؤيدين له تخطّي الخط الأزرق (الذي رسمته الأمم المتحدة كخط للانسحاب الإسرائيلي من لبنان في سنة 2000)، وإطلاق قذيفتين مضادتين للدروع تجاه قرية الغجر، واجتياز "مخرب" الحدود من لبنان ووصوله إلى مجدو.

تعزيز وجود "حزب الله" على الحدود الشمالية وازدياد الاحتكاكات بإسرائيل ليس صدفة. فكما هو معروف، تحوّل إيران مالاً وسلاحاً كثيراً إلى "حزب الله"، وهي الممولة الأساسية له، ولذلك، هي تريد رؤية نتائج. ومؤخراً، طالبت الحزب بالتحرك أكثر، بعد الهدوء السائد على الحدود منذ سنة 2006. لقد حاولت إيران ضرب مصالح إسرائيلية، لكنها فشلت في الرد على هجمات المؤسسة الأمنية الإسرائيلية ضمن إطار المعركة بين الحروب، ولذلك، توجهت نحو وكيلها "حزب الله."

هناك عامل آخر لزيادة الاستفزازات وجرأة التنظيم "الإرهابي"، هو الوضع الاقتصادي السيئ في لبنان الذي يعاني أزمة اقتصادية خانقة – المدارس معطلة، والمصارف مغلقة ولا تقدم الخدمات المطلوبة للمواطنين. يجعل هذا الوضع الاقتصادي الصعب الراتب الذي يحصل عليه نشطاء "حزب الله" هو الأعلى في الاقتصاد اللبناني، ولذلك، ينضم إلى صفوفه عدد أكبر من الناس. بالإضافة إلى ذلك، لا يوجد للمواطنين اللبنانيين ما يتمسكون به في وقت ينهار فيه كل شيء في الداخل، فيستغل عناصر "حزب الله" هذا الضعف لمصلحتهم، ويحاولون تجنيد نشطاء جدد من خلال إظهار الحزب كتنظيم قوي، يحرص ويدافع اقتصادياً واجتماعياً عن أعضائه، وبهذه الطريقة، يزيدون الإحساس بالثقة لدى مناصريهم.

حقيقة أن الجيش الإسرائيلي عمل خلال الستة أشهر الأخيرة على الانتهاء من بناء العائق الهندسي على طول الحدود، وبنى أسواراً من أجل الفصل الكامل بين الدولتين، يزيد هو أيضاً في الاحتكاك. تقول أورنا مزراحي الباحثة في معهد دراسات الأمن القومي: "معظم الاحتكاكات ناجمة عن رفض حزب الله قبول الخط الأزرق، بصفته خط الحدود الرسمي الذي رسمته الأمم المتحدة بعد انسحاب الجيش الإسرائيلي من لبنان العام 2000. وبالنسبة إلى الحزب، أراضي الجليل أراضٍ لبنانية محتلة، والإغلاق المحكم للحدود بمثابة إعطاء طابع رسمي بأن هذه الأراضي إسرائيلية." وتضيف: "لدى حزب الله اليوم ثقة وقوة أكبر مما كان عليه الحزب خلال حرب لبنان الثانية. تعاظُم قوته وبناء قدراته العسكرية، يمنحانه ثقة وقدرة على التهديد. لقد نجح الحزب في مراكمة 150 ألف صاروخ ذات مدى مختلف، وتسلح بصواريخ دقيقة، وجمع قدرة دفاع جوي، مثل المسيّرات والحوامات، مع دعم قوة الكوماندوس (الرضوان) التي راكمت قدرة وخبرة قتالية جرّاء مشاركتها بالحرب في سورية."

طبعاً، لا يمكن أن نتجاهل أن جيراننا يشاهدون الصراعات الدائرة عندنا بسبب معارضة التشريعات القضائية والاحتجاجات التي تدعو إلى رفض الخدمة في الجيش. تقول مزراحي: "في نظر حزب الله، الاحتجاجات على الإصلاحات تعكس صورة ضعف المؤسسة الأمنية. ويرى الحزب عدم استعداد الطيارين والمقاتلين للتطوع في الخدمة بالجيش، ويعتبر ذلك ضعفاً وعدم قدرة على الرد على التهديدات الخارجية أيضاً."

والسؤال الأساسي المطروح: هل يسعى "حزب الله" لحرب؟ وهل الاستفزازات الأخيرة هي تحضير لحرب شاملة أم هي حرب على الوعي؟ تردّ مزراحي على ذلك: "على الرغم من أنه من الضروري فحص كلام حزب الله، فإنني أعتقد أن الوضع لن يتطور إلى حرب، وهذا هو الرأي السائد اليوم في المؤسسة الأمنية الإسرائيلية. في الظروف الحالية، لا تريد إيران، ولا حزب الله، حرباً مع إسرائيل. لكن يجب أن نأخذ في الاعتبار أن وقوع حوادث على الحدود يمكن أن يتطور إلى حرب من دون قصد. في هذه الأثناء، يزيد "حزب الله" مخاطرته، ويواصل استفزازاته – بالأساس كي يثبت للجمهور اللبناني ولإيران أنه قادر، ويجرؤ على التحرك". وتختم مزراحي: "في رأيي، يجب على الجيش الإسرائيلي التحرك وضرب حزب الله بقوة، وتحسين ميزان الردع."

* * *

نيوز1 العبري: نحو التصعيد في قطاع غزة

بقلم يوني بن مناحيم

على مدى أسبوعين متتاليين، ينظم عدة مئات من الشبان الفلسطينيين أعمال شغب على الحدود الشرقية لقطاع غزة مع إسرائيل، على نحو يعيد إلى الأذهان "مسيرات العودة" التي استمرت نحو 3 سنوات حتى عملية "حارس الجدران" في عام 2016. مايو 2021 من أجل الضغط على إسرائيل لرفع الحصار عن قطاع غزة. ولم تعلن القيادة العليا لمسيرات العودة في قطاع غزة رسميًا عن استئناف المسيرات باتجاه الحدود مع إسرائيل، لكنها بدأت بإعادة تأهيل معسكرات العودة. وتزعم مصادر في قطاع غزة أن إسرائيل انسحبت من كافة التنازلات التي قدمتها لقطاع غزة مباشرة بعد عملية "حارس الأسوار"، والآن تدرس الفصائل الفلسطينية استئناف مسيرات العودة. وينفي المسؤولون الأمنيون في إسرائيل المزاعم الفلسطينية.

مشروع مسيرات العودة فشل فشلا ذريعا ضد إسرائيل، ولم يتحقق هدفه الرئيسي وهو إجبار إسرائيل على رفع الحصار عن قطاع غزة، خلال المواجهات مع جنود الجيش الإسرائيلي على السياج الحدودي قُتل 215 فلسطينيا، وأصيب فلسطينيون خلال المظاهرات، وخضع العشرات منهم لعمليات بتر ساقهم بعد إصابتهم بنيران جيش الدفاع الإسرائيلي أثناء محاولتهم اختراق السياج إلى الأراضي الإسرائيلية. وتقول مصادر حماس إن قيادة الذراع العسكري للحركة، بالاشتراك مع حركة الجهاد الإسلامي، بدأت بإعادة تسخين المنطقة الحدودية مع إسرائيل لإثناءها عن العودة إلى سياسة الاغتيالات المستهدفة.

في أعقاب قرار المجلس الوزاري المصغر بمهاجمة القيادات التي تقف وراء العمليات في الضفة الغربية ، وإلقاء المسؤولية على قادة حماس والجهاد الإسلامي في قطاع غزة والخارج، يخشى قادة التنظيمات من المساس بيحيى السنوار ومحمد الهندي في قطاع غزة. وفي أعقاب هذا الخوف، اتخذ قادة المنظمات في قطاع غزة إجراءات احترازية. وفي الصيف الماضي، نجح الجيش الإسرائيلي والشاباك في مفاجأة منظمة الجهاد الإسلامي و القضاء على كامل قيادتها العسكرية في عملية "الدرع والسهم" في 9

مايو 2023. التحذير العلني الذي أرسله رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو إلى صالح العاروري، رئيس الذراع العسكري لحركة حماس في الضفة الغربية ، قد وضع كبار حماس في خطر.

حماس والجهاد الإسلامي تحت الضغط:

المنظمات تخشى بشكل رئيسي من اغتيالات للموساد الإسرائيلي في الخارج دون بصمات ودون إمكانية إلقاء المسؤولية مباشرة على إسرائيل، مما يحد من قدرتها على الرد. وحاولت مصر الحصول على تعهد من إسرائيل بعدم تجديد الضربات المستهدفة، لكنها باءت بالفشل، ولذلك تستعد التنظيمات احتمال حدوث خداع من جانب إسرائيل، وأنها بينما تنشر أنباء عن اغتيالات في الخارج، فهي في الواقع التحضير لاغتيالات مستهدفة مفاجئة في قطاع غزة.

الشعور السائد في الشارع في غزة من الممكن بالتأكيد أن تبادر إسرائيل بعملية عسكرية قصيرة في قطاع غزة لضرب قادة التنظيمات الذين يديرون الإرهاب في الضفة الغربية ، وبشكل رئيسي حول القضاء على مُبعدي "صفقة شاليط" في قطاع غزة ويديرون خلايا مسلحة في الضفة الغربية، وهم معروفون لدى الشاباك الإسرائيلي.

حذر سهيل الهندي عضو المكتب السياسي لحركة حماس من أن "كل الخيارات مفتوحة" في ظل التهديدات الإسرائيلية وخطواتها في الضفة الغربية، رافضا تأكيد اتخاذ قرار بتجديد "العودة". يسير" باتجاه الحدود مع إسرائيل. حماس تستعرض عضلاتها على الحدود مع إسرائيل، لكن لديها الكثير لتخسره إذا استأنفت مسيرات العودة، فقد تخسر كل المساعدات الإنسانية التي كانت تتلقاها من إسرائيل، ومنحة قطر الشهرية البالغة 30 مليون دولار شهريا و دخول 18 ألف عامل من قطاع غزة للعمل في إسرائيل.

المظاهرات التي جرت خلال الأسبوعين الأخيرين على حدود قطاع غزة هي بمثابة رسالة تحذيرية من المنظمات إلى إسرائيل بأنها إذا جددت سياسة الاغتيالات، فإن نشاط المظاهرات على حدود قطاع غزة وإطلاق الصواريخ الحارقة سيتم استئناف البالونات إلى الأراضي الإسرائيلية. وتخطط حماس لتسخين تدريجي على حدود قطاع غزة من أجل الضغط أيضًا على مصر والأمم المتحدة للعودة إلى الصورة وانتزاع التزام واضح من إسرائيل بعدم الشروع في التصعيد وتجديد الإجراءات المضادة المستهدفة.

* * *

هآرتس: شبح النكبة ما زال يشكل الخارطة السياسية الإسرائيلية!

بقلم نير حسون

في فترة الربيع، الشارع الذي يقود إلى مستوطنة "عوفر" الواقعة جنوب الكرمل، هو احد الشوارع الجميلة في البلاد. تنتشر أشجار الزيتون والتين والصنوبر والكينيا، والأزهار البرية، وتحيط شجيرات بكل مستويات اللون الأخضر بالطريق من كلا الجانبين. ولكن ليس بالإمكان ألا نلاحظ على طوله أيضا أشجار صبر كثيرة، وبقايا جدران قديمة، وقبراً لاحد الشيوخ. هذه بقايا القرية العربية، عين غزال، هكذا يقوم بحث جديد، يمكنها أن تشرح لماذا حظي "الليكود" في الانتخابات الأخيرة بـ 19 في

المئة من أصوات المصوتين في موشاف عوفر، و12 في المئة اكثر مما في موشاف مجاور، هو عيد ايالا، الذي بني على الأراضي الزراعية للقرية وليس على أنقاضها.

مثال آخر يمكن رؤيته في موشاف بيت مئير الواقع في جبال القدس، والذي كان فيه حزب قوة "يهودية" هو الحزب الأكبر – 33 في المئة من الأصوات. موشاف تعوز، الواقع في المناطق المنخفضة في "يهودا" أقامته في العام ذاته (1950) حركة الاستيطان ذاتها (العامل الشرقي) ولكن حزب بتسلئيل سموتريتش وإيتمار بن غفير حصل فيه على 17% فقط من الأصوات. من الممكن تقديم عدة تفسيرات لهذا الاختلاف في نسبة التصويت لأحزاب اليمين بين مستوطنتين متشابهتين. يقترح البحث الجديد تفسيرا غير عادي لهذه الظاهرة – حضور ذاكرة النكبة في فضاء موشافي عوفر وبيت مئير تشرح ميل سكانهما للتصويت لأحزاب يمينية.

فحص البحث 840 مستوطنة في إسرائيل على طول 22 جولة انتخابية، وكانت النتائج التي اظهرها حادة وواضحة دون أي شك إحصائي: كلما كان الناخب الإسرائيلي يسكن اقرب من انقاض قرية فلسطينية وكلما كانت هذه الأنقاض ظاهرة اكثر للعيان تزداد احتمالية أن يصوت لليمين. يطرح الباحثون كل أنواع التفسيرات لهذه الظاهرة من مجالات الاقتصاد وعلم النفس. ولكن استنتاجهم الرئيسي هو أن روح شبح النكبة تواصل تشكيل الخارطة السياسية الإسرائيلية حتى بعد 75 عاما من وقوعها. باحثون من مجال الإحصاء والعلوم السياسية ممن اطلعوا على البحث ولم تكن لهم علاقة به قالوا لـ"هآرتس"، إن الأمر يتعلق باستنتاجات قوية لا يمكن التشكيك فيها.

فكرة البحث طرحها افيعاد هيرين ديمن، وهو باحث في قسم العلوم السياسية في الجامعة العبرية. هيرين ديمن صاحب تفوق أكاديمي، أنهى اللقب الأول وهو ابن 17 وقريبا وهو في سن الـ 21 سوف ينهي أُطروحة الدكتوراه في جامعة أكسفورد. هو نفسه من مواليد موشاف عوفر. "أمي بريطانية وهي كانت ساذجة، وعندما سألت ما هذه الأنقاض قالوا لها، انه لا يتم الحديث عن هذا"، قال، ويضيف، "عندما حاولت الحديث مع أصدقائي عن هذا كان هنالك رد قوي ضد ذلك. ردي الطبيعي كان أن يتم التحدث عن هذا بأكبر قدر ممكن". اصل الاسم هيرن ديمن جاء من جده مناحيم. في أيامه في "البلماخ" أضاف لاسم عائلته هيرن اسم ديمن، والذي كان لقبه العسكري. كانت وظيفة الجد في تلك الأيام رسم القرى الفلسطينية تمهيداً لمهاجمتها.

اطلع هيرن ديمن على أبحاث من أماكن أخرى في العالم أشارت إلى وجود علاقة بين عنف تاريخي وبين نماذج التصويت. هكذا على سبيل المثال في الولايات المتحدة، والتي كانت فيها العبودية اكثر انتشارا، فإنه كلما كانت العبودية اكثر وحشية ازدادت احتمالات التصويت لليمين، حتى بالمقارنة مع مناطق أخرى في الولاية ذاتها. أيضا في بلدات في بولندا والمجاورة اكثر لمعسكرات الإبادة يوجد فيها لاسامية اكثر. وفي ألمانيا كلما كانت البلدة اكثر قربا من مخيم تجميع للهود يوجد فيها دعم اكبر لأحزاب اليمين المتطرف. هيرن ديمن والمشرف عليه في اللقب الثاني، البروفيسور داني نيودوفنك من قسم العلوم السياسية في الجامعة العبرية، قرر فحص هل النكبة أبقت أثرها أيضا في الخارطة السياسية الإسرائيلية.

استعرض الباحثون قائمة كل البلدات في البلاد، ورفعوا منها المدن والمجالس المحلية والبلدات العربية. بقي لديهم قائمة بـ 840 موشاف وكيبوتس ومستوطنات مجتمعية وغيرها. قارنوا هذه القائمة بقائمة القرى الفلسطينية المدمرة. تقريبا نصف

المستوطنات أقيمت على انقاض قرية فلسطينية أو على أراضيها. أظهرت النتائج وبصورة ثابتة أن التصويت لليمين سيكون أقوى بـ 2 في المئة عندما تكون المستوطنة موجودة قبل 1948 ومملوكة من قبل فلسطينيين.
الاستنتاج الأوضح موجود في الموشافات: هناك التصويت لليمين اكثر بـ 5 في المئة مما هو في مستوطنة مشابهة أقيمت في مكان لم يكن فيه قرية فلسطينية. في الكيبوتسات لم يتم العثور على فوارق بين الكيبوتسات التي أقيمت فوق قرى مدمرة وبين كيبوتسات أقيمت على أراضي بكر. هذه الاستنتاجات، يؤكد الخبراء، تسري أيضا عندما تتم إزالة كل المتغيرات الأخرى مثل موعد إقامة المستوطنة، وطبيعة السكان والوضع الاجتماعي – الاقتصادي وغيرها.

يشرح هيرن ديمن أن المتغير الطبقي في الواقع هو أقوى ولكنه يقدر بأنه ما زال للنكبة تأثير أيضا في هذه الأماكن، ونظرا لأنه في إسرائيل تصوت الطبقات العالية اكثر لليسار فإن المناطق الفلسطينية السابقة التي تحولت إلى أحياء فخمة ستكون يسارية اكثر مقابل باقي المدينة. ولكن حسب تقديره هي ستكون يمينية اكثر من مناطق تشبهها في مكانتها الاقتصادية الاجتماعية ولكن بدون تاريخ من النكبة. كما طرح البحث أيضا فيما يتعلق بالمستوطنات التي فحصت؛ ليس القصد هو انه إذا أقيمت مستوطنة فوق قرية دمرت في النكبة سيكون سكانها يمينيين بالضرورة، بل انه بالمقارنة مع مستوطنات مشابهة، ذات طابع اجتماعي اقتصادي مشابه، فإنها ستكون اكثر يمينية.

في الأدبيات البحثية يوجد تفسيران لهذه الظاهرة. التفسير النفسي والتفسير الاقتصادي. "الناس يريدون الاعتقاد بأنهم أخلاقيون وجيدون"، يشرح هيرن ديمن الآلية النفسية، "وعندما يرون بينات على المظالم التي ارتكبت في الماضي، عن شيء تاريخي ليسوا فخورين به، حينئذ يحدث تناقض معرفي، والطريق الأسهل لحله هو القيام بشيطنة من سبق في المكان، في حالتنا هذه الفلسطينيون". ويقول، انه "من هنا ينبع الإقناع الذاتي بأن هؤلاء كانوا أشرارا وهكذا أيضا تقصر الطريق لاتخاذ مواقف متصلبة تجاه السكان الفلسطينيين". "نرى أيضا أن هذا التأثير يتعزز في فترات اتفاقات السلام، لأنه حينئذ يصبح الخوف من الاعتراف بالظلم أقوى."

التفسير الاقتصادي هو أن الاعتراف بالظلم من شأنه أن يجعل المواطن يفقد ممتلكاته، ولهذا فهو يميل للتصويت لأحزاب يمينية من اجل منع ذلك. ولكن في إسرائيل، يدعي هيرن ديمن، هنالك احتمال ضعيف جدا في أن سكان المستوطنات اليهودية التي أقيمت على أراض فلسطينية سيضطرون إلى التنازل عن أملاكهم.

وبخصوص الكيبوتسات فإن هيرن ديمن يطرح تفسيرين بديلين لغياب هذه الظاهرة. الأول هو الميل الطبيعي لمصوتي الكيبوتسات لليسار بعيدا عن تأثير النكبة. الثاني أن البنية الاقتصادية للكيبوتسات مختلفة. نظرا لأن المصوتين لا يمتلكون مباشرة الأرض، فهنالك نوع من الآلية الاجتماعية التي تحميهم من "تأثير النكبة" سواء على الصعيد الاقتصادي أو على الصعيد النفسي. كما وجد الباحثون انه كلما كانت بقايا البلدة الفلسطينية اكثر بروزا في المشهد زاد تأثير التصويت لليمين. "هنالك مستوطنات لا يوجد فيها آثار تدمير – يقول هيرن ديمن. "إذا رأيت هذا كل يوم حينئذ ليس بالإمكان إبعاده. في "عوفر" الأنقاض موجودة في مدخل المستوطنة، وفي كل مرة تدخل فيها فإنك تراها، كنا نأكل هناك وجبة الغداء في النزهات وهكذا ليس بالإمكان تجاهلها.

(عندما تسكن في مستوطنة استثمرت فيها كل حياتك وهي تعتبر بيتك، ولكنك تفهم انه ربما كان هذا البيت هو بيت لشخص آخر في الماضي، فإن هذا يؤثر على سلوكك السياسي)، يقول البروفيسور ميودوفنك. "يوجد هنا إدراك، حتى وان لم يكن واعيا، أن حياتك الجيدة مرتبطة بقمع حياة شخص آخر. يحدث هذا رغم انه ليس لك ذنب في هذا، معظم الناس الذين سكنوا في مستوطنات جاؤوا إليها بعد أن انتهت الحرب. هم أيضا لم يقرروا إلى أين هم ذاهبون، لقد احضروهم بشاحنات وقالوا لهم هذا هو بيتهم، ولكنهم اصبحوا جزءا من القصة."

ركتور الون يكتير، من مدرسة العلوم السياسية، يقول، إن "هذا البحث يندمج مع موجة أبحاث مشابهة من أماكن أخرى في العالم". حسب أقواله "تظهر انه للكثير من التصرفات والمواقف السياسية الحالية لنا يوجد جذور تاريخية نحن حتى ليس دائما واعون لها." ويشير يكتير، والذي لم يكن مشاركا في هذا البحث، إلى أن تأثير بقايا النكبة "ضئيل جدا"، وانه يجب فحصه بصورة نسبية ومقارنته مع عوامل أخرى تؤثر على أنماط التصويت مثل الوضع الاقتصادي ومستوى التدين والأصل الطائفي. "5 في المئة في الموشافات هذا يعني عشرات الأشخاص. هذا الأمر موجود في الخلفية ولكنه ينضم إلى عوامل أخرى وربما أن هذا التأثير يعمل فقط على مجموعة صغيرة من الناس وليس على الأغلبية" كما انه يطرح تفسيرا بأن مصدر الفوارق التي اكتشفت في البحث موجود في جيل المؤسسين. "ربما كان الجيل الأول مدركا اكثر لهذه الأمور وحينئذ ترسخ لديه هوية معينة"، ويقترح "يوجد هنا أجنحة فراشة لا احد يدركها، هذه بلدات صغيرة في الهامش، أماكن هويتها السياسية هي الأكثر تصلبا."

تقول راحيل بيت اريه، مديرة "زخروت"، إن الاستنتاج من البحث لا يمكن أن يكون انه يجب أن نكون حذرين من الانشغال بالنكبة. "السؤال هو ليس هل نحن نشهد النكبة أم لا، لأنها موجودة حولنا في كل مكان، وفي النهاية يجب أن نواجه التاريخ"، وتضيف، "إذا لم يكن هناك أي تعليم حينئذ يمكن فهم لماذا من يرى الدمار يتوجه لليمين؛ لأن هناك إجابات بسيطة. المشكلة هي بالتنكر والإخفاء ننقل المواجهة إلى الجيل القادم."

في نهاية المطاف "هذا الأمر محبط" يعترف هيرن ديمن، ويضيف، "ولكنني اعتقد انه يوجد سبيل لتجاوز ذلك. إلى أن يتوقفوا عن الحديث فإن هذا سيظل موجودا دائما."

* * *

هآرتس: حالة اللياقة البدنية للجيش الإسرائيلي أسوأ مما أعلن عنه للجمهور، وسيصبح الضرر ملموسا قريبا

بقلم عاموس هرئيل

كان من المفترض أن يوفر شهر أغسطس الذي انتهى (الخميس) فترة راحة نسبية ومؤقتة في معارك الانقلاب، قبل أن تبدأ محكمة العدل العليا مناقشة سلسلة الالتماسات ضد إجراءات الحكومة، أواخر الشهر الجاري. "وهذا ليس ما حدث عمليا. نحن في خضم حرب شاملة مع الحكومة. لا توقف الجهود التشريعية، والناشطون الاحتجاجيون ليس لديهم أي نية لوقف نضالهم. وفي الخلفية، هناك الكثير معارك ثانوية مستمرة. وهناك ثلاثة أشياء واضحة: هذه الحرب لن تنتهي قريبا، ولن يكون هناك منتصرون حقيقيون، وسيشعر جميع المواطنين بالضرر. ويبقى أن نرى ما إذا كان الصراع سيبقى سياسياً

دستورياً فقط، أم أن آثاره ستمتد إلى المجال الأمني أيضاً وتزيد من خطر اندلاع حرب حقيقية بين الجيوش والجماعات الإرهابية والمتطرفة. منظمات حرب العصابات.

قبل بضعة أيام، أرسل وزير العدل، ياريف ليفين، رسالة علنية عنيفة أخرى إلى المستشارة القانونية للحكومة، غالي بهارف ميارا، يحتج فيها على تحفظاتها على موقفه بشأن عدم انعقاد لجنة تعيين القضاة. إن كراهية ليفين للمحامين واضحة في كل تصرفاته، لكن الظاهرة تمتد إلى ما هو أبعد من وزارة العدل. "تصدر الحكومة تهديدات مستمرة ومفتوحة لمستشاري وقضاة المحكمة العليا. لم تعد هناك قناة سرية لنقل الرسائل. هناك انطباع بأن بعض الوزراء وأعضاء الكنيست يحتقرون بشدة موظفي الخدمة العامة، وجميعهم موظفون عموميون". تذكرنا بالتعصب الديني. وقد وصف أحد أعضاء الائتلاف هذا الأسبوع المستشارة بأنه "تهديد لوجود الشعب اليهودي"، لا أقل من ذلك.

يخضع رئيس الأركان، هيرتسي هاليفي، لمعاملة مماثلة لتلك التي تلقاها الحاخام ميارا. هاليفي هدف لهجوم مخطط ومستمر من جانب القناة 14 الداخلية، بكل ذريعة ممكنة، بدءًا من الوضع الأمني وحتى وضعه الذي يبدو أيضًا. التعامل الناعم مع الإجراءات الاحتجاجية التي اتخذها جنود الاحتياط، والآن تم تذكير القناة بطبيعة تعيينه -رغم أنه في نوع من الاختطاف القانوني من قبل وزير الدفاع السابق بيني غانتس عشية الانتخابات الأخيرة- حاول تحدي موقفه لاحقًا.

ربما لم يتم جر رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو على مضض إلى استمرار التشريع، كما يُزعم، لكنه لم يعد يبدو مسيطراً بشكل كامل على الوضع. إن الأداء المخزي للحكومة وإدارتها على المستوى اليومي يؤكد صحة المخاوف التي أثيرت عندما تم تقديم لائحة الاتهام ضده: نتنياهو غير قادر حقًا على إدارة مثل هذا البلد المعقد بينما يواجه إجراءات جنائية. ومن المؤكد أنه لا يستطيع السيطرة في الوقت نفسه على بتسلئيل سموتريتش وإيتمار بن غفير وأفراد عائلته ووزراء من المرتبة الثانية والثالثة في الحكومة.

العديد منهم لم يتجاوزوا عتبة القبول في حكوماته الأولى. يقول الكشافة المخضرم بيبي بين الكتبة وكبار الضباط، إن الرجل في المناقشات المهنية يظل ذكياً وحاداً، لكنه لم يعد يتحكم في روحه كما كان من قبل. غالباً ما يفقد نتنياهو رباطة جأشه في اللقاءات المتوترة، ومؤخراً انفجر بالصراخ، من بين أمور أخرى، على رؤساء السلطات العربية (حول قضية تحويل الموازنة) والمستشارة القانونية (في الحديث عن الحد من المظاهرات).

منذ أن أدت الحكومة اليمين الدستورية في نهاية ديسمبر/كانون الأول، أطلق الائتلاف أكثر من 200 مشروع قانون، العديد منها متطرف بشكل خاص. يتعرض الجيش لهجوم سياسي، والشرطة، الضعيفة والمتضررة، غير قادرة على التعامل مع الجريمة المتفشية في الجمهور العربي وتضيع وقتها في استدعاء نشطاء الاحتجاج لإجراء تحقيقات لا طائل منها. نتنياهو، في محاولته للإفلات من العدالة، هو الذي وضع هذا القطار السريع على طريقه. والآن لم يعد من الواضح ما إذا كان يستطيع التحكم في وتيرة واتجاه السفر.

الخوف والبغض يسودان في القدس. ويبدو أحياناً أن كل وزير يركز على زيادة الدمار والخراب في منطقة مسؤوليته. وفي الأيام العشرة الأخيرة تزداد المنافسة بينهما. وسارع بن جفير، الذي كشف عن عنصريته الكاملة في دعمه للفصل العنصري في

طرقات الضفة الغربية ("آسف يا محمد")، إلى إضافة العار عندما تم تصويره وهو يشرف على هدم منازل البدو في النقب، وكأنه مسح عام. جنوده قبل المعركة. سموتريش أهان الأميركيين الذين، في رأيه، لا ينبغي لهم التعليق على أعمال إسرائيل في المناطق في ضوء أعمالهم في العراق وأفغانستان (يجب على أحد أن يذكر وزير المالية بأن المفاوضات ستبدأ في العام المقبل حول اتفاقية مساعدة أمنية جديدة)؛ إيلي كوهين دمر العلاقات السرية مع ليبيا؛ ومن الأفضل عدم قول الكثير عن جاليت ديستيل أتبريان. ومن المنتظر أن يبدأ الصراع الكبير خلال أقل من أسبوعين، عندما تناقش المحكمة العليا الالتماسات المقدمة ضد إلغاء سبب المعقول، وفي الخلفية خلافات مشتعلة بشأن تعيين رئيس المحكمة العليا ورئاسة المحكمة العليا. ممارسة الأقدمية، وتشكيل لجنة تعيين القضاة، وقانون القلعة، وقضية استخدام الشرطة للجواسيس، والأزمات التي يمكن أن يتعرض لها كل منهم على حدة للحفاظ على نقاش عام لعدة أشهر يتم ضغطها في واحدة شهر.

ضربة سيئة

النظام الأمني مفتون بقضية بيغاسوس. وفي بداية الأسبوع عينت الحكومة لجنة برئاسة القاضي المتقاعد موشيه دروري لفحص استخدامها للتجسس. الاسم مضلل. عملياً، من الواضح للجميع أن هذه اللجنة مصممة لغرض واحد فقط: وقف محاكمة نتنياهو، ومن الأفضل أن يكون ذلك قبل أن يُطلب من رئيس الوزراء نفسه الإدلاء بشهادته في الربيع المقبل. وقد تم تخصيص عمل اللجنة بأعجوبة لمدة ستة أشهر، وهي بالضبط الفترة الزمنية التي تزامنت مع احتياجاته.

التجسس إن النية وراء هذه الخطوة واضحة: ستكشف اللجنة أنه في تحقيقات نتنياهو تم استخدام الجواسيس بشكل غير لائق لمراقبة بعض المتورطين، وبعد ذلك ستبدأ حملة متجددة لوقف المحاكمة. ومن هنا يأتي إصرار ليفين على أن تتعامل اللجنة أيضًا مع القضايا المفتوحة .ويشير قرار نتنياهو بمغادرة جلسة مجلس الوزراء وعدم المشاركة في التصويت على تشكيل اللجنة إلى قوة انخراطه في الأمر. ولا ينبغي لهذا أن يقلل من خطورة استخدام الشرطة الفاضح للجواسيس، الذين تم استخدامهم دون الحصول على أوامر قضائية مناسبة، في حين امتد استخدامه إلى التطفل على الحياة الخاصة للمواطنين، ولكن دوافع الحكومة ليست نظيفة. ويتجلى ذلك أيضًا من خلال تعيين دروري، الذي أعرب صراحةً عن دعمه للانقلاب وانتقد سابقًا سلوك جهاز تطبيق القانون في قضايا نتنياهو.

وانضم في اللحظة الأخيرة، كملتمسين رئيسيين، إلى التماس قضاة "احتجاج العباءات" ضد إنشاء اللجنة، رئيس الشاباك السابق نداف أرغمان واللواء الاحتياطي أمير إيشيل، المدير العام السابق لوزارة الدفاع. وقائد سلاح الجو. وتتشابه تحفظاتهم، التي ينوون عرضها لاحقاً خلف الأبواب المغلقة، مع مخاوف جميع كبار مسؤولي المؤسسة الأمنية، الذين يشعرون بالقلق من كثرة الأضرار التي سيلحقها بهم التحقيق. وقال ممثل الملتمسين المحامي يوسي بنكيل لـ "هآرتس" إن رفض الحكومة السماح للشاباك ورئاسة الأمن القومي بعرض أخطائهما هو استمرار مباشر للطريقة التي مُنع بها رئيس الأركان من العرض على وألحق مجلس الوزراء أضرارا جسيمة بالكفاءة العسكرية، عشية مناقشة قانون إلغاء إيلات.

وبحسب الملتمسين، فإن التداعيات الأمنية لعمل اللجنة قد تكون بعيدة المدى. وسيتعين على الشرطة، التي تتوق إلى القدرات التكنولوجية في ظل ما يحدث بين التنظيمات الإجرامية في الجمهور العربي، أن تستمر في انتظار الموافقة على

العودة لاستخدامها. قد يستغرق الأمر أشهرا. سيتم جر الشاباك إلى التعامل مع الجريمة العربية، تحت ضغط نتنياهو وبن جابر وضد رغبته، وفي الوقت نفسه، قد تنكشف أساليب عمل الجهاز والموساد وجمع المعلومات الاستخبارية، بما يساعد أعداء إسرائيل. والقصة واحدة وهي إنقاذ نتنياهو.

في شك للحرب

إليكم تقييم معقول إلى حد ما: وزير الدفاع ورئيس الأركان يعرفان ما ينتظرهما في تشرين الأول/أكتوبر المقبل. في تموز/يوليو، أذعن غالانت لضغوط نتنياهو وصوت مع الائتلاف على إلغاء سبب المعقولية، رغم أنه كان حتى اللحظة الأخيرة لا يزال يحاول النضال من أجل تغيير صيغة القانون، ويبدو أنه سيفعل الشيء نفسه في التصويتات المقبلة، المشكلة الجديدة والمركزية لوزير الدفاع تكمن في القانونين اللذين تطالب الأحزاب المتشددة بترويجهما كما هم مقابل دعمهم للانقلاب: القانون الذي سيضمن لناخبيهم إعفاء شاملا من كافة أشكال الخدمة العسكرية والقانون الذي سيقارن مكانة وحقوق علماء التوراة بمكانة القضايا الحقيقية في العبء وبحسب الخطة الحالية، سيتم تقديم مشروعي القانون في الشهر المقبل، عندما يعود الكنيست من العطلة الصيفية.

لقد لعبت الأحزاب الحريدية مؤخراً لعبة متطورة. وتزعم التسريبات من صفوفهم أن الحاخامات وأعضاء الكنيست المتشددين يشعرون بآلام في المعدة في ضوء استمرار التشريع. ومرة أخرى، الحقيقة مختلفة: فالحريديم ببساطة ليسوا على استعداد لدفع ثمن القوانين التي تهم نتنياهو وليفين، دون أن يحصلا على ما يحتاجان إليه على الفور.

ظاهريا، هيئة الأركان العامة تشع بالثقة: هنا سارت عملية التجنيد في الجيش الإسرائيلي في شهر أغسطس كما هو مخطط لها، على الرغم من العاصفة السياسية في الخارج. لكن العقبة الحقيقية تكمن في الأشهر المقبلة. إذا بدأ الهجوم على التشريع الحريدي في أكتوبر، فسوف ينشأ الاحتجاج بقوة وحجم لم يسبق لهما مثيل من قبل. وقد يكون لذلك عواقب تتجاوز النظام الاحتياطي، على دوافع التجنيد وعلى مشاعر بعض الخدم النظاميين والدائمين. تدرك الحركات الاحتجاجية أيضًا الإمكانات. وحتى قبل ذلك، في وقت مبكر من شهر سبتمبر/أيلول، سوف يتم الشعور تدريجياً بالانحدار الكبير في قدرة الجيش الإسرائيلي على الحرب. ولم يقم مئات الطيارين والملاحين، إلى جانب عدة مئات من الضباط في قيادات القوات الجوية، وهيئة الأركان العامة، وفي "أمان"، بالشعور بالتدريج. تم الإبلاغ عن الخدمة منذ نهاية يوليو. هذا الشهر، حيث ستجرى المزيد من التدريبات والتمارين ضد تصعيد واضح في المناطق، سيكون الضرر أكثر وضوحا.

إن حالة الكفاءة الحقيقية سيئة للغاية، وأسوأ بكثير مما يتم نقله إلى الجمهور. في الأنظمة الأساسية، هناك حاجة إلى حرفة يومية من الارتجال وتحديد أولويات المهام لتلبية الحد الأدنى المطلوب. والسؤال هو متى سيختار هاليفي العودة والتحدث عن ذلك علانية. هناك من في الليكود يعتقد أن نتنياهو في هذه الحالة أيضاً يلعب دور "الدجاجة"، وأن التحذير القاسي والصريح من رئيس الأركان سيدفعه إلى وقف التشريع. ولكن كما ذكرنا، تغير شيء مع رئيس الوزراء وزير.

في الماضي، عندما أرسل له الضباط أو كبار المسؤولين تحذيرات مكتوبة، كان نتنياهو يغضب. وأعرب عن قلقه بشأن الوثائق التي يمكن استخدامها ضده في لجنة تحقيق مستقبلية. هذه المرة لا يتردد ولا يتراجع، حتى عندما تأتي التحذيرات كتابية. المرة

الوحيدة التي ساد فيها الغضب كانت عندما اختار المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي أن ينشر في وسائل الإعلام تحذيرات قائد سلاح الجو اللواء تومر بار.

إن العزاء الوحيد في هذا الوضع، إلى جانب الطاقات الهائلة التي أطلقها الاحتجاج في المجال العام، يكمن في قوة الموظفين العموميين. لم تتردد بيهارف ميارا ولم تتراجع ولم تتراجع، رغم الحملة المروعة التي تشن ضدها. رئيس الأركان ورؤساء الأجهزة الأمنية الآخرون يتصرفون حتى الآن بطريقة مماثلة. إذا كان أي شخص على اليمين يعلق آماله على ممارسة قذرة، والتي ستؤدي إلى إزاحة ليفي من الطريق واستبداله برئيس آخر. دمية تحركها الحكومة، هذه آمال كاذبة، ومنذ ذلك الحين تم تعيينه في منصب مدير عام وزارة الدفاع، زامير رجل نزيه، ومن المستحيل أن يمد يده لمثل هذه الخطوة.

الخط الأزرق، الخط الأخضر

إن العلاقات الأمنية التي تقيمها وزارة الدفاع، والجيش الإسرائيلي، ومجتمع الاستخبارات برمته مع نظرائهم في واشنطن تشكل عنصراً أساسياً في الموقف الاستراتيجي الذي تواجهه إسرائيل. إلا أن الأزمة التي تشهدها العلاقات بين إسرائيل والولايات المتحدة، في ظل الحكومة الحالية، تؤثر أيضاً على الوضع الاستراتيجي. على هذه العلاقات، التي عادة ما تكون الأولوية الأولى لأي حكومة. وبسبب الانقلاب، وبسبب عدم استعداد حكومة نتنياهو لكبح أعمال العنف التي يقوم بها المستوطنون في المناطق، اتخذت إدارة بايدن خطوة غير مسبوقة وأجلت دعوة رئيس الوزراء إلى واشنطن. ولابد أن ينتهي الانتظار المهين هذا الشهر، بلقاء الرئيس على هامش الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك، أو بدعوة رسمية إلى البيت الأبيض، كما يأمل نتنياهو. وفي الخلفية، تتجلى الجهود التي تبذلها الإدارة لتعزيز استمرار توقيع اتفاقيات التطبيع بين إسرائيل والسعودية. وإلى أن تتم دعوته بنفسه، منع نتنياهو جميع الوزراء، باستثناء صديقه المقرب رون ديرمر، من زيارة واشنطن. هكذا ولدت زيارة غالانت الغريبة إلى نيويورك هذا الأسبوع، حيث التقى والتقط الصور مع الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش وسفير إسرائيل لدى الأمم المتحدة جلعاد إردان، لكنه لم يلتق بأي من زملائه في البنتاغون. من جهة أخرى، سافر اثنان من كبار المسؤولين في وزارة الخارجية الأميركية إلى نيويورك للقاء وزير الدفاع.

وفي نهاية اللقاء مع غوتيريش، حذر غالانت وأردان لبنان من خطر الحرب الوشيك. وزير الدفاع الذي هدد الشهر الماضي بإعادة لبنان إلى العصر الحجري، قال هذه المرة إن احتمال التصعيد على الحدود الشمالية يتزايد "بسبب تصرفات حزب الله التي تنتهك سيادة إسرائيل". وركز على تقريب رجال الرضوان، قوات النخبة في التنظيم الشيعي، من الحدود، وعلى استفزازاتهم المتعددة على طول السياج وعلى إقامة خيمة حزب الله على جبل دوف في الأراضي الإسرائيلية. وللبنانيين أيضاً مطالبهم الخاصة، وأهمها بناء السياج حول الجزء الشمالي من قرية الغجر والأعمال الدفاعية التي يقوم بها الجيش الإسرائيلي، والتي تدعي الحكومة في بيروت أنها تتطفل على أراضيها.

هناك أسباب أخرى للتوترات – التورط المتزايد لمسؤول حماس الكبير صلاح العاروري، الذي يعيش في بيروت، في تشجيع الهجمات في الضفة الغربية، والمناقشات حول تجديد التفويض الدوري لقوات اليونيفيل، قوة الأمم المتحدة في جنوب لبنان (اليونيفيل). تم تجديد التفويض أخيرًا الليلة الماضية). زار مبعوث بايدن، عاموس هوشستين، بيروت هذا الأسبوع وحاول

الترويج لصفقة: إخلاء خيمة حزب الله مقابل إعادة فتح النقاش بين إسرائيل ولبنان على خط الحدود. وقام أمس بجولة في جنوب لبنان برفقة أفراد من اليونيفيل.

وفي خلفية هذه الاتصالات الأولية، يبدو واضحاً تطرف الخط القومي لحزب الله تجاه إسرائيل. فهل يؤدي ذلك بالضرورة إلى خطر الحرب، كما حذر غالانت ونتنياهو؟ ومن الواضح أن النظرة إلى الأمين العام لحزب الله حسن نصر الله لابد أن تكون في الاتجاه المعاكس. فأولاً، الوضع الاقتصادي والاجتماعي في لبنان رهيب، وإذا اندلعت الحرب فإن نصر الله سوف يتحمل المسؤولية عن المزيد من فساده؛ وثانياً، كل من يرى من المؤكد أن نفسه، باعتباره معلقًا متميزًا على المجتمع الإسرائيلي، يفضل السماح لإسرائيل بالاستمرار في الغرق في صدع غير مسبوق من الداخل، دون توحيد الجمهور في البلاد مرة أخرى ضده. وهناك أيضاً الاعتبار الإيراني. لقد تم بناء القوة العسكرية لحزب الله كوسيلة للردع، وكرد إيراني محتمل على أي هجوم إسرائيلي ضد مواقعها النووية. في الوقت الحالي، لا توجد فرصة حقيقية لهجوم إسرائيلي كهذا، في حين أن طهران في أفضل موقع استراتيجي عرفته منذ سنوات. إن التحالف مع روسيا يزدهر، والصين تتودد إليها، والبرنامج النووي أكثر تقدماً من أي وقت مضى، والولايات المتحدة مستعدة للإفراج عن أصولها المجمدة بمليارات الدولارات إذا توقفت عن الترويج للمشروع النووي (هذه المرة). ليس هناك طلب للتراجع.(

ومن ناحية أخرى، فإن الساحة الأكثر اشتعالاً الآن هي الساحة الفلسطينية. بعد الهجمات الدامية في حوارة والخليل، تواصلت موجة "الهجمات الملهمة" هذا الأسبوع. منذ يوم أمس، كانت هناك سلسلة كثيفة من الهجمات: عمليات دهس عند حاجز مكابيم وفي الخليل، عملية طعن في القدس وهجوم بالقنابل في نابلس. وأسفرت هذه الهجمات عن مقتل جندي من جيش الدفاع الإسرائيلي وإصابة 11 مدنيا وجنديا. كما قُتل اثنان من الإرهابيين في القدس ومكابيم بالرصاص. ويحمل تصريح عمل في مناطق الخط الأخضر وليس له أي ماضي أمني. سيتم تجديد المزيد من الاعتداءات مثل هذه والمطالبة بالحق في العقاب الجماعي وإلغاء تصاريح العمل في إسرائيل.

وقع الحادث في نابلس بينما كان جنود جيش الدفاع الإسرائيلي يقومون بتأمين دخول المصلين اليهود إلى قبر يوسف. وأصيب ضابط وجنديان من وحدة إيجوز، الذين كانوا راجلين، جراء انفجار عبوة ناسفة. بينما كان الجيش مشغولا بإنقاذ الجرحى ونشر عضو الكنيست من الائتلاف، الذي كان ضمن موكب المصلين، صورة لنفسه وهو يبتسم، في انتظار دخول مجمع المقابر. ومن غير الضروري تقريبًا أن نذكر أن الرجل لم يخدم يومًا واحدًا في حياته في جيش الدفاع الإسرائيلي.

هذا التنافر بين الخطر المتزايد الذي يواجهه الجنود وإصرار الجيش على الحفاظ على "روتين" المستوطنين حتى عندما يتعلق الأمر بنشاط مثير للجدل، سيستمر في التفاقم. حق الصلاة في قبر يوسف كان مضمونا بالفعل في اتفاقات أوسلو، التي يهاجمها اليمين اليوم، لكن العديد من أهالي الجنود يشعرون بعدم الارتياح تجاه هذه المهمة الأمنية المحددة، حتى أكثر من المهمات الأخرى في المناطق. بالمناسبة، استثمرت في العملية ما لا يقل عن ثلاث كتائب نظامية – أجوز وهاروب ودكيفات – ومن يعرف كم عدد ساعات العمل التي قام بها القادة.

في حوزة مفقود

وقبل نحو شهرين ترددت أنباء هنا عن مماطلة الحكومة في تعيين منسق جديد لملف الأسرى والمفقودين. وكان المنسق السابق، عضو الشاباك السابق يارون بلوم، أنهى منصبه قبل عام تقريبا، وحتى الآن لم يتخذ نتنياهو أي خطوة لتعيين بديل. وتنقسم المهمة حاليا بين سكرتيره العسكري اللواء آفي غيل، والجيش الإسرائيلي. الشاباك. وفي قطاع غزة، تحتجز حماس جثتي جنديين من جيش الدفاع الإسرائيلي، الملازم هدار غولدين والرقيب أول أورون شاؤول، واثنين من المدنيين الأحياء، أفرا منغيستو وهشام السيد. وهذه قضية مستمرة منذ تسعة أعوام سنوات دون إحراز تقدم.

نظمت مجموعة من الناشطين، بينهم مسؤولون أمنيون سابقون وأصدقاء وأفراد عائلة الملاح رون أراد، في السنوات الأخيرة للعمل من أجل إطلاق سراح أفرا منغيستو، أحد أفراد الجالية الإثيوبية، الذي تم دفع النضال من أجله جانبا إلى حد ما. مقابل نشاط حثيث لإعادة جثث الجنود. وقد أرسلوا هذا الأسبوع رسالة إلى نتنياهو يطالبون فيها بتعيين منسق جديد دون تأخير. ومن بين المؤلفين رئيس الشاباك السابق يوفال ديسكين، ومنسق أسرى الحرب السابق ديفيد ميدان، وتامي أراد، ووفقا لهم، "إن عدم وجود موظفين في منصب المنسق يضر بشدة بجهود إعادة الأولاد الأربعة إلى الوطن. وحتى لو تعاملت جهات أخرى مع هذه القضية كجزء من روتينها اليومي، المنشغل بالفعل بقضايا أخرى، فمن الأهمية بمكان أن تكون هذه القضية محل اهتمام مسؤول كبير فقط يعمل في هذا الشأن نيابة عنك" .

* * *

هآرتس: جميعهم يتحدثون عن التطبيع ولا أحد يتحدث عن السلام

بقلم ألوف بن

يصادف هذا الشهر مرور 30 عاماً على توقيع اتفاق "أوسلو"، والردود متوقعة. في أوساط اليمين، سيقولون: إن إسرائيل كانت ضحية عملية احتيال فلسطينية.. ويضيفون بعض نظريات المؤامرة بشأن مقتل رابين، الهدف منها تبرئة الصهيونية الدينية وحاخاماتها وبنيامين نتنياهو من التحريض على القتل. وفي أوساط اليسار، سيقولون: إن إسرائيل احتالت على الفلسطينيين بوعود كاذبة بإنهاء الاحتلال، وعملياً، أغرقت الضفة الغربية وشرق القدس بالمستوطنين. في نظر اليمين رابين غبي، وفي نظر اليسار هو محتال. إلاّ أنهما سيتفقان على شيء واحد: كلمة "سلام" التي برزت في الحيز العام خلال سنوات "أوسلو"، شُطبت منه كلياً، وبصورة خاصة فيما يتعلق بالفلسطينيين الذين لا يتم ذكرهم مطلقاً كطرف في مفاوضات، أو تسوية سلمية.

أعلنت حكومة "اليمين الكاملة" الحالية في الخطوط الأساسية أن "للشعب اليهودي حقاً حصرياً لا يمكن التشكيك فيه على كامل أرض إسرائيل". وفي الاتفاقيات الائتلافية، التزم نتنياهو قيادة "سياسة من أجل فرض السيادة على الضفة"، ويعمل على تحقيقها. وفي الوقت نفسه، وعدت الحكومة بـ"دفع اتفاقيات سلام إضافية لإنهاء الصراع العربي – الإسرائيلي". بما معناه، يريد نتنياهو السلام وإنهاء الصراع، وفي الوقت نفسه يجب أن تضم إسرائيل الضفة، ولا يوجد للفلسطينيين أي حقوق قومية، حتى في قطاع غزة الذي يُعتبر جزءاً من "مناطق أرض إسرائيل" التابعة لليهود فقط.

ما يقوم به اليمين بحق الفلسطينيين هو "إنكارهم كشعب"، وهذا موقفه منذ أعوام طويلة "شعب مخترع". لكن أيضاً في الجهة المعارضة له، من "قوة كابلان" [ساحة الاحتجاجات]، واليسار، لا يتحدثون عن سلام مع الفلسطينيين. أما "الكتلة ضد الاحتلال" [حركة معارِضة للاحتلال تجمع يهوداً وعرباً]، فتطالب بالخروج من الضفة، وليس بالسلام. أما القادة الأمنيون، والطيارون والجنرالات السابقون – القوة القائدة للاحتجاجات، فهم يعبّرون بالأساس عن التخوف من محاكمتهم في محكمة الجنايات الدولية بسبب جرائم الحرب في الضفة، إذا تحولت المحكمة العليا إلى وحدة كتّاب بلاط لدى نتنياهو ويايرف ليفين.

لا تتعامل الحكومة والاحتجاجات مع الفلسطينيين كشركاء في صوغ الواقع المستقبلي. الاحترام الذي حصلت عليه القيادة الفلسطينية من إسرائيل والولايات المتحدة في فترة "أوسلو"، نُسِي على وقع نغمة "لا شريك" التي لخص بها إيهود باراك فشله في الوصول إلى اتفاق مع ياسر عرفات في سنة 2000. في الحكومة، هناك نقاش بشأن تقوية أو تفكيك السلطة الفلسطينية، ولكن لا يتعلق بـ"حل الدولتين."

يبرز إخفاء مصطلح "السلام" بصورة خاصة على خلفية الوضع السياسي في إسرائيل التي شهدت ازدهاراً غير مسبوق في علاقاتها مع العالم العربي في أعقاب "اتفاقيات أبراهام". إسرائيل تدير مفاوضات بشأن اتفاق مع السعودية، الدولة الأهم بين الدول العربية اليوم، ويجتهد جميع الأطراف للحديث عن "اتفاق تطبيع" من دون ذكر كلمة "سلام" التي ارتبطت، كما يبدو، بالخاسرين الذين ألقوا خطابات مبالَغاً فيها، وعلى رأسهم شمعون بيريس. الآن، يطبّعون، وليس بالكامل، على الرغم من الوعود في الخطوط الأساسية للحكومة. أما بخصوص الفلسطينيين، فإن تحدثوا، هم يتحدثون عن تحويل الأموال والأعمال الشرطية. وإذا كانت هذه هي الحال، فإن تصريحات إيتمار بن غفير، التي تفاخر فيها بالإرهاب في الضفة، كان لا ينبغي أن تثير هذا الجدل، والأكيد لم تكن بحاجة إلى الاتهامات المبالَغ فيها من "مصادر سياسية" لم تكشف عن نفسها بشأن"عملية دعائية". عكس بن غفير الواقع الميداني جيداً، والحديث الإسرائيلي الداخلي، وكذلك سياسات الحكومة التي يشغل فيها مكانة مركزية. المشكلة ليست في "الهسباراه" – بطرح الاحتلال كشيء ممتع، أو ضروري للأمن. المشكلة في السياسة الإسرائيلية التي تركت مصطلح السلام، وترى الفلسطينيين كمجموعة من الرعايا من دون أي حقوق.

في هذه الأيام، أنا أشتاق إلى رابين الذي عرف كيف يقود الإسرائيليين إلى السلام، ويعكس الثقة للفلسطينيين والمجتمع الدولي. تشويه صورته في الذكرى السنوية لـ"أوسلو" يشير إلى الطريق السيئة التي مرت بها إسرائيل منذ مقتله، وحتى تحوّل بن غفير من الهامش، وأصبح يستحوذ على الاهتمام في ساعات الذروة.

* * *

معهد أبحاث الأمن القومي : كيان العدو ما بعد "لحظة الحقيقة".. تصاعد العمليات الفلسطينية

بقلم كوبي مايكل

ترجمة: شبكة الهدهد للشؤون الإسرائيلية

شهد شهر آب/أغسطس استمرار الاتجاه التصعيدي في الضفة الغربية والقدس والداخل المحتل، تواصل قيادة حماس (صالح العاروري من بيروت وقيادة حماس من غزة) تشجيع العمليات الفلسطينية في الضفة الغربية وتطوير البنية التحتية للمقاومة، بما في ذلك معامل المتفجرات وتهريب الوسائل القتالية، والتركيز على تطوير البنية التحتية للمقاومة في جنوب لبنان (بالتنسيق والمساعدة من إيران وحزب الله). وفي الوقت نفسه، فإن السلطة، التي بدأت منذ انتهاء العدوان الأخير على جنين، تتصرف بشكل أكثر حسماً في منطقة جنين، ولكن بشكل رئيسي في نابلس وطولكرم وقلقيلية ورام الله عالقة في مواجهات مع شبان فلسطينيين وينظر إليها في الشارع الفلسطيني أنها "متعاونة مع الاحتلال الإسرائيلي."

إن نطاق نشاط جيش العدو في المدن الفلسطينية، وعدد المعتقلين والجرحى الفلسطينيين، والجهد الاستخباري الهائل في تزايد مستمر، وفي الوقت نفسه، إلى جانب العديد من عمليات إحباط الهجمات والبنى التحتية المثيرة للإعجاب، فإن نطاق الهجمات الفلسطينية، والتي لا تزال تجبي ثمنًا من المستوطنين في الضفة الغربية والداخل آخذ في التوسع. وتشير هذه الاتجاهات إلى تطور حملة الهجمات التي تعيشها "إسرائيل" منذ مارس 2022، بل وعلى وجه الخصوص منذ مايو 2022 مع بدء عملية "كاسر الأمواج"، إن ما تم تصويره خطأً على أنه موجة هجمات، لم ينكسر، وسرعان ما تطور إلى حملة هجمات تتسع أكثر وأكثر، ترتكز على بنية تحتية نفسية أساسها وعي الكفاح المسلح المزروع في قلوب الشباب الفلسطيني- الوعي بينهم هو وعي انتفاضة. إلى جانب ذلك، وكأنه بسبب تأثير تراجع وضعف حكم للسلطة الفلسطينية، يضعف أيضًا ويتراجع "الحكم الإسرائيلي" فيما يتعلق باعتداءات المستوطنين ضد الفلسطينيين، والأسوأ من ذلك أن السياسيين مسؤولون أيضاً عن هذا العنف، الذين بدلاً من إدانته، اختاروا تفسيره وتبريره وإلقاء اللوم فيه على قادة جيش العدو ورئيس "الشاباك." ورغم أن الفلسطينيين لا يحتاجون إلى هذا التبرير لشن العمليات ضد المستوطنين؛ ولديهم ما يكفي من الأسباب الخاصة بهم، والتي سبق أن ذكرناها، إلا أن سياسة الاحتواء "الإسرائيلية"، أو بدلا من ذلك غياب العزيمة المطلوبة والدعم السياسي المطلوب، يصب الزيت على نار الهجمات المتزايدة.

"إسرائيل" بالفعل تجاوزت "لحظة الحقيقة"، إن مساحة الراحة التي سمحت بها "إسرائيل" حتى الآن لقيادة حماس في قطاع غزة وخارجه تفرض ثمناً لا يطاق، وعلى الرغم من أن حماس ليست المولد الوحيد لموجة الهجمات التي تواجهها "إسرائيل"، إلا أنها بالتأكيد عامل مهم ومركزي في دفع هذه الموجة وتوسيعها، في رأيي أن "إسرائيل" مطالبة بخطوة عسكرية كبيرة، هدفها إلحاق أضرار جسيمة بالبنية التحتية العسكرية لحماس في قطاع غزة، البنية التحتية العسكرية هي مصدر القوة السياسية لحماس، وبدونها ستضعف إلى حد كبير. ولكن ليس هناك فائدة حقيقية أو طويلة المدى لحملة عسكرية في قطاع غزة دون هدف سياسي وسياق سياسي أوسع وأكثر أهمية، والذي من المفترض أن تخدمه الحملة العسكرية، ويكمن السياق في الحاجة إلى تحقيق الاستقرار في السلطة الفلسطينية وتعزيزها بطريقة تسمح باندماجها في عملية التطبيع مع المملكة العربية السعودية وتصميم البنية الإقليمية، ويكمن السياق في الحاجة إلى تحقيق الاستقرار في السلطة وتعزيزها بطريقة تسمح باندماجها في عملية التطبيع مع المملكة العربية السعودية وتشكيل الهيكلية الإقليمية.

إن التركيز على الجهود العسكرية وحدها، والتي من شأنها أن تؤسس لنوع من حرب الاستنزاف، يمكن أن يخفف من مدى الهجمات وحدتها لفترات زمنية محدودة، ولكن ليس كبحها بشكل كبير ولفترة طويلة، وفي غياب فكرة سياسية توصل إلى

اتفاق أو ترتيب، سيجد كيان العدو نفسه في حملة عسكرية متواصلة ومنهكة، هذا هو بالضبط ما تهدف إليه حملة الهجمات الفلسطينية، وهذا هو ما تطمح إليه إيران، التي تدعم هذه الحملة، وتعزز الجبهة الفلسطينية كجبهة نشطة أخرى ضد الكيان من مجموعة الجبهات الأخرى التي تديرها أو تشغلها، "إن حرب الاستنزاف ليست الملعب المناسب لإسرائيل بشكل عام، وفي هذا التوقيت بشكل خاص."

* * *

العبوات الناسفة.. السلاح الذي يكسر التوازن في الضفة الغربية

تشير الطريقة التي استخدمت بها العبوة الناسفة في نابلس ضد قوات "الجيش الإسرائيلي" التي اقتحمت المدينة في مركبة عسكرية مصفحة، إلى تطور المقاومة في الضفة الغربية، فكل ليلة يتم استخدام العشرات من العبوات الناسفة ضد جنود "الجيش الإسرائيلي"، هذا ما كتبه المراسل العسكري للقناة 12 العبرية "شاي ليفي." وأضاف: في الوقت الحالي، معظم العبوات مرتجلة محلية الصنع ويتم إنتاجها بناءً على المعرفة والمساعدة من غزة ولبنان تحت رعاية إيرانية، لكن الواضح أمام "الجيش الإسرائيلي" أنها مسألة وقت فقط حتى يتمكنوا من تهريب العبوات الناسفة المعيارية القياسية إلى المنطقة، والتي يكون ضررها أكبر بكثير.

بالرغم من الجهود الهائلة التي تبذلها قيادة المنطقة الوسطى والشاباك في إحباط العبوات الناسفة وتدمير مختبرات المتفجرات، فإن عملية "لبننة" تجري أمام أعينهم، وتذكرنا بالمعركة الذي خاضها "الجيش الإسرائيلي" جنوب لبنان.

تكشف تحقيقات "الجيش" في تفجير العبوة الناسفة في نابلس خلال اقتحام المستوطنين برفقة "الجيش" قبر يوسف، أن جنوداً من وحدة "أغوز" كانوا يقومون بحراسة راجلة، وأصيبوا بالعبوة الناسفة التي تم زراعتها هناك في وقت سابق، وأدى الانفجار إلى إصابة قائد سرية من المقاتلين وجندي الاتصال جنديين آخرين. لقد عثر "الجيش الإسرائيلي" مؤخراً على العديد من العبوات من هذا النوع، وهي عادة ما يتم استخدامها ضد العربات المدرعة، ولكن هذه المرة تم استخدامها ضد قوة راجلة.

يقول مسؤولون في "الجيش" إنه سيتم استخلاص درس عملياتي من هذه الحادثة، لكن من الواضح بالفعل أن هناك شخصاً ما كان ينتظر ويراقب "قوة إيغوز" الخاصة وقام بتفجير العبوة في اللحظة المناسبة، بحيث يوقع أكبر عدد ممكن من القتلى والإصابات. ويدعي "الجيش" أنه بالرغم من الحدث غير العادي، إلا أنه ليس "تصعيداً"، لأنها لم تكن عبوة معيارية، وليس شيئاً جديداً تم اكتشافه في شمال الضفة، ومع ذلك، فمن المستحيل تجاهل حقيقة أن الطريقة التي تم بها تفجير العبوة ضد قوة راجلة أكثر عرضة للخطر تظهر تعمق تعلم المقاومة في الضفة الغربية.

حادثة نابلس تشبه تفجير عبوة ناسفة في جيب محصن تابع لوحدة المستعربين في جنين قبل شهرين، ما أدى إلى إصابة سبعة من جنود وحدة المستعربين من حرس الحدود. وحتى في ذلك الوقت كانت تلك عبوة ناسفة كبيرة زرعت مسبقاً على طريق رئيسي، حقيقة أن هذه العبوة كانت مدفونة في طريق مرور مزدحم ولم يتم تفعيلها إلا عندما مرت مركبة قوات المستعربين فوقها، تظهر أنه حتى في ذلك الوقت راقب شخص ما المكان وقام بتنشيط العبوة في اللحظة المناسبة. وهذه حوادث بارزة في سلسلة من تفجير العبوات الناسفة ضد "قوات الجيش الإسرائيلي"، وقال مسؤول عسكري في محادثة مع

"ماكو" إن العملية التي تشاهد على الأرض لا يمكن تجاهلها، وهي تذكرنا جدًا بالعبوات الناسفة ضد "قوات الجيش الإسرائيلي" عندما كانت "إسرائيل" تحتل جنوب لبنان حتى مايو 2000، وهو ما يعرف الآن باسم القتال أو معركة الحزام الأمني.

إن الشاباك و"الجيش الإسرائيلي" يلاحظان زيادة استثمار المقاومة وخاصة في شمال الضفة بتطوير وإنتاج العبوات بهدف إيقاع خسائر في صفوف "قوات الجيش الإسرائيلي" وقال ضابط كبير: "هناك توجه نحو المتفجرات في الضفة الغربية من جانب حماس والجهاد الإسلامي وحزب الله، فهم لديهم رؤية بعيدة المدى، وهي إغراق المنطقة بالعبوات الناسفة جنبًا إلى جنب مع هجمات إطلاق النار على الطرق حتى يتمكنوا من العمل في معركة متعددة الساحات."

تساعد المنظمات المسلحة في غزة ولبنان المقاومين في الضفة الغربية على إنتاج العبوات الناسفة، كما يساعدونهم في تعليمهم على نظرية تفجير أو استخدام العبوات الناسفة ضد "الجيش الإسرائيلي"، والهدف واضح، ضرب نقاط الضعف بتلك العبوات، وفي النهاية الطرق هناك معروفة، عندما يدخل "الجيش الإسرائيلي" نابلس أو جنين، فإن السكان هناك يرون القوات تتحرك على الطرق، وهناك وقت لتجهيز العبوات والمهاجمة، ومعظم المحاور التي يتحرك عليها "الجيش" معروفة، ما يسمح بزرع العبوات مسبقاً وتفجيرها في القوات. ويصر "الجيش الإسرائيلي" والشاباك على أنه لا توجد عملية لبننة في الضفة الغربية، وأن منظمات المقاومة هناك بعيدة جداً عن قدرات حزب الله، من حيث المبدأ، هم على حق، ولكن عملية التحول يمكن رؤيتها بالفعل على أرض الواقع، كما أن تفعيل بعض العبوات أصبح أكثر ذكاءً وبشكل أدق، الأمر الذي أدى بالفعل إلى وقوع إصابات.

في النهاية، هناك فهم بأن الأمر مسألة وقت حتى تصبح العبوات الناسفة أكثر جودة، ومن الواضح أيضًا أنه في النهاية ستكون هناك أيضًا عبوات معيارية من إنتاج إيراني، مثل تلك التي ضبطها الشاباك في محاولة التهريب من الأردن. وأوضح مسؤول عسكري أن "الجيش الإسرائيلي" كان يراقب تهديد العبوات المتفجرة منذ فترة طويلة، بنسبة لهم هذا سلاح متاح وفعال، ومن السهل جدًا صناعته من أبسط المواد المتوفرة في المنزل. إن إلقاء عبوة والانسحاب أقل رعبًا من استخدام السلاح، وهم يدركون أنه بعد تفجير العبوة يصبح من الصعب جدًا إيذاءك من ناحية "إجراءات الجيش الإسرائيلي."

وأوضح المسؤول أن العبوة التي انفجرت بقوة وحدة النخبة "إيجوز" وأصابت أربعة، كانت مخبأة وسط كومة من القمامة على جانب الطريق، وأنها دفنت هناك في وقت مبكر وتم تفجيرها عن بعد، إنهم يحاولون إنتاج ما يشبه عبوات الشظايا، في النهاية هذه العبوات يمكن أن تكون طفاية حريق تم إفراغها وتعبئتها بالمتفجرات محلية الصنع والمسامير والبراغي بما يكفي لإنتاج شظايا. ولديهم عدة أنواع من العبوات الناسفة، تلك التي يلقونها يصنعونها من طفايات حريق صغيرة أو أنابيب، وهناك العبوات الكبيرة التي تصنع من أسطوانات الغاز الكبيرة، ويصنع منها ما يشبه عبوات سفلية تصيب أسفل المركبات، وقد أصابت هذه العبوة مركبة وحدة المستعربين جيب تابعة للبحرية، وفي عملية بيت وحديقة اكتشفنا العديد من هذه العبوات المدفونة في الطرقات.

* * *

N12: الأعداء في المنطقة يزدادون قوة.. و"الجيش الإسرائيلي" يعمل على بناء حل "طويل الأمد"

بقلم نبر دبوري

لقد كشفت عملية إطلاق واحدة حدثت قبل ثلاث سنوات على بعد 3000 كيلومتر من "إسرائيل"، عن قدرة تم تطويرها سراً، حدث ذلك عندما أطلقت أذربيجان صاروخ "لورا" الذي صنعته "شركة الصناعات الجوية الإسرائيلية" لتدمير جسر في الحرب مع أرمينيا، في أول إطلاق عملياتي له على الإطلاق. ويتمتع هذا الصاروخ بالقدرة على الإصابة بدقة أقل من 10 أمتار من مسافة 500 كيلومتر، وهذه قدرة مهمة وقوية للغاية في الحرب، ويحمل صاروخ "لورا" رأس حربي يزن 500 كيلوغرام من المتفجرات المدمرة. لقد ترددوا في "الجيش الإسرائيلي" لسنوات حول ما إذا كان يجب أن يتزودوا بهذا السلاح، بينما تحمس العملاء في الخارج وقاموا بشرائه، كما أن تغير وجه المعركة والتهديدات المتعددة التي تواجه "إسرائيل" يدفعانها إلى تحديث نمط تفكيرها، حيث لن يكون هنا "سلاح صواريخ" في السنوات المقبلة، لكننا سنرى تزود بأسلحة مختلفة وبناء قوة مختلف، أي نظام من القذائف الصاروخية كبير ودقيق سيوفر قدرة إضافية إلى قدرة سلاح الجو للإطلاق والهجوم باستخدام سلاح دقيق لمسافات تتراوح بين 40 و500 كيلومتر.

ليس من المؤكد أن هناك خياراً: إذا نجح العدو في إطلاق رشقات واسعة من مئات الصواريخ، في آن واحد ومن ساحات مختلفة (التهديد متعدد الساحات – لبنان وسوريا وغزة وإيران واليمن والعراق)، من المتوقع أن يواجه "الدفاع الجوي الإسرائيلي" صعوبة في التعامل مع التهديد، وستكون النتيجة دماراً على نطاق واسع جداً في المراكز السكانية، وهذا وصف مرعب لضربة قوية وأضرار كبيرة في المدن الكبرى والمواقع الاستراتيجية بالصواريخ الدقيقة، وهو ما لم تشهده أو تجربه "إسرائيل" من قبل.

مهمة سلاح الجو، وهذا ما سيبدو عليه "النظام التكميلي"

إن أحد الأهداف الرئيسية لخصوم "إسرائيل" هو مهاجمة قواعد سلاح الجو والحد من قدرتها على العمل، لقد تم بناء القوة الجوية لخلق قدرة هجومية نارية مركزة ودقيقة ومباغتة، وهذا ملائم جداً لخصائص الحرب الجوية بشكل عام وقدرات "سلاح الجو الإسرائيلي" بشكل خاص، إن سلاح الجو الذي عرفه الآباء المؤسسون بأنه قوة ساحقة مرنة ومتاحة ومتحركة ومتعددة الاستخدامات، يخضع في السنوات الأخيرة لعمليات بناء قوة مما يجعله ملائماً وقادراً بشكل خاص للوقوف في صميم الضربة المتعددة الأبعاد. اليوم، تسمح هذه العمليات لسلاح الجو بإنشاء وتخطيط ومراقبة ومهاجمة عدد كبير جداً من الأهداف -المئات منها في وقت قصير- ويمكن تنفيذ هذه الهجمات في منطقة جغرافية محدودة أو في عدة مناطق جغرافية وعدة جبهات في وقت واحد.

إن ما يميز الضربة الجوية في "إسرائيل" ليس فقط القدرة على تنفيذ ضربة نارية كبيرة ومباغتة ومركزة، في أوقات إنذار قصيرة، ولكن أيضاً القدرة على الحفاظ على المرونة في مواجهة التهديد متعدد الساحات، وتنبع هذه المرونة من حقيقة أن سلاح الجو يمكنه استخدام قوة نيران كبيرة ضد مجموعة متنوعة من الأهداف في الجبهة وفي العمق، مع التنقل السريع

بالنيران الجوية بين الجبهات، وفقاً لتنوع الاحتياجات العملياتية التي تتطور في مختلف جبهات القتال، ولهذا السبب بدأ "الجيش الإسرائيلي" بتجهيز نفسه بمئات الصواريخ والقذائف الصاروخية الدقيقة:

- **قذيفة "إكسترا" الصاروخية (نوغا) :**من صناعة شركة "إلبيت"، قادرة على الوصول إلى مدى يصل لـ 150 كيلومتراً ويمكنها حمل رؤوس حربية يصل وزنها 120 كيلوجراماً وثمنها حوالي مليون شيكل.
- **قذيفة الصقر الجارح :**قذيفة صاروخية يصل مداها لـ 300 كيلومتر من صنع شركة "إلبيت" ورأس حربي يصل إلى 200 كيلوغرام، الثمن لا يزيد على مليوني شيكل.
- **قذيفة الحربة السحرية" (كيدون كوسيم) :**هي أيضاً من صناعة "إلبيت"، وهي قذيفة صاروخية مزودة بنظام توجيه وتصحيح انحراف، يتم توجيهها بواسطة نظام تحديد المواقع العالمي(GPS) ، يبلغ الحد الأقصى لها حوالي 40 كيلومتراً ودقة إصابة عالية بشكل خاص، يصل الانحراف عن الهدف إلى 10 أمتار.

بالإضافة إلى ذلك، يتم أيضاً دراسة التزود بصاروخ "لورا" أرض- أرض (مدفعية صاروخية بعيدة المدى) من صناعة شركة الصناعات الجوية، القادر على الوصول إلى مدى يصل لـ 300 كيلومتر، ويحمل هذا الصاروخ رأساً حربياً يصل وزنه إلى 600 كيلوغرام، وتقدر تكلفة الصاروخ الواحد بنحو 3 ملايين شيكل. ويعتبر مدى الـ 300 كيلومتر، كما في صاروخ "لورا" و"الصقر الجارح" مضاعف كبير للقوة، بمعنى أن التزود بمثل هذه القذيفة الصاروخية من خلال البطارية الموجودة في صفد لن تغطي كل لبنان فحسب، بل ستصل إلى اللاذقية في شمال سوريا وتدمر في شرقها.

مزايا النظام الصاروخي على سلاح الجو

سبب شراء هذه القذائف الصاروخية جدال طويل السنوات بين سلاحي الجو والمدفعية، حيث يتمتع نظام القذائف الصاروخية طويلة المدى التي سيتم تشغيله بواسطة المدفعية بالعديد من مزايا سلاح الجو:

- **التوافر للهجوم :**تصل سرعة إطلاق الصاروخ إلى أي نقطة يحددها نظام المواقع العالمي (GPS) إلى دقائق على الأكثر، مقارنة بساعات عندما يتعلق الأمر بنشاط سلاح الجو.
- **السرية :**القدرة على كشف وربط الهجوم الصاروخي بـ"إسرائيل" أقل من القدرة على كشف الطائرة المهاجمة.
- تقليل المخاطر على الطيارين عند تنفيذ المهام.
- القدرة على البقاء: الاستقلالية التشغيلية لكل منصة إطلاق، وانتشارها وحركتها العالية عبر نظام الطرق، تجعل من الصعب للغاية مهاجمتها مقارنة بمدرجات الإقلاع، و"حظائر الطائرات تحت الأرض"، ومخازن الوقود، وما إلى ذلك، والتي تعد جزءاً ضرورياً من تشغيل المطار.
- اقتصادياً: إن استخدام الصواريخ أو القذائف الصاروخية أرخص بشكل منهجي من تشغيل القوات سلاح الجو.

إن استخدام الأسلحة الدقيقة مع تركيز الجهد ومعدلات إطلاق النار السريعة من قبل القوات المناورة نفسها يمكن أن يؤدي إلى فعالية (زيادة كفاءة) عالية، للنظام الصاروخي في الحرب المقبلة ضد لبنان. ووفقاً للخطط، من المفترض أن تنتج "الصناعة العسكرية الإسرائيلية" معظم الصواريخ والقذائف الصاروخية المذكورة أعلاه، وأن تعمل على ملائمة بعضها ليتم إطلاقها من على متن السفن البحرية وحتى من طائرات سلاح الجو. والهدف هو أن نكون أكثر تنوعاً وتوزيعا للمخاطر، لأن مطاراتنا معرضة للهجمات لذلك يمكن القول إنه لن يكون هناك "سلاح صواريخ " في "الجيش الإسرائيلي"، ولكن يتم بالتأكيد بناء "ذراع صاروخية إسرائيلية" ذكية داخل سلاح المدفعية، ذراع دقيقة وفتاكة على نطاقات مختلفة، من جنوب لبنان إلى عمق سوريا، كثقل موازن للترسانة الصاروخية الموجودة في أيدي **حزب الله.** ويتطلب مثل هذا النظام الصاروخي قدرة كبيرة على تطوير وإنتاج محركات الصواريخ

هذه القدرة موجودة في شركة "تومر" التي تعتبر مركزاً علمياً وطنياً لتطوير وإنتاج المحركات الصاروخية، التي يطورون وينتجون محركات دفع لمجموعة متنوعة من التطبيقات والأحجام، من قذيفة الرمح الصاروخية التي يصل مداها إلى 40 كيلومترا إلى قذيفة الصقر الجارح التي يصل مداها إلى 300 كيلومتر، بالإضافة إلى صواريخ اعتراضية بمدى متنوع ومحركات دفع لمنصات إطلاق الأقمار الصناعية. لكن التحدي الذي يواجه المنظومة الأمنية ليس بسيطاً، وهو القدرة على جمع أهداف متحركة ومهاجمتها، كلما قمت بزيادة مساحة المنطقة التي تتحكم فيها، كلما زادت حاجتك إلى القدرة على جمع الأهداف بطريقة ديناميكية ومتقدمة والقدرة على مهاجمتها في الوقت الفعلي، ولهذا السبب، إلى جانب قذائف **الصقر الجارح** الصاروخية بعيدة المدى، هناك ضرورة لتزود الذراع البري بقدرات جمع ديناميكية تدعم الصواريخ. لقد تم بالفعل تنفيذ جزء من هذا في شكل طائرات بدون طيار **"عداء السماء** "Sky Racer" "للواء **وراكب السماء** "Sky Rider"للكتيبة، ولكن السؤال الذي يطرح نفسه مرة أخرى هو ما إذا كان هذا كافياً؟

الحل المتكامل لسلاح الجو

يتعامل سلاح الجو بنجاح مع التحديات، وهو "قوة الردع الإسرائيلية" الرئيسية والحاسمة، العراقيون الذين هاجم سلاح الجو مفاعلهم النووي يعرفون ذلك، والسوريون الذين خاضوا "تجربة" مماثلة عام 2007، يعرفون ذلك؛ والإيرانيون يدركون ذلك، حيث تعطلت خطتهم لإقامة منظومة صاروخية وطائرات وأسطول في سوريا في السنوات الأخيرة من قبل سلاح الجو، وهذا ما يعرفه **حسن نصر** الله أيضاً، من عام 2006 في الضاحية التي دمرها سلاح الجو. و**الحل الذي صممته سلاح الجو يعتمد على الرد المتكامل**، الردع، الدفاع النشط، الدفاع السلبي، الهجوم والتعاون الدولي.

هل هذا هو الحل الأمثل؟

بالطبع لا، يجب أن تكون هناك قدرة مكملة لسلاح الجو، هذا ما يعتقده عدداً غير قليل من العاملين في المنظومة الأمنية ويحذرون من أنه لا يمكن وضع كل البيض في سلة واحدة. وبالنسبة لـ "لجيش الإسرائيلي"، لا يوجد مصطلح اسمه "سلاح الصواريخ"، ويمتلك سلاح المدفعية أكثر من مجرد مدفعية، في سلاح المدفعية وضعوا لأنفسهم هدفاً يتمثل في أن يكونوا أكثر فتكاً قدر الإمكان، بأسلحة ذات نطاقات مختلفة، وقدرات الهجوم في المناطق السكنية وفي المناطق المفتوحة والإغلاق السريع

للدوائر، النظام الصاروخي موجود في "الجيش الإسرائيلي" منذ سنوات عديدة، لقد كان نشطاً بالفعل في حرب 1973 وحرب لبنان الأولى، وكان هذا النظام يعتمد في السابق على منصات إطلاق MLRS الأمريكية.

في العقود الأخيرة، يعمل الجيش على التكيف مع أهداف دقيقة، وهذا تغيير يحدث أيضاً في لبنان وغزة: فالتنظيمات تزودت بصواريخ دقيقة، وحوات منصات الإطلاق لأحدث (منصات إطلاق متحركة على عجلات)، مما مكنها من القدرة على الحركة، و"الجيش الإسرائيلي" يعزز نفسه بصواريخ جديدة ويزيد من كميتها. وبعد الجدل الطويل بين سلاح الجو وسلاح المدفعية، يبدو أن الجمع بين المكونات التي تكمل بعضها بعضا هو وحده الذي سينجح.

يتعين على سلاح المدفعية الاستجابة لمناورة الضربات والدفاع والهجوم، وميزة القوات البرية هي القدرة على الحركة على الأرض والقدرة على المناورة بغض النظر عن الطقس، كما أن قدرة السلاح على تشغيل طائرات هجومية لا يحل محل القوات الجوية، التي تعرف كيف تقدم الإسناد للقوات البرية، فكل منها يتمتع بمزايا نسبية في مواجهة التحديات العديدة أمام مجموعة متنوعة من الجبهات.

* * *

معاريف: تحديات تواجه منظومة العدو الأمنية.. ويجب حلها

بقلم تل ليف رام

إجازة الصيف انتهت، الأعياد على الأبواب، وفي "جيش العدو الإسرائيلي" يستعدون لفترة مليئة ومزدحمة بتحديات أمنية وداخلية على حد سواء، في الساحة اللبنانية، تصريحات وزير الجيش "يوآف غالنت" بعد اللقاء مع أمين عام الأمم المتحدة "أنطوني غوتيريش" في نيويورك، إلى جانب التصريحات الواضحة لحسن نصرالله بأن كل اغتيال ينسب إلى "إسرائيل" على أراضي لبنان سيؤدي إلى رد فعل، تشير ظاهرا إلى ارتفاع آخر في التوتر على طول الحدود الشمالية، لكن بالحذر المطلوب.

في الأسبوعين الأخيرين تلاحظ منظومة العدو الأمنية، عدة مؤشرات تشير إلى تراجع طفيف في مستوى التوتر، في القاموس العسكري يمكن أن نسمّي هذا نقرة إلى الوراء اتخذتها على ما يبدو قيادة حزب الله في كل ما يتعلق بالاستفزازات على السياج، لعلها محاولة للتحكم بشكل أكثر إحكاما بالنشاطات الميدانية التي يقوم بها نشطاء محليين من حزب الله. بالمقابل يجدر الذكر أنه عندما يبني كيان العدو بوتيرة سريعة السور والعائق في الشمال، فإن الاحتكاك على الحدود سيستمر بل وأحيانا قد تقع أحداث استثنائية. قضية الخيمة في الأراضي المحتلة بمزارع شبعا لا تزال لم تحل، وكل حدث يتمثل بهجوم استثنائي في سوريا وبالطبع إذا كان فيه مصابون من المتوقع أن يغير الصورة بسرعة.

وعليه فإن التوتر مع حزب الله في لبنان سيرافقنا في الأشهر القادمة أيضا، لكن إلى جانب عوامل التوتر، منصة التنقيب عن الغاز التي وصلت إلى لبنان كجزء من تنفيذ الاتفاق مع "إسرائيل"، والموفد الأمريكي "عاموس هوشستين" الذي يزور المنطقة، ضمن أمور أخرى في محاولة لتقليص عوامل التوتر، تؤشر إلى اتجاه محتمل لتخفيض مستوى اللهيب.

تصريحات وزير الجيش غالانت والسفير "جلعاد أردان" هذا الأسبوع في الأمم المتحدة، والإحساس وكأنهما ألمحا بأن المواجهة مع حزب الله تقترب يجب أن تؤخذ بالحسبان أيضا كرسالة، سعى الرجلان لأن ينقلاها إلى مسؤولي الأمم المتحدة قبيل تجديد تفويض قوات "اليونيفيل" في جنوب لبنان، وذلك كجزء من ممارسة الضغط على أجهزة الأمم المتحدة لان تعمل بشكل أكثر عزما أمام حزب الله في ضوء الخروقات الكثيرة لقرار 1701 والتهديد الحقيقي في أن التفويض المتجدد الذي سيعطى هذه المرة لقوات الأمم المتحدة في لبنان سيكون مقلصا بشكل أكبر.

من الجانب الآخر يبدو أن أمين عام حزب الله، حسن نصر الله، تعاطى هذا الأسبوع مع التهديدات غير الخفية تماما من جانب المسؤولين "الإسرائيليين" تجاه المسؤول الكبير في حماس صالح العاروري، الذي يقيم في لبنان والمسؤول من الذراع العسكرية لحماس عن المقاومة في الضفة الغربية. ويفهم نصر الله جيدا بأن من يسعى لاغتيال أحد ما على أراضي لبنان كان سيتحدث عن ذلك أقل بكثير ويفعل أكثر بكثير من ناحية عندما تريد أن تطلق النار فأطلقها ولا تتكلم. ولكنه اختار أن يرسم بشكل مؤكد هذا الأسبوع مساحة الحصانة التي يحظى بها كبار قادة المقاومة الفلسطينية في لبنان، وبالذات كإشارة واضحة على المعضلة "الإسرائيلية" في محاولة لصياغة ورسم حدود واضحة بموجبها أن اغتيال قائد مقاومة فلسطيني سيؤدي بالضرورة إلى تصعيد أمني بل وربما إلى حرب في الشمال.

طبول الحرب التي دقت على ما يبدو بشكل أقوى هذا الأسبوع، مصدرها هذه المرة أساسا في تصريحات ذات طابع تهديدي على نحو خاص من قبل الطرفين، لكن بقدر أقل بسبب أحداث وقعت بالفعل على الأرض، أو معلومات استخبارية عن اقتراب الحرب، أو إنذارات عن نية حزب الله تنفيذ عملية. كل هذه بالتأكيد يمكنها في الواقع الشرق الأوسطي المحتدم أن تقع في كل لحظة ممكنة، لكن رغم ارتفاع الدرجة في تصريحات التهديد، في المنظومة الأمنية يعتقدون أن كيان العدو وحزب الله لا يوجدان في وضع عشية الحرب.

مستوى التهديدات يرتفع

الساحة الفلسطينية هي الأكثر تفجرا، في المنظومة الأمنية يرون دوما في فترة الأعياد كفترة ذات حساسية أمنية عالية، وهذه السنة هذا واضح على نحو خاص، حيث تشهد سلسلة الهجمات والأحداث الأمنية في الأسبوع الأخير على أبخرة الوقود التي في الهواء. وحماس، كما تقدر المنظومة الأمنية، ستصعد في الفترة القادمة جهودها لزعزعة أو تقويض الوضع الأمني في الضفة لكن في الداخل أيضًا، الربط بين الساحات هو هدف مركزي في فكر حماس منذ "سيف القدس"، وهو يجتمع أيضا مع المصالح والدعم المتزايد من قبل إيران لمنظمات المقاومة الفلسطينية. وفي الأسبوع الأخير، بعد فترة طويلة من الهدوء النسبي يبدو أن قطاع غزة يستيقظ هو الآخر، عندما تسمح حماس وتوجه المواجهات العنيفة على السياج الحدودي.

مستوى التهديدات يتصاعد من جانب قيادة حماس ومن غير المستبعد أن تستأنف في مرحلة معينة إطلاق الصواريخ من القطاع مثلما يحصل بشكل عام، في كيان العدو يعتقدون أن قسما من الانعطافة التي تحدث الآن بالتدريج في قطاع غزة يرتبط أيضا بجهود حماس المعروفة للحصول على مال أكثر ومساعدة اقتصادية من القطريين ومن جهات دولية أخرى، وكذلك كمحاولة لممارسة الضغط على الكيان لغرض الحصول على تسهيلات مدنية واقتصادية إضافية. حتى لو كانت هناك

حقيقة في هذا الادعاء، فإن تداخل التصعيد المتواصل في الساحة الفلسطينية في الضفة، إلى جانب استئناف مسيرات العودة على السياج الفاصل مع قطاع هما تذكير بالمستقبل من خلال تجربة الماضي، بأن التدهور المتزايد للوضع الأمني في الضفة سيؤدي في النهاية إلى عملية كبيرة في قطاع غزة.

لا يدور الحديث عن عملية تجري في يوم واحد، فهذا قد يحصل بالتدريج، لكن استئناف مسيرات العودة على السياج، بالتوازي مع المعضلة "الإسرائيلية" حول ما إذا كان ينبغي جباية ثمن من حماس في قطاع غزة بسبب التوجيه والتمويل للهجمات في الضفة وفي الكيان سيزيد من التوتر في هذه الساحة أيضا في الفترة القريبة القادمة.

شهر يعتبر هو الحاسم..

يبدو أن ما يقلق "جيش العدو الإسرائيلي" أكثر من التوتر في الساحات الأمنية هو بالأساس آثار الأزمة العميقة في "المجتمع الإسرائيلي" على كفاءة ووحدة الجيش، يعد شهري أيلول وتشرين الأول شهرين دراماتيكيين من هذه الناحية، الشهر الأخير حتى وإن لم تسجل فيه تطورات جديدة في قضية جنود الاحتياط، فإنه لم يكن جيدا للجيش، تقريبا كل من أعلن عن عدم تطوعه للخدمة أو تجميد خدمته بالاحتياط لم يعد إلى الخدمة.

إن التأثير الفوري لذلك هو أساسا في سلاح الجو، إذ حسب تقديرات مختلفة فان أكثر من 20 % من عموم طياري الاحتياط أي نحو 25 % من الطيارين القتاليين – لا يحلقون ولا يتدربون منذ شهرين، وهذا لا يغير، أن حوالي نصفهم فقط أبلغوا قادتهم أنهم توقفوا عن الطيران بسبب الاحتجاجات، وجزء آخر لأسباب أخرى من أجل ترك باب العودة مفتوحاً.

في تشرين الأول ستكون هناك مناورات كبيرة لقوات الاحتياط، بحيث أنه منذ بداية أيلول ستنكشف صورة أوسع مما يقدرون في الجيش في كل ما يتعلق بالامتثال للخدمة، وبالذات في هيئة مقر عمليات سلاح الجو، لكن أيضا في أماكن أخرى مثل سلاح البحرية، ومقار قيادات هيئة الأركان العامة وفي القيادات المناطقية. في الجيش يأملون بان تكون صورة الفجوات التي ستنكشف عمليا أدني من التقديرات الحالية، لكن من الصعب في هذه اللحظة أن نلاحظ تفاؤلا في هيئة الأركان في هذه المسألة.

إن تصعيد الاحتجاج سيؤدي مباشرة إلى تفاقم الأزمة في داخل الجيش، فإلى جانب الالتماسات للعليا في مسألة تقليص "سبب المعقولية"، في الجيش يعتبرون مسألة قانون التجنيد والقانون الأساس تعليم التوراة الموضوع الرئيسي الأهم الكفيل بأن يؤثر على الجيش كله وليس فقط على نظام خدمة الاحتياط. إلى جانب الخوف من بعض الضرر الذي قد يلحق بكفاءة الجيش للحرب في الأشهر القادمة وأساسا بسبب الأزمة العميقة في سلاح الجو وبسبب استقالات الأخرى متوقعة لضباط من الاحتياط في منظومات إضافية إذا ما سجل تصعيد آخر في الأزمة الداخلية – في هيئة الأركان قلقون أيضا من الآثار على المدى البعيد.

في هذه المسألة قوانين التجنيد قد يكون لها آثار مستقبلية بعيدة المدى على الدوافع للخدمة القتالية، على معطيات دفعة تجنيد آب الماضي لم يكن أي تأثير وكانت عالية، من الصعب تقدير صورة الوضع في دفعة تجنيد شهر تشرين الثاني، لكن من المرجح الافتراض أن هنا أيضا لن تكون صور دراماتيكية بعد، وعليه فان النظر في هذا السياق هو للمدى الابعد، ومسألة

المساواة في العبء قد يكون لها هذه المرة وزن أكبر مما في الماضي. وفي محادثات كثيرة أجريها مع أهالي الشبان المرشحون للتجنيد من الصعب تجاهل الإحساس بان مزيدا من الأهالي ممن خدموا هم أنفسهم في الخدمة القتالية يطرحون علامات استفهام حول الخدمة القتالية لأبنائهم.

في مسألة أخرى تتعلق برفض التجنيد للجيش من قبل مرشحين للخدمة، رغم منشورات مختلفة ورسائل الفتيان التي تنشر في وسائل الإعلام، في الجيش لا يشخصون تغييرا في الميل. ففي كل سنة بين خمسة وعشرة شبان لا يتجندون للجيش على خلفية رفض أيديولوجي، وفي هذه اللحظة لا يوجد تغيير في التوجه، في الجيش يقلقهم أساسا اتجاه الضرر بالدافع للخدمة القتالية، وهي خطوة لم يكون من الممكن تشخيصها بشكل واضح إلا بعد سنة وأكثر. وفي النهاية، يحدد جيش العدو شهر أيلول بمثابة كفة ميزان، فإيجاد حلول، وتوافقات وحلول وسط بين الأطراف في مسألة التعديلات القضائية وقوانين التجنيد كفيل بأن يساعد الجيش في عملية إعادة التأهيل والاستشفاء التي يحتاجها جدا.

في تقدير أكثر تشاؤما ويبدو أكثر واقعية من ناحية تفاقم الأزمة في "المجتمع الإسرائيلي"، يحذر الجيش من أن التبعات والمضاعفات ستكون ملموسة مباشرة في الجيش، مثل استيقاظ الاحتجاجات الذي ستقع في مراكز احتكاك كثيرة في شهر أيلول .

الشهر القريب يبدو صعبًا وقاسيًا جدًا للجيش من ناحية تحديات الكفاءة ووحدة الصفوف، ووزير الجيش "يوآف غالنت" ورئيس الأركان "هرتسي هليفي" سيواصلان عرض خطورة الوضع على رئيس وزراء العدو "بنيامين نتنياهو."

* * *

معهد أبحاث الأمن القومي: السلام المنسي: ثلاث سنوات على التطبيع بين "إسرائيل" والبحرين

إن سياسة "حكومة العدو الإسرائيلية" على الساحة الفلسطينية والضغوط الداخلية على العائلة المالكة في البحرين تجعل من الصعب تحقيق الإمكانات الكامنة في العلاقات بين البلدين، في البداية، كانت نقطة انطلاق البحرين تتكوم من نقطة انطلاق دولة الإمارات العربية المتحدة؛ كما لم تتلق **البحرين** وعداً بمقابل ملموس ومعروف من **الإدارة الأميركية** مقابل انضمامها إلى "اتفاقيات أبراهام"، لذلك، قد تقع العلاقات إن لم تكن قد وقعت بالفعل، في حالة من الجمود.

أظهرت الأحداث الأخيرة، حجم الضغط على "العلاقات الإسرائيلية البحرينية" والصعوبات في عملية التطبيع بين البلدين، في يوليو/تموز، في اللحظة الأخيرة تم تأجيل الزيارة المقررة لوزير الخارجية "إيلي كوهين" إلى البحرين، والتي كان من المفترض أن تكون أول زيارة يقوم بها "مسؤول إسرائيلي" إلى المملكة منذ تغيير الحكومات في "إسرائيل"، وبررت **البحرين** قرارها بقيود فنية، لكن يبدو أن السبب كان اقتحام وزير الأمن القومي "إيتمار بن غفير" **للمسجد الأقصى** قبل يوم من إعلان التأجيل، وفي الوقت نفسه، ظهرت صور من **البحرين** لرجال دين يدوسون على "العلم الإسرائيلي"، وهو مشهد مألوف تظهر فيه معارضة تطبيع العلاقات مع "إسرائيل."

لقد كانت نقطة البداية لاندماج البحرين في **"اتفاقيات أبراهام"** من ضمن نقطة انطلاق دولة الإمارات العربية المتحدة، ففي **البحرين**، تحكم أسرة آل خليفة السنية الأغلبية الشيعية، وعلى عكس الإمارات، فهي تمتلك برلماناً ومجتمعاً مدنياً نابضاً بالحياة، وهو غالباً ما يتحدى العائلة المالكة، وقد قوبل احتجاج شعبي واسع النطاق ضد الحكومة خلال الربيع العربي في عام 2011 بتدخل عسكري من قبل المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة لحماية النظام الحاكم في المنامة، وفي الوقت نفسه، فإن قدرة البحرين على المناورة السياسية محدودة، بسبب اعتمادها على المملكة العربية السعودية، والذي ينبع أيضاً عن تراجع احتياطها من النفط، وعلى هذه الخلفية، اعتبرت الموافقة السعودية على "التطبيع" بين البحرين و"إسرائيل" إشارة إيجابية من السعودية تجاه "إسرائيل." ومع ذلك، منذ توقيع الاتفاق مع الكيان، تم تسجيل أحداث احتجاج محدودة ولكن متواصلة ضده ودعماً للفلسطينيين في البحرين، في الكيان، تبنوا حجة العائلة المالكة البحرينية ضد مظاهر المعارضة، والتي تعتبرها احتجاجات من جانب السكان الشيعة الموالين لإيران، على سبيل المثال، عندما تظاهر مئات البحرينيين قبيل زيارة رئيس الكيان "يتسحاق هرتسوغ" إلى المملكة في ديسمبر/كانون الأول 2022، اتهم "المسؤولون الإسرائيليون "**إيران** بتأجيج المشاعر، وهذه الادعاءات لها أساس من الصحة، فالمتظاهرون ضد "إسرائيل" ينتمون بالفعل إلى حزب الوفاق الشيعي، الذي يعيش زعيمه الروحي عيسى قاسم في المنفى بإيران، ومن هناك يرسل رسائل معارضة للتطبيع مع "إسرائيل."

إن سلسلة استطلاعات الرأي العام التي أجريت في البحرين منذ إقامة العلاقات مع "إسرائيل" تشير إلى عدم وجود اختلاف حقيقي في موقف السنة والشيعة في البحرين من التطبيع مع الكيان، ومن المثير للاهتمام أيضاً التراجع الحاد في دعم الاتفاقية على مر السنين: فعند توقيعها في عام 2020، نظر إليها حوالي 40% من المستطلعين البحرينيين بشكل إيجابي، وفي استطلاعات الرأي التي أجريت منذ ذلك الحين انخفضت النسبة إلى 20%، ويظهر التقلب أن مقاومة التطبيع ليست حتمية، ومن الممكن أن يكون ذلك نتيجة الفجوة بين التوقعات والواقع، التي نشأت في السنوات الثلاث الماضية.

على عكس الإمارات العربية المتحدة والمغرب والسودان، لم تتلق **البحرين** وعداً بمقابل وعود ملموسة معروفه من قبل الإدارة لأمريكية مقابل انضمامها إلى **"اتفاقيات أبراهام"**، لكن كان من المفترض أن تستفيد **البحرين** بشكل مباشر من العلاقات الجديدة مع الكيان نفسها:

- **عسكرياً** :من خلال التعاون مع "إسرائيل" في التعامل مع التهديد الإيراني.
- **اقتصادياً** :من خلال الفرص التي سيوفرها "السوق الإسرائيلي" للاقتصاد البحريني.

إن الجزء الأمني الذي تحرك للأمام على الفور وبقوة، في غضون حوالي عام ونصف من إقامة العلاقات، قام "رئيس الوزراء" آنذاك "نفتالي بينيت" ووزير الخارجية "يائير لابيد" ووزير الجيش "بيني غانتس" ورئيس الأركان "أفيف كوخافي" بزيارة البحرين، والتقوا بكبار مسؤولي العائلة المالكة البحرينية والجيش البحريني لتنسيق التعاون الأمني بين البلدين، فالزيارة العلنية لكبار "المسؤولين الإسرائيليين" إلى المملكة الصغيرة، التي تبعد حوالي 150 كيلومتراً عن الساحل الإيراني، والتعاون الاستخباراتي وفي مجال الطائرات بدون طيار، حمل رسالة واضحة مفادها **أن "إسرائيل" والبحرين تقفان في جبهة موحدة**

ضد إيران. ومع ذلك الجانب الاقتصادي للعلاقات تخلف عن الركب، وتظهر بيانات المكتب المركزي للإحصاء أنه في حين أن تجارة الإمارات مع "إسرائيل" في 2021-2022 بلغت حوالي مليارين ونصف المليار دولار (باستثناء الماس والخدمات)، فإن التجارة مع البحرين كانت حوالي 20 مليون دولار فقط، ويمكن تفسير الفجوة، بحقيقة أن دولة الإمارات العربية المتحدة هي مركز اقتصادي عالمي (وبالتالي تعكس البيانات أيضاً، ربما بشكل أساسي، إعادة تصدير البضائع من قطاعات أخرى)، والفرص التي تقدمها والجاذبية السياحية الكثيرة (استضافت دبي نحو 15 مليون سائح عام 2022)، في حين وصل ما يقرب من "مليون إسرائيلي" إلى الإمارات العربية المتحدة في عام 2022، لم يزر البحرين سوى بضعة آلاف من الزوار من "إسرائيل" (يمكن تفسير هذه الفجوة جزئياً بكون دبي مركزاً عالمياً للطيران ووجهة مؤقتة للرحلات الجوية إلى آسيا)، وفي عام 2022، زار الكيان 1400 سائح من الإمارات العربية المتحدة و400 فقط من البحرين.

إن العلاقات الاقتصادية مهمة للشعب البحريني وهي ملموسة أكثر من العلاقات الأمنية بين البلدين، 40% من البحرينيين مستعدون لعلاقات تجارية معينة مع "إسرائيل"، الأمر الذي سيفيد الاقتصاد المحلي، مقارنة بالعُشر فقط المهتمين بالتعاون مع "إسرائيل" ضد إيران، والعائد الاقتصادي المحتمل يمكن أن يتسرب إلى قطاعات في البحرين خارج الدوائر الحاكمة، التي بالنسبة لها التطبيع تكلفته ليس فقط انتهاك التضامن مع الفلسطينيين، ولكنه لا يعيد المكاسب الاقتصادية المتوقعة، ويقنعهم بأن هناك منفعة من العلاقات.

ومع نهاية عام 2022، وصلت التظلمات حول هذا الموضوع، والتي كانت حتى ذلك الحين تُسمع فقط من أفواه المعارضة إلى الدوائر الحاكمة، واعترف مسؤول مقرب من الحكومة في المنامة لـ "وسائل الإعلام الإسرائيلية" أن البحرين ترغب في رؤية "استثمارات إسرائيلية" في المملكة وليس فقط "رجال الأعمال الإسرائيليين" الذين يأتون في زيارات قصيرة من أجل جمع الأموال لـ "مشاريع في إسرائيل." ومن المؤكد أن تحركات "الحكومة الإسرائيلية" الحالية ليست جيدة للعلاقات، كما أن العائلة المالكة البحرينية تتنصل من تصريحات وزراء اليمين وتحركات الحكومة بشأن القضية الفلسطينية.

بخلاف تسلسل زيارات النخبة السياسية العسكرية الإسرائيلية" إلى البحرين في الأعوام 2021-2022، والتي زار خلالها وزير الخارجية البحريني **عبد اللطيف الزياني** الكيان أيضاً ضمن **"منتدى النقب"**، في عام 2023 لم يتم بعد تسجيل لقاء بين كبار المسؤولين من البلدين، ومن اللافت للنظر أيضاً أن اتفاقية التجارة الحرة بين الكيان والبحرين، التي صاغها المهنيون وانتهت قبل حوالي عام وكان من المتوقع أن تشجع التجارة بين البلدين، لم تتم الموافقة عليها بعد من قبل قيادة البلدين.

الصعوبات التي تواجهها الحكومة البحرينية في المضي قدماً بالتطبيع لا تبقى على المستوى الدبلوماسي، في مايو/أيار الماضي، وقعت مجموعة من 44 من رجال الدين البحرينيين البارزين رسالة لاذعة بعثوا بها إلى وزير التربية والتعليم البحريني تطالب بإلغاء "التغييرات المشبوهة" التي أدخلت على المناهج الدراسية الرسمية، إزالة الأحاديث والتفاصيل من السيرة النبوية محمد صلى الله عليه وسلم (التي تتناول علاقته باليهود) وكذلك أغنية تمجيد **للقدس والمسجد الأقصى.**

أثارت الرسالة، التي جاء فيها أنه لا يمكن تبرير التغييرات بزعم "التسامح والتعايش"، ضجة على شبكات التواصل الاجتماعي، وأشار متصفحو الإنترنت في **البحرين** إلى تغييرات أخرى وجدوها في الكتب المدرسية، إضافة اسم "إسرائيل" إلى خريطة

العالم، حذف درس في العلوم الاجتماعية تناول اليهود وإضافة درس تناول اتفاق التطبيع بين البحرين و"إسرائيل." وفور نشر الرسالة سارع ولي العهد ورئيس الوزراء إلى إعلان الوقف الفوري للتغيير، كما أعلنت وزارة التعليم في المملكة تشكيل فريق من الخبراء لإعادة دراسة كل التغييرات التي تم إجراؤها على المناهج الدراسية، وهكذا أثبت المجتمع المدني في البحرين قدرته على كبح بعض علامات التطبيع مع الكيان من خلال الخطاب الداخلي، والتي تمت بالفعل بطريقة مماثلة في دول مثل الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية دون معارضة شعبية كبيرة.

ملخص واستنتاجات

إن سياسة "الحكومة الإسرائيلية" على الساحة الفلسطينية والاحتجاجات في البحرين ضد التطبيع مع الكيان لا تشكل تهديداً للعلاقات في هذه المرحلة، رغم أنها تشهد الآن جمود، كما يجب فهم "معارضة إسرائيل" والاتفاق معها في إطار صراع المعارضة البحرينية ضد البيت الملكي، لكن لا ينبغي الاستهانة بخيبة الأمل البحرينية من التطبيع والغضب المحلي ضده، وعلى المدى الطويل، قد تؤدي خيبة الأمل هذه أيضاً إلى تآكل العلاقات الأمنية والعسكرية المزدهرة بين الدول، وبالتأكيد تؤثر سلباً على قرار الدول الأخرى التي تفكر في تطبيع علاقاتها مع الكيان وتدرس التكلفة والأرباح الكامنة في ذلك.

ورغم أن الحكومة البحرينية لها مصلحة في إبقاء العلاقات مع "إسرائيل" منفصلة قدر الإمكان عن القضية الفلسطينية، إلا أنه لا يمكن تجاهل الثقل الكبير لهذه القضية لدى الجمهور البحريني، إن سلوك "الحكومة الإسرائيلية" تجاه القضية وأحداث **الضفة الغربية** يخلق صعوبة أمام المنامة في تعزيز الشراكات الاقتصادية والمبادرات المدنية التي قد تخفف من خيبة الأمل من التطبيع، بينما الواقع الحالي يعطي زخما للاحتجاج ضده. وبالرغم من صغر حجمها وثقلها الاقتصادي، فإن أهمية العلاقات مع البحرين تكمن في موقعها الاستراتيجي، وتعاونها مع الولايات المتحدة (التي يقع على أراضيها مقر الأسطول الخامس) وارتباطها العضوي بالمملكة العربية السعودية، ولذلك فإن أهمية الاتفاق بين "إسرائيل" والبحرين تتجاوز بكثير مزايا التعاون الثنائي – فالاتفاقية هي بمثابة بالون اختبار للسعودية التي تدرس إيجابيات وسلبيات العلاقات مع "إسرائيل" على خلفية المبادرة الأمريكية لتعزيز التطبيع بين "تل أبيب" والرياض.

* * *

هآرتس: "خشينا أن يفتحوا موضوع المستوطنات".. رابين وبيرس بعد "الهدوء": هنا دفنا كلب أوسلو

بقلم جدعون ليفي

ترجمة: صحيفة القدس العربي

سقطنا في شرك أوسلو. كانت مصيدة عسل وتبعث على الأمل. كم هو لطيف أن تعلق بخيوطها لبضع سنوات مع كل اللجان واللقاءات. ولكن "أوسلو" لم يدفع بالسلام قدماً، بل أبعده إلى ما وراء الأفق ورسخ الاحتلال وخلد المستوطنات. وهذا يسمى الحكمة بعد فوات الأوان، ليس بسبب قتل رابين، بل هو التاريخ الذي لم يذكر الإسرائيليين الذين عقدوا "أوسلو" بالخير. لا يمكن أن نغفر لهم تفويت الفرصة المصيرية التي لا تقل عن تفويت الفرصة عشية حرب الغفران.

أحد المشاهد نقش في ذاكرتي بشكل خاص من أيام أوسلو السعيدة، كم كانت سعيدة! ذات يوم، عندما خرجنا من غزة عبر حاجز إيرز نظرنا إلى الوراء، وبصورة مسرحية لوحنا بأيدينا مودعين غزة: الوداع، يا غزة، وداعاً لا لقاء بعده. ليس تحت الاحتلال. كان ياسر عرفات في حينه يعيش في غزة، في مكتبه البسيط وتحت مكيف الهواء "تاديران" الذي تركه الإسرائيليون، كان الأمل عالياً. جولة صحافية بعد بضعة أشهر بمناسبة تدشين قرية استجمام في شمال القطاع مع كل الشخصيات المشهورة الإسرائيلية، زادت الشعور بالمتعة. وفد إلى أوروبا من أعضاء الكنيست وأعضاء المجلس التشريعي، من بينهم مروان البرغوثي، زاد الوهم.

اعتقدنا أن الاحتلال في طريقه إلى الانتهاء، بعد لحظة ستكون دولة فلسطينية واستجمام في نادي في بيت لاهيا؛ اعتقدنا أن إسحق رابين وشمعون بيرس يريدان السلام؛ حفنة من اليساريين المتطرفين اعتقدوا أنه الذهاب إلى هناك محظور. كانوا على حق، في حين أننا أخطأنا. مرة أخرى، يجب طلب العفو من اليسار الراديكالي الذي رأى كل شيء قبل الجميع.

محضر النقاش الذي جرى في الحكومة قبل ثلاثين سنة وتم نشره في الأسبوع الماضي، يروي كل الحكاية. التكدر ورؤية السواد والازدراء والاشمئزاز شبه الجسدي من الفلسطينيين وممن يقفون على رأسهم؛ والشعور بأن إسرائيل "تعطي أكثر مما تأخذ"؛ وعدم الرغبة في إقامة العدالة المتأخرة؛ وعدم تحمل المسؤولية عن جرائم 1948 أو جرائم 1967؛ وتجاهل القانون الدولي؛ والانشغال القسري بالأمن، بالطبع بأمن الإسرائيليين فقط؛ والتعامل مع "إرهاب الفلسطينيين" فقط، وليس مع إرهاب إسرائيل؛ والخوف الخفي من المستوطنين وأعوانهم؛ لأنه حينها كان لا يزال هناك وحوش صغيرة أمام الوحش الضخم الذي هم عليه الآن... كل ذلك كان واضحاً في كل كلمة قالها الحاصلون على جائزة نوبل للسلام، رابين وبيرس. هذه ليست الطريقة التي يتم صنع السلام فيها، هذه هي الطريقة التي تم نصب المصيدة فيها لكسب المزيد من الوقت.

كانت الذروة في تنفس الصعداء لبيرس في ذاك اللقاء: وافق الفلسطينيون على إبقاء المستوطنين في أماكنهم. أبو المستوطنات تفاخر بأنه حتى المطالبة بتحويلها إلى منطقة تجارة حرة، نجح في إفشالها. هنا دفن كلب أوسلو.

لم يتم لمس الموضوع الأكثر مصيرية؛ فقد تجاهلوا الجريمة الكبرى. الفلسطينيون بغلطة حياتهم والإسرائيليون بخداعهم وطمعهم. "ما الذي خفنا منه؟ أن يبدأوا بموضوع المستوطنات؟"، اعترف بيرس. "موضوع المستوطنات"، وكأن الأمر يتعلق بطنين ذبابة مزعجة يجب إبعادها. ولكن هذه الذبابة اختفت من تلقاء نفسها. ما هذا الحظ. لأنهم لو بدأوا بالتلويح بموضوع المستوطنات لوجب علينا على الأقل تجميد الاستمرار في البناء، الحد الأدنى لكل حكومة تنوي صنع السلام. كانت هذه ورقة عباد الشمس لفحص النوايا الحقيقية: إذا كان رابين وبيرس لم يقترحا تجميد البناء المستوطنات، فهذه إشارة على أنهما لم ينويا ولو للحظة السماح بإقامة الدولة الفلسطينية. هكذا هو الأمر ببساطة. لا، رابين وبيرس لم يبحثا عن العدالة أو عن السلام أيضاً، بل بحثا عن الهدوء الذي يسمح بمضاعفة عدد المستوطنين بثلاثة أضعاف وضمان تخليد الاحتلال. هذا ما لا يمكن غفرانه.

ألوف بن اشتاق لرابين ("هآرتس"، أول أمس). يصعب عليّ الانضمام إليه رغم تقديري الكبير لهذا الشخص واشتياق كبير لتلك الفترة المختلفة، لأنها وبحق كانت أفضل. ولكن لم يكن فيها سعي حقيقي نحو السلام أو العدالة.

* * *

يديعوت أحرونوت: لإسرائيل واليمين المتطرف إنجازوللفلسطينيين "فخ".. "أوسلو" تحت المجهر

بقلم سيفر بلوتسكر

بحلول 30 سنة على سلسلة الاتفاقات التي وقعت بين حكومة إسرائيل وقيادة م.ت.ف، التي تعرف باسمها الجماعي كـ "اتفاقات أوسلو" امتلأ رحاب الحوار السياسي بتحليلات نقدية تحت عنوان "لماذا فشلت."

هل فشلت اتفاقات أوسلو؟ ليس في اختبار النتيجة حتى من منظور اليمين السياسي الإسرائيلي. وهاكم جملة معطيات على ما حصل في الثلاثين سنة المنصرمة.

عدد الدول التي اعترفت بإسرائيل ارتفع من 110 في 1993 إلى 166 اليوم؛ 88 في المئة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تعترف بإسرائيل – مقابل 60 في المئة فقط قبل أوسلو. كما أن عدد المستوطنين في أراضي الضفة الغربية/يهودا والسامرة ارتفع من 115 ألفاً إلى 485 ألفاً، 4.2 أضعاف. نصيب جمهور المستوطنين في عموم سكان إسرائيل ارتفع من 2 في المئة إلى 5 في المئة منهم. لم يتلقَ عرفات تعهداً إسرائيلياً بوقف أو إبطاء وتيرة الاستيطان خلف الخط الأخضر.

مشكلة اللاجئين الفلسطينيين اختفت عملياً، بعد اتفاقات أوسلو. في الثلاثين سنة التي انقضت دون حراك بالحد الأدنى في الموضوع، رحل تقريباً كل جيل لاجئي 1948. ادعاء "حق العودة" أصبح شارة ميتة، بكل معنى الكلمة.

عرفات لم يطالب بتعريف السيطرة الإسرائيلية على المناطق كـ "احتلال"، بل وافق على الاعتراف بالحكم العسكري كصاحب السيادة الوحيد حتى في المناطق التي نقلت إلى إدارة مدنية فلسطينية. حظي الفلسطينيون بحكم ذاتي موسع، مع سلطة تشريعية وتنفيذية وقضائية – ولكن بدون سيادة وبدون حق تقرير مصير قومي – سياسي. الحل المسمى "دولتين للشعبين" لا يظهر على الإطلاق في اتفاقات أوسلو، وبقي مفتوحاً لمفاوضات مستقبلية فشلت المرة تلو الأخرى. بين هذا وذاك، لم تثبت السلطة الفلسطينية بعد مكانتها كدولة على الطريق، مثلما أمل رئيس وزرائها سلام فياض حين عرض في 2009 على أبو مازن خطته (لإنهاء الاحتلال وإقامة دولة) ونحّي عن منصبه.

انخفضت نفقات أمن الدولة من 11 في المئة من الناتج المحلي إلى 5 في المئة من الناتج هذه السنة. لو بقيت ميزانية الدفاع في مستواها النسبي قبل اتفاق أوسلو لوجب أن يضاف إليها هذه السنة نحو 100 مليار شيكل. مستوى المعيشة الحقيقي للعائلة الإسرائيلية ارتفع من العام 1993 حتى اليوم بـ 130 في المئة، والناتج الحقيقي المحلي للفرد تضاعف.

إن أهمية الاتفاقات الكبرى بالنسبة لإسرائيل تكمن في تاريخ لم يحصل. في 1993 وقفت حكومة رابين أمام خيار مصيري: إما أن تنسحب تماماً تقريباً من "المناطق" دون أي اتفاق، أو البقاء فيها وخلق دولة ثنائية القومية تحت سيطرتنا. الخيار الثاني كان سيحدث نظام أبرتهايد وحشي، يدهورنا إلى مكانة دولة منبوذة يؤدي إلى تخلي الولايات المتحدة عن إسرائيل. سيناريو الآخرة هذا منعته اتفاقات أوسلو. الطريق المرحلي المتلوي انتصر، ومعه أيضاً استمرار المواجهة بقوى أتاحت لإسرائيل الازدهار والبقاء على طابعها الغربي والديمقراطي.

هل نسيت الإرهاب؟ سيسأل المنتقدون. لم أنس. نحو 1600 إسرائيلي قتلوا في أعمال إرهاب فلسطينية منذ 1993. 55 قتيلاً بالمتوسط في السنة. 0.0008 في المئة من سكان إسرائيل بالمتوسط السنوي، وأعتذر عن حساب الدم.

يوفال بلومبرغ، ناقد حاد للاتفاقات، يكتب في كتابه "فخ أوسلو": "تميز الاتفاق بصياغات غامضة وضبابية استهدفت

تشويش الخلافات الجوهرية بين الطرفين". صحيح. غير أن الضبابية والتشويش يخدمان مصلحة إسرائيل بل وحتى اليمين السياسي. من ناحية عملية وأحادية الجانب، أوسلو كان إنجازاً متواصلاً.

* * *

إسرائيل اليوم : موقف إسرائيل من احتجاجات الليبيين بعد لقاء الوزيرين: "حتى أنت يا..."

بقلم ايال زيسر

مهزلة "لقاء القمة" بين وزير الخارجية (لأربعة أشهر أخرى...) ونظيرته من ليبيا، التي اضطرت إلى الفرار للنجاة بروحها عقب اللقاء والبحث عن مأوى خارج بلادها، ستنسى في الأيام القريبة القادمة. فبعد كل شيء، لنا أمور أهم وأكثر حقيقية لننشغل بها من التبليغ عن لقاء عديم الأهمية تسرب أو سربه أحد ما كان يمكنه أن يضبط نفسه وكان ملزماً، على أفضل التقاليد الإسرائيلية، "أن يركض ويروي للرفاق."

لولا التسريب وما عقبه لشككنا بأن هناك دولة تسمى ليبيا، وأن لها حكومة، حتى وإن كانت هذه تفتقد السيطرة على معظم أراضي الدولة. لشدة الأسف، لولا التسريب لشككنا أيضاً بأن لإسرائيل وزارة خارجية تؤدي مهامها بشكل جزئي ومتعثر.

ثمة سبب وجيه يجعل إدارة العلاقات السرية بين دولة إسرائيل ودول عربية وإسلامية، بعضها دول معادية، تؤتمن في أيدي رجال الموساد الذين هم موجودون ضمن مسؤولية ديوان رئيس الوزراء. يمكن التعويل على هؤلاء بأن يبدوا ضبطاً للنفس ويحفظوا السر. لكن فضلاً عن الحرج الذي لا بد سينقضي، بل وفضلاً عن الضرر الذي لحق بصورة دولة إسرائيل التي كمن تعرض للخطر حياة أولئك الذين هم مستعدون للحديث معها والتعاون معها، تنشأ بضعة استنتاجات واجبة عن الحدث.

حان الوقت، بعد 75 سنة استقلال، وبعد أن تحولت إسرائيل إلى قوة إقليمية عظمى يدق الجميع بابها، دولة تثق بنفسها، قوية ومزدهرة، لها علاقات متينة مع معظم دول العالم – للتوقف عن التصرف كفقراء على الأبواب وكأننا "عشيقة في التلة"، كل من يقيم معها علاقات يخجل بها، وينفي أمر وجودها.

ما كان صحيحاً في السنوات الأولى من وجود إسرائيل، حين غازلنا يأس كل زعيم أو مسؤول عربي، كان مستعداً للالتقاء بها أو يتلقى رسائل منا عبر طرف ثالث، وحين كنا مستعدين لتحمل المذلة التي في نفي العلاقات معنا وكأننا دولة منبوذة – لا ينبغي أن يكون هذا هو نمط عملنا اليوم، في العقد الثاني من القرن الـ 21. وإذا كانت جملة الخرق عديمة القيمة إياها، التي تسمي نفسها حكومة ليبيا ولا تسيطر في بلادها بل ولا تتمتع بالاعتراف والشرعية في أرجاء العالم، لا تريد العلاقات معنا أو تخجل بها... فلتتفضل لتبحث عن أصدقاء لها في مكان آخر. ما كسبه الليبيون بعلاقاتهم معنا أكثر من مصلحة إسرائيل في ربط نفسها بليبيا، الدولة الممزقة والمدمرة والتي لا تزال غارقة في حرب أهلية، مضرجة بالدماء.

ينبغي لإسرائيل أن تقيم علاقات سرية بما في ذلك مع دول معادية، شريطة أن تخدم مصالحها السياسية والأمنية، أما الاتصالات الدبلوماسية الرسمية والملزمة فهي موضوع آخر تماماً.

حان الآن للكف عن الركض وراء آخرين، بل علينا أن نتعاطى مع أنفسنا بقدر أكبر من الاحترام، ونطالب من يتحدث معنا أن يحترمنا، وبخاصة في ضوء حقيقة أن مسيرة السلام والتطبيع في علاقاتنا مع العالم العربي اجتازت نقطة اللاعودة. بعد كل شيء، معظم الدول العربية وبالتأكيد تلك الجديرة بلقب الدولة – بمعنى دولة تؤدي مهامها تسيطر فيها أنظمة مستقرة –

معظم هذه الدول تقيم علاقات مع إسرائيل الآن.

ولمن كان يحتاج إلى دليل، فها هي وبالتوازي مع العقدة الليبية، هبطت طائرة كان معظم مسافريها مواطنين إسرائيليين، هبوطاً اضطرارياً في جدة بالسعودية. وفي ليبيا سبق أن كان الرعاع يقتحمون المطار للتفظيع بالإسرائيليين، لكن السعودية استقبلتهم ببشاشة ونالوا عناية سريعة وموضوعية. جدة وليس ليبيا، تشكل الاتجاه الذي يسير إليه العالم العربي في علاقاته مع إسرائيل. وكما أسلفنا، هذه رحلة لم يعد ممكناً وقفها. وفي هذه المناسبة، لعل الوقت حان لإعادة بناء وزارة الخارجية وإعادتها إلى عهدها العظيم الذي عرفته في السنوات الأولى لنشوء الدولة حين شكلت مصدراً مركزياً ورائداً في تصميم منظومة العلاقات الخارجية لإسرائيل وعلاقاتها مع جيرانها العرب.

* * *

هآرتس: "العاروري شخص خطير ويهدد وجودنا".. لماذا تقولها إسرائيل؟

بقلم رونيت مرزان

صالح العاروري يعتلي العناوين مرة أخرى. بعد أن أعلن الجناح العسكري لحماس مسؤوليته عن العملية في حوارة، وبعد أن تم تخويل بنيامين نتنياهو ويوآف غالنت بالمس بالمخربين ومرسليهم"، هدد العاروري بأن إعادة عمليات التصفية ستستدعي حرباً متعددة الساحات (رئيس الحكومة قال إن العاروري "يعرف سبب اختفائه").

لا يعتبر العاروري وجهاً جديداً في الساحة الفلسطينية، ولا يخفي نيته في إشعال "المناطق" [الضفة الغربية]. لقد كان بالإمكان سماع ذلك قبل سنة في خطابه الذي ألقاه في الذكرى الـ 35 على تأسيس حركة حماس. لقد كان أحد زعماء الحركة الأربعة الذين ألقوا الخطابات، التي عكست الفروقات في مقارباتهم رغم محاولة بث الوحدة.

خطاب إسماعيل هنية رئيس المكتب السياسي لحماس، وخطاب يحيى السنوار رئيس المكتب السياسي في القطاع، تم بثهما من غزة. الخطاب الثالث وهو خطاب العاروري، نائب رئيس المكتب السياسي، تم بثه بمؤتمر جامعة بيرزيت، والخطاب الرابع كان لخالد مشعل الزعيم الموجود في الخارج، تم بثه في تجمع جرى في صيدا. المكان الجغرافي عكس توزيع مراكز قوة الحركة. هنية والسنوار يسيطران في غزة، والعاروري في الضفة الغربية، ومشعل في الشتات.

يبدو أن مشعل، الذي يطمح إلى تولي منصب رسمي وهو رئيس م.ت.ف أو منصب الرئيس الفلسطيني القادم، تعلم أمراً أو اثنين من ياسر عرفات. فأثناء وجوده بعيداً عن أبناء شعبه في الضفة الغربية وفي القطاع، عمل على تجنيد المؤيدين في أوساط الشعوب العربية وأوساط الشتات الفلسطيني. إشراك الشتات الفلسطيني، الذي يشكل أغلبية الشعب الفلسطيني، في اتخاذ القرارات وإشراك الشعوب العربية في قرارات زعمائهم في كل ما يتعلق بتطبيع العلاقات مع إسرائيل، كانت بالتالي قضية رئيسية في خطابه.

السنوار والعاروري، قطط الشارع المتوحشة لحماس، يتوجهان لجمهور هدف مختلف: السجناء وعائلاتهم. ولكن بينهما فوارق؛ ففي حين أن السنوار يفضل الاكتفاء بالتهديد الضمني وبالإشارة أنه سيبحث عن طريق أخرى لتحرير السجناء إذا لم تتم صفقة تبادل، فإن العاروري يعد بتحرير السجناء عن طريق اختطاف جنود ومستوطنين. السنوار، الذي يتولى مسؤولية

حكومية عن رفاه سكان غزة غير معني بتعريض التسهيلات الاقتصادية من قبل إسرائيل ومصر والسلطة الفلسطينية للخطر. أما العاروري، المتحرر من المسؤولية، فهو يريد إشعال الضفة كي يؤدي ذلك إلى انهيار السلطة وسيطرة حماس.

منذ تم إطلاق سراح العاروري من السجن الإسرائيلي في 2010 وهو يتحدى مشعل وهنية والسنوار، وإسرائيل والسلطة الفلسطينية. هو من مواليد 1966 من قرية عارورة في محافظة رام الله، ويحمل اللقب الأول في الشريعة الإسلامية من جامعة الخليل، وكان قائد كتائب الشهيد عبد الله عزام. وفي منصبه الحالي يعمل في ثلاث قنوات: الأولى هي محور المقاومة إيران – سوريا – "حزب الله". كما يعمل العاروري على ضمان استمرار تحويل الأموال والسلاح والتكنولوجيا لحماس، ويحاول تخريب اتفاقات التطبيع التي وقعت بين إسرائيل وعدد من الدول العربية، وأن يثبت لهذه الدول العربية بأن العدو الرئيسي للأمة العربية – الإسلامية هو إسرائيل وليس إيران. وهو يحذر السعودية من أن تطبيع العلاقات قد يؤدي إلى منح إسرائيل سيطرة على الأماكن المقدسة. وهو يذكر الأردن بالمشهد الذي وقف فيه وزير المالية بتسلئيل سموتريتش على منصة كان خلفها خارطة لإسرائيل التي كانت تضم ضفتي نهر الأردن.

القناة الثانية هي السلطة الفلسطينية. يعترف العاروري بأنه يؤيد المصالحة الوطنية مع شخصيات رفيعة في السلطة، لا لإيمانه بأنها ستؤدي إلى حكومة وحدة وطنية، بل لتخفيف عداء السلطة لفصائل المقاومة ومنع التدهور إلى حرب أهلية تخدم إسرائيل. بكلمات أخرى، هو يخدر السلطة لإقامة بنية تحتية عسكرية سيستخدمها ذات يوم لتنفيذ انقلاب والسيطرة على الضفة الغربية.

القناة الثالثة هي كتائب شهداء الأقصى التابعة لحركة فتح. العاروري يتوسل لحركة فتح مذكراً بتاريخ نضال الحركة المجيد، ويحرص على تمييزها عن المجموعة الصغيرة الموجودة في أجهزة الأمن الفلسطينية التي تتعاون مع إسرائيل. هكذا، هو يأمل في إقناع النشطاء الميدانيين في حركة فتح لتعليق الآمال على حماس وليس على "الجهاد الإسلامي" الذي انضموا إليه مؤخراً.

القناة الرابعة هي الشباب في مخيمات الضفة الغربية ومخيمات لبنان. لاحظ العاروري مشاعر الغضب والعار التي يشعر بها الشباب تجاه سنوات الذل الطويلة، ويسعى لترجمتها إلى عنف ثوري وبناء ساحة بديلة أو مكملة لقطاع غزة يمكن إطلاق الصواريخ والطائرات بدون طيار منها ضد إسرائيل. في الواقع، هذا أمر صعب في المناخ الذي تمر فيه "البوصلة العالمية" في عملية تكيف على مشاهدة صعوبات ملايين اللاجئين، وفي عصر يخاف فيه الشباب اليأس من زعمائهم الفاسدين، وغير مستعدين للتضحية بأنفسهم من أجل الوطن المتماهي مع زعيم فاسد. ولكن العاروري يحاول إيقاظ حب الوطن من جديد والاستعداد للموت من أجله. وهو يعبر عن استعداد شخصي للتضحية بالنفس مثل محمد ضيف، رئيس أركان حماس الذي تعرض لعدد لا يحصى من محاولات الاغتيال وفقد كل أفراد عائلته.

العاروري أيضاً يقوم بتخويف الشباب ويحذرهم من أنهم يواجهون خطراً وجودياً، وأنه إذا لم يسلحوا أنفسهم ولم يلحقوا الضرر بالأمن الشخصي للمستوطنين ولم يحتكوا مع الجيش في كل مناطق الضفة ولم يستغلوا الانقسام الداخلي في إسرائيل والسياسة المتطرفة لحكومتها من أجل إقناع العالم بعدالة طريقهم، فإنهم سيقفون أمام مليوني مستوطن وخطر الطرد وسيخسرون المسجد الأقصى لصالح اليهود.

التاريخ يكرر نفسه، يقول العاروري للشباب، ويذكرهم بإسحق رابين الذي دعا إلى تحطيم العظام في الانتفاضة الأولى ولكنه تراجع ووقع على اتفاق أوسلو. ويذكرهم بأرئيل شارون الذي قام بتصفية قيادة حماس المؤسسة في الانتفاضة الثانية، ولكنه

اعترف بأنه لا يمكن الاستمرار في السيطرة على شعب آخر وقرر الانفصال أحادي الجانب في القطاع. والآن هو يتحدث عن سموتريتش وإيتمار بن غفير، اللذين لم يأتيا من الجيش، بل يرفضان الامتثال لتوصياته، الأمر الذي قد يقود إلى حرب إقليمية والانسحاب من الضفة.

هذا هو الملخص: العاروري شخص خطير، معني بحرب إقليمية شاملة تضر بإسرائيل بشكل كبير وتسرع نهايتها.

* * *

هآرتس: "مشاهد لا ترى إلا في الضفة".. الشرطة: فاجأتنا الجالية الإريترية

"فوجئنا من مستوى العنف، مشاهد لا ترى إلا في الضفة الغربية"، هذا ما كان لدى كبار مسؤولي الشرطة أن يقولوه عن انفجار العنف في تل أبيب أمس في المواجهات بين مؤيدي النظام في إريتريا ومعارضيه والشرطة الإسرائيليين. غير أن الأحداث العنيفة التي جرت ضد احتفال سفارة إريتريا الذي كان يفترض إجراؤه في تل أبيب كانت متوقعة. كان يمكن منعها.

لقد حذر ممثلو الجالية الإريترية الشرطة الأسبوع الماضي من اشتعال عنيف، بالضبط كذاك الذي نشب في تل أبيب أمس، وطلبوا منها إلغاء الحدث. بل إن ممثلي الجالية أطلعوا الشرطة على حقيقة أن أحداثاً مشابهة نظمتها في الأسابيع الماضي السفارات الإريترية في أرجاء العالم، في كندا (في تورونتو أصيب 9)، في السويد (في ستوكهولم اعتقل نحو 100 متظاهر وأصيب 50)، وفي ألمانيا والولايات المتحدة وبريطانيا أدت إلى حوادث عنف عديدة.

شرح ممثلو الجالية للشرطة بأن المواجهات في القاعة زادت التوتر بين مؤيدي النظام ومعارضيه بين الجالية الإريترية في إسرائيل. وأعطى التوتر مؤشراته في إسرائيل من قبل، ووجد تعبيره في حوادث عنف بين الطرفين.

رغم صورة الاستخبارات هذه، اعتقدت الشرطة بأن شدة المواجهات في إسرائيل لن تكون مشابهة لشدتها في الخارج. الحدث لم يلغَ، واكتفت الشرطة بجلب معدات لتفريق المظاهرات. لقد أخطأت الشرطة في تقديرها، وكانت النتيجة جنوناً تاماً. مئات طالبي اللجوء من معارضي النظام اقتحموا حواجز الشرطة وخربوا القاعة التي كان يفترض أن يجري فيها حدث السفارة، وعقب هذا نشبت مواجهات عنيفة بين مؤيدي النظام ومعارضيه وقوات الشرطة. حطم المتظاهرون نوافذ المحلات وسيارات دوريات الشرطة وسيارات خاصة وضربوا الشرطة. ردت الشرطة بإطلاق الرصاص الحي وإطلاق العيارات المطاطية، مرت ساعات إلى أن سيطرت الشرطة على الجلبة. الثمن: نحو 150 مصاباً، 19 في حالة خطيرة، 15 بالعيارات النارية، 49 منهم شرطة. إضافة إلى ذلك، اعتقل نحو 50 إريتيرياً.

إن العنف غير المسبوق الذي جرى أمس هو نتيجة مباشرة لعدم الاستعداد. لو وصلت الشرطة مع قوات غفيرة، لكان بوسعها أن تناور في مستوى أعلى. مصدر في الشرطة اعترف بأنها فشلت في تشخيص احتمال التفجر للحدث، لم تجمع ما يكفي من المعلومات ولم تقدر مستوى العنف المتوقع على نحو سلم. وقال مصدر في الشرطة إن "كل من كان ينبغي لهم أن يفعلوه هو أن يطلعوا على الفيسبوك ويستمعوا إلى التحذيرات. لقد استخفوا بخطورة الحدث من ناحية معارضي النظام في البلاد". وهذا الاستخفاف ليس مفاجئاً. ثمة خط مباشر يمر بين الاستخفاف الذي أبدته الشرطة وبين المعاملة الرهيبة والعنصرية التي يواجهها لاجئون وطالبو لجوء بعامة وإريتيريون بخاصة في إسرائيل.

* * *

معاريف: عن الجريمة في الوسط العربي.. رئيس بلدية طمرة: هذه سياسة حكومة

بقلم مايا بوانوس

في نقطة مراقبة عليا لطمرة، فيما يهب ريح آب ويأسرني المشهد بجماله، كان يمكن التفكير عن المكان الذي نقف فيه كقاطع مشهد شاعري. وقف أمامي د. سهيل دياب، رئيس بلدية طمرة، خبير في الطب الباطني والطب العاجل، عمل طوال سنين في مستشفى "رمبام" إلى أن انتخب لرئاسة بلدية طمرة في 2013. أشار بابتسامة واسعة وعريضة إلى المجال خلفه وأصر على رواية الخير عن المبادرات البلدية والمدنية التي تمنع الشبيبة من الوصول إلى السلاح وعرض بديل آخر عليه. غير أن اليوم الصادم الذي بدأ في المركز الجماهيري البلدي وفي المرقب انتهى بالنار. هكذا علمتني زيارتي لطمرة؛ بأن لا أحد محصن من العنف المستشري. وبعد ساعات قليلة من وداعنا، فتحت النار نحو منزل رئيس البلدية، وفجأة طبعت تلك الابتسامة بلون آخر.

سافرت إلى طمرة لأرى العيون من خلف عنوان "العنف في المجتمع العربي". وبالفعل، يكفي أن تلتقي عيون سكان المدينة وتنظر إلى الخوف الذي يطل منها كي تفهم بأن العنوان "الذي يؤطر المشكلة وكأنها تعود إلى مجتمع آخر ومنفصل وليس كمشكلة عموم إسرائيلية، خطير ويمس بضحايا الدولة بشكل جسيم، بل وبمواطنيها اليهود أيضاً الذين ينظرون في هذه اللحظة إلى كل شيء من الخارج. من يعتقد أن العنف في المجتمع العربي ليس المشكلة الشخصية لكل واحد وواحدة منا لا يفهم حجم اللحظة، ومن يعتقد أنها ليست مصلحة إسرائيلية لا يفهم الاحتياجات القومية للدولة. وأساساً، من يتجاهل الألم الذي يصدر عن السلطات المحلية العربية يدير ظهره أيضاً إلى جاره وعائلته وذاته. افتحوا عيونكم، هذه ليست ساحتنا الخلفية، بل هي البيت ذاته الذي يتفكك. رسالة تطلق في طمرة تجد طريقها إلى تل أبيب.

"15 سنة وأنا رئيس بلدية، المجتمع العربي يعاني من التمييز والإهمال ليس من هذه السنة، لكننا أمام الحكومة الأسوأ"، صرخ رئيس بلدية الطيرة مؤمن عبد الحي، في المظاهرة التي جرت في كابلن بعد أن قتل مدير عام بلديته عبد الرحمن قشوع قبل بضعة أيام من ذلك. "بدلاً من تعزيز الشرطة، يضعفونها. وبدلاً من تعزيز المدارس والمراكز الجماهيرية، يضعفونها. وبدلاً من تعزيز التشغيل يضعفونه. هذا ليس خطأ – بل سياسة"، هتف عبد الحي من فوق المنصة. ومع أن هذه الكلمات قالها رئيس بلدية الطيرة فإنها صدحت في كل زاوية وشارع في طمرة. سألت رجل تعليم كبيراً في طمرة: ما الذي يمكن عمله؟ أجاب بصوت واضح: "تغيير الحكومة".

ممكن ومرغوب فيه أن نسأل أيضاً عن مسؤولية المجتمع نفسه؛ عن التعاون مع قوات الشرطة، وعن التعليم في البيت، وعن الشكل الذي ينبغي لسكان المدينة أن يقولوا بصوت واضح "ليس المزيد". لكن تخيلوا مسدساً مصوباً إلى الرأس.

أولئك الذين يحاولون إحداث التغيير، أولئك الذين يحاولون على عرض مسار آخر غير الجريمة على شباب وشابات طمرة، من خلال التعليم والثقافة والتشغيل أو حركات الشبيبة، يشهدون عن أنفسهم كقطرة في بحر، عن لحظة واحدة من الهدوء في حياة كاملة من الفوضى. المسؤولية مسؤوليتنا. لا تشيحوا النظر، لا تديروا الظهر. من خلف إحصاء المغدورين عيون كانت تضحك ذات مرة. يا دولة إسرائيل، لا تنتظري "رصاصة طائشة" كي تعملي، لأنها ستتحول إلى رشقة.

* * *

مؤرخ عبري: إسرائيل تحت تهديد وجودي وعلينا أن نتحرك بسرعة

ترجمة: موقع عربي21

قال المؤرخ والأستاذ الجامعي في قسم التاريخ في الجامعة العبرية في القدس المحتلة، يوفال نوح، إنه يجب اتخاذ كل الإجراءات المتاحة للاحتجاج قبل أن تتخذ المحكمة العليا قرارها التاريخي في ما يتعلق بالتعديلات القضائية التي تعمل عليها حكومة بنيامين نتنياهو. وتابع في مقاله المنشور على موقع صحيفة" هآرتس "بأن على قضاة المحكمة أن يختاروا بين الديمقراطية والليبرالية، وبين الديكتاتورية والمسيحية. وتابع بأن القضاة إذا ما تهربوا من مسؤولياتهم، فإنهم لن يكونوا أكثر من "حمقى" يخدمون المتعصبين. وأضاف أن على المتمردين على التحالف الحكومي المساعدة في إنقاذ إسرائيل من الديكتاتورية والحرب الأهلية، لأن كل يوم يمر يفاقم أزمة المجتمع الإسرائيلي، وستصبح مهمة التعافي الوطني أكثر صعوبة. **وتاليا المقال كاملا:**

لحلّ الأزمة الوجودية التي تجتاح "إسرائيل" علينا أن نفهم نوع القوى التي نتعامل معها. فمن ناحية، تعمل العديد من المصالح الشخصية وجماعات الضغط على تشكيل الأحداث كما هو الحل في كل أزمة سياسية. ولكن شدة الكراهية والغضب والخوف التي يعيشها الإسرائيليون والتفكك الذي يشهده المجتمع الإسرائيلي والقوات الإسرائيلية تشير إلى أن نوعا مختلفا تماما من القوة يفرض سيطرته أيضا.

ينظر العديد من الإسرائيليين إلى هذه الأزمة باعتبارها محاولة من جانب الائتلاف الحاكم لتنظيم ثورة راديكالية، أشبه بالثورة البلشفية في روسيا أو الثورة الخمينية في إيران، ثورة تعزز الآمال المسيانية من جهة والإرهاب الوجودي من جهة أخرى. يحلم بعض الإسرائيليين بأنه "إذا تحقق هذا، فسيعيشون في جنة!" بينما يخشى الآخرون أنه "إذا تحقق ذلك، فسيعيشون في جحيم."! ومهما كانت النتيجة، فإن السياسة الإسرائيلية تشهد تغيرا جذريا. لقد تحولنا من السياسة العادية التي تَعِد بتحسينات دنيوية وتقدمها في بعض الأحيان إلى السياسة المسيانية التي تَعِد بالجنة على الأرض ولكنها تميل إلى فتح أبواب الجحيم. لقد وصلت مجموعة مسيانية متطرفة إلى السلطة. ومثل البلاشفة والخمينيين، فإن المتعصبين الإسرائيليين المسيانيين متأكدون من ثلاثة أمور:

*إنهم يعرفون الطريق إلى الخلاص النهائي.

*لتحقيق هذا الخلاص، فإنهم بحاجة إلى قوة غير محدودة.

*أي وسيلة تستخدم للحصول على تلك القوة مقبولة، وكل تضحية مشروعة.

لا ينتمي المتعصّبون المسيانيون إلى حزب واحد، مثل حزب الصهيونية الدينية. يتشارك بعض أعضاء أحزاب الليكود وشاس ويهودات هتوراه أيضًا في النظرة المسيانية للعالم، وهم يرغبون في الحصول على سلطة غير محدودة من أجل إحداث ثورة جذرية في إسرائيل. ولا تمثل هذه المجموعة المسيانية أغلبية الإسرائيليين، لكن المناورات السياسية البارعة منحتها السيطرة على مساحات واسعة من موارد الدولة وهي حاليا تبني قوتها.

باستخدام سيطرتهم على الوزارات والميزانيات الحكومية، يقوم المتعصبون بتجنيد مؤيدين جدد ويعينون الموالين لهم في مناصب قوية في كل مكان، بدءا من الشرطة وصولا إلى النظام التعليمي. وبهذه الطريقة فإنهم يجمعون القوة التي يحتاجونها لتحقيق أوهامهم المسيانية.

يحب العديد من الإسرائيليين أن يتخيلوا أن المتعصبين سوف يعرقلون محاولتهم للثورة بمجرد أن يدركوا حجم الضرر الذي يلحقونه باقتصاد إسرائيل، وجيشها، ومجتمعها، ومكانتها الدولية. ولكن المتعصبين لا يخافون من الدمار. إنهم يريدون هدم العالم القديم من أساسه، وبناء عالم جديد بدلا منه. ولا نستطيع أن نفترض أن الأزمة الاقتصادية سوف تردعهم.

فالمتعصبون لا يمانعون إذا انهار الاقتصاد الإسرائيلي، فسوف يقومون بذلك بصدر رحب. إنهم يفترضون أن الصناعات العسكرية الإسرائيلية وحقول الغاز والعديد من مصادر الدخل الآمنة الأخرى ستبقيها قائمة، بينما ستبني على المدى الطويل اقتصادًا جديدًا، مثلما فعل البلاشفة في روسيا.

لا يمكننا الاعتماد على تفكك الجيش لوقف المتعصبين – فهم سعداء برؤية الجيش الإسرائيلي ينهار. وسوف تكفي الأسلحة النووية وبعض وحدات الجيش الموالية لتوفير الدفاع على المدى القصير، وعلى المدى الطويل سوف تبني جيشا جديدا مخلصا، تماما كما أنشأ البلاشفة الجيش الأحمر وكما أنشأ الخمينيون الحرس الثوري.

لا يمكننا أن نعتمد على هجرة الأطباء أو الأكاديميين أو أعضاء النخب الأخرى من إسرائيل لوقف المتعصبين – الذين لا يريدون شيئا أكثر من التخلص من كل مثيري الشغب هؤلاء. نادرًا ما تنهار الدكتاتوريات لمجرد أنها تقدم رعاية صحية ضعيفة أو لأنها تفتقر إلى الفلاسفة. ولا يجوز لنا أن نعتمد على الولايات المتحدة لفرض سيطرتنا. فهي تعاني من مشاكلها الخاصة، وحتى لو تخلّت الولايات المتحدة عن إسرائيل، فإن المتعصبين لن يشعروا بأي تخوف من التحول إلى المعسكر الصيني.

لا يمكننا الاعتماد على انتخابات ديمقراطية مستقبلية لإزالة المتعصبين من السلطة، فهم لن يسمحوا بإجراء انتخابات حرة ونزيهة قد يتعرضون فيها للهزيمة. يعتقد المتعصبون أنهم إذا فقدوا السلطة، فسيؤدي ذلك إلى سلسلة من الإجراءات المضادة التي لا يمكنهم تقبلها، مثل المصادقة على دستور يحمي حقوق الأقليات، أو مناقشة عامة متجددة حول احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية. لهذا السبب، يتعمّد المتعصبون زرع بذور الكراهية والعمل على تفريق الإسرائيليين، حتى تصبح إمكانية خسارة الانتخابات المستقبلية غير مقبولة ليس فقط بالنسبة لهم، وإنما بالنسبة لحلفائهم الحاليين أيضًا. وهذا سيجعل حلفاءهم أيضا يرضخون لإلزامية تزوير الانتخابات بوسائل مختلفة، مثل تغيير القواعد الانتخابية، أو استبعاد بعض أحزاب المعارضة من المشاركة في الانتخابات، أو الحد من حرية التعبير للمعارضة.

إذن، كيف يمكن إيقاف المتعصبين المسيانيين؟ لحسن الحظ، فإنهم لا يشكلون أغلبية في الكنيست .ومن أجل الحكم، ما زالوا بحاجة إلى التحالف مع قوى أكثر اعتدالا. لذلك، يتمثل أحد الخيارات في أن تعود العناصر المعتدلة في الائتلاف إلى رشدها، وتنضم إلى المعارضة لتشكيل حكومة تعاف وطني.

وعلى عكس ائتلاف بينيت لابيد، الذي حاول عمدًا تجنّب التعامل مع المشاكل العميقة التي تواجه المجتمع الإسرائيلي، فإن حكومة التعافي الوطني سوف تكون ملزمة بالتعامل مع هذه المشاكل بشكل مباشر. وفي مواجهة التهديد المسياني، لا تحتاج إسرائيل إلى مجرد حماية بل هي في حاجة ماسة إلى المساعدة. ولا بد أن يكون المبدأ التوجيهي للحكومة العلاجية قائمًا على "ضرورة شفاء الجروح بدلاً من استخدامها كذريعة للوصول إلى السلطة وإيذاء الآخرين." ومن المؤسف أن فرص تشكيل حكومة تعاف وطني ليست كبيرة. فهناك عناصر مسيانية داخل جميع أحزاب الائتلاف، لذلك فإنه من أجل تشكيل حكومة تعاف، ربما لن يكون التخلص من حزب الصهيونية الدينية واستخلافه ببعض أحزاب المعارضة الحالية كافيًا. والأسوأ من ذلك أن الأعضاء الأكثر اعتدالاً في الائتلاف يعتقدون حتى الآن أنهم قادرون على ركوب النمر المسياني دون أن يلتهمهم.

تشير التجارب التاريخية، التي قدمتها حالات مثل الثورة البلشفية، إلى أن المعتدلين لا ينتبهون إلى الخطر إلا عندما يقعون فيه. وإذا كنا لا نرغب في أن نعهد بمصير إسرائيل إلى الحكمة المشكوك فيها وشجاعة المتمردين المحتملين داخل التحالف، فإن المحكمة العليا هي القوة التي يمكنها أن تقوّض استيلاء المسيانيين على السلطة. في الشهر المقبل، سيتعين على قضاة المحكمة العليا أن يصدروا أحكامهم ليس فقط في مسائل قضائية محددة، بل أيضا في مسألة مبدأ أساسية: هل تستطيع أغلبية صغيرة في الكنيست تغيير القواعد الأساسية للعبة الديمقراطية من جانب واحد، وإضعاف الضوابط والتوازنات في النظام، وانتزاع سلطة غير محدودة لصالحهم؟

يقول رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو وائتلافه إن المحكمة العليا تفتقر إلى سلطة إلغاء ما يعرف "بالقوانين الأساسية". ومع ذلك، يمكن تعريف أي قانون على أنه قانون أساسي، ويمكن تمرير مشاريع القوانين هذه بأغلبية عادية تبلغ 61 عضوا في الكنيست فقط. لذلك، إذا قبلت المحكمة العليا الحجة القائلة إنها لا تستطيع إلغاء قانون أساسي، فما هي الآلية البديلة التي ستمنع 61 عضوا في الكنيست من تمرير مشروع القانون؟ على سبيل المثال، قانون أساسي يحرم المواطنين العرب في إسرائيل من حق التصويت، أو قانون أساسي يحد من حرية التعبير؟

من أجل إنقاذ الديمقراطية الإسرائيلية يجب على قضاة المحكمة العليا أن يوضحوا أن أغلبية صغيرة في البرلمان لا يجوز لها أن تغير القواعد الأساسية للعبة الديمقراطية من جانب واحد، وأنه إذا حاول الائتلاف القيام بشيء من هذا القبيل – فإن المحكمة العليا لديها السلطة لتقويض القوانين الأساسية حتى. وقد أشارت حكومة نتنياهو بالفعل إلى أنها قد ترفض قبول مثل هذا الحكم. على الرغم من أن عدم الامتثال للمحكمة من شأنه أن يتسبب في اندلاع أزمة دستورية.

لحسن الحظ، هناك سبب وجيه لتوقّع أنه في حالة حدوث أزمة دستورية، سوف تلتزم قوات الأمن بالقانون، وتلتزم بأحكام المحكمة العليا. لم يكن لدى المتعصبين المسيانيين الوقت الكافي لتعبئة صفوف قوات الأمن بجنود موالين لهم. ومع ذلك، من الخطر أن ننتظر بشكل سلبي قرار المحكمة العليا. وحتى لو كان القضاة مقتنعين بأن الائتلاف قد تجاوز سلطته ويحاول الاستيلاء على السلطة الدكتاتورية، فإن القضاة سيكونون حذرين من دفع إسرائيل نحو أزمة دستورية، أو حرب أهلية.

إن الأشخاص العاقلين مترددون للغاية في تحمل مثل هذه المسؤولية الكبيرة. وبدلاً من ذلك، قد تفضل المحكمة العليا التخلي عن سلطتها على أمل أن يتدخل شخص آخر لإنقاذ إسرائيل. وإذا ترددت المحكمة في اتخاذ موقف شجاع، فإن ذلك لن يكون بمثابة انتحار مؤسسي فحسب، بل إنه سيوجه أيضا ضربة قاتلة لحركة الاحتجاج وللديمقراطية الإسرائيلية ذاتها. وهذا يعني أن الإسرائيليين الذين يعتزون بالحرية والديمقراطية يحتاجون إلى الانضمام إلى حركة الاحتجاج حاليا وبكل قوتهم قبل فوات الأوان. ويجب علينا ممارسة أقصى قدر من الضغط قبل أن تنعقد المحكمة العليا لاتخاذ قراراتها المصيرية. ويتعين علينا أن نمنح القضاة الدعم الشعبي الذي يحتاجون إليه لاتخاذ موقف شجاع.

إذا عاد جنود الاحتياط إلى وحداتهم، وتخلت النقابات العمالية عن خططها للإضراب، وهدأت الشوارع، وانتظر الجميع بصبر قرار المحكمة العليا، فإن القضاة قد يترددون في اتخاذ أي قرار من شأنه أن يشعل فتيل الاضطرابات في البلاد. ولكن إذا كانت البلاد مشتعلة بالفعل بالاحتجاجات والإضرابات، وإذا تم إغلاق الجامعات والمدارس، وإذا كانت المستشفيات والخدمات الأساسية الأخرى تعمل في وضع الطوارئ، وإذا كان مئات الآلاف من المواطنين يتظاهرون في الشوارع – فإن هذا سيجعل العبء الأخلاقي لدى القضاء أخف بكثير. ويمكنهم أن يعتبروا أنفسهم منقذين لإسرائيل من أزمة أشعلها شخص

آخر. لذلك يجب علينا استخدام كل الوسائل المسالمة المتاحة لنا لتكثيف الاحتجاجات قبل انعقاد الجلسات الحاسمة للمحكمة العليا. ويتعين علينا أن نتجنب كافة أعمال العنف، ولكن لابد أن يكون واضحا لقضاة المحكمة العليا أنهم سواء أرادوا ذلك أم لا، فإنه يتعين عليهم أن يختاروا بين الديمقراطية الليبرالية والدكتاتورية المسيحية. وإذا تهربوا من هذه المسؤولية، فلن يكونوا أكثر من "حمقى مفيدين" يخدمون المتعصبين المسيانيين. وعلى نحو مماثل، إذا أراد أي من متمردي التحالف المساعدة في إنقاذ إسرائيل من الدكتاتورية والحرب الأهلية، فيجب عليهم الإسراع والتحرك قبل أن تضطر المحكمة العليا إلى اتخاذ خيارها التاريخي. وكل يوم يمر يُعمّق أزمة المجتمع الإسرائيلي أكثر، ويجعل مهمة أي حكومة مستقبلية للتعافي الوطني أكثر صعوبة.

يجد معظم الناس، وخاصة المعتدلين منهم، صعوبةً بالغة في تصديق أسوأ السيناريوهات – في ما يتعلق بالآخرين، أو حول وضعهم بشكل عام. لقد انتصر البلاشفة والخمينيون وأقاموا دكتاتوريات وحشية، لأن المعتدلين اعتقدوا عند العديد من التقاطعات الرئيسية أنه لا يزال لديهم الوقت، وفضّلوا الاستمرار في حيادهم. وبين الحين والآخر، يدرك أحدهم ما كان يحدث بالفعل، فينشق عن المجموعة، ويتخذ موقفًا – وليتم تصفيته دون أن يأتي الآخرون لمساعدته. وفي النهاية، لم يبق هناك أي جانب للوقوف فيه.

* * *

الائتلاف يسعى لسن قانون يسلب رئيس المحكمة العليا من أبرز صلاحياته

ترجمة: محمود مجادلة. موقع عرب 48

يعتزم الائتلاف الإسرائيلي سن تشريع يسلب رئيس المحكمة العليا من أبرز صلاحياته، المتمثلة باختيار تركيبة هيئة القضاة التي تنعقد للنظر في الملفات والقضايا المختلفة المطروحة أمام المحكمة. جاء ذلك بحسب ما أفادت القناة 12 الإسرائيلية، مساء الأحد، ولفتت إلى أن المخطط الذي يدفع به الائتلاف يتمثل بتحديد هوية القضاة الذين سينظرون في مختلف الملفات عبر نظام محوسب يختار القضاة عشوائيا. ويسود اعتقاد لدى مسؤولين في الائتلاف، أن لجنة تعيين القضاة ستعين القاضي يتسحاق عميت، رئيسا للمحكمة خلفا للقاضية إستير حيوت التي تنهي ولايتها رسميا في منتصف الشهر المقبل. ويأتي ذلك رغم مساعي الحكومة لإلغاء مبدأ الأقدمية لتعيين رئيس المحكمة، وتباين التوجهات بين وزير القضاء، ياريف ليفين، للقاضي عميت الذي يُعد من القضاة الذين ينتهجون نهجا قانونيا "نشطا" ويؤيد فعّالية المحكمة في تحديد القواعد القانونية للدولة.

وأفاد التقرير بأن "الائتلاف يدرس مشروع قانون طرحه رئيس لجنة الدستور، سيمحا روتمان، على طاولة الكنيست. وينص الاقتراح على تحديد تشكيلة هية القضاة في القضايا المختلف التي تنظر فيها المحكمة بواسطة جهاز الحاسوب." وأشارت القناة إلى أن العديد من الأجهزة القضائية في جميع أنحاء العالم، يعتمدون هذا النهج لاختيار القضاة. وأشارت إلى أن القانون يحد من أهمية هوية رئيس المحكمة العليا المقبل، في مقابل هوية قضاة المحكمة. وبحسب التقرير، فإن القانون الذي يعتزم الائتلاف سنه قد يكون ضمن تسوية بين المسؤولين في جهاز القضاء وبين الائتلاف الحكومي، بموجبها يتم تعيين عميت رئيسا للمحكمة، مقابل تعيين قاضيين محافظين ضمن هيئة العليا.

واعتبرت "قوة كابلان"، الجهة المنظمة للاحتجاجات المناهضة لمخطط الحكومة لـ"إصلاح القضاء"، أن هذه الخطوة تمثل "محاولة أخرى من قبل الحكومة لتدمير الديمقراطية. نتنياهو لا يحاول فقط سحق المحكمة العليا ولكن دولة إسرائيل بأكملها." وأضافت أنه "بحسب كل الأبحاث والاستطلاعات، فإن نحو 80% من الإسرائيليين غير مهتمين بتشريع نتنياهو الأحادي والخبيث والمجنون. فهو غير مؤهل لتمرير تغييرات في طبيعة نظام الحكم وليس مؤهلا لرئاسة الحكومة."

وفي مقابلة مع هيئة البث الإسرائيلية ("كان 11")، قال وزير القضاء، ياريف ليفين، الذي يعتبر المحرك لخطة الحكومة الرامية لإضعاف جهاز القضاء، إنه لا يعتزم دعوة لجنة تعيين القضاة للانعقاد قبل أن يكون لها تشكيلة "مناسبة." ويرفض ليفين عقد اجتماع للجنة تعيين القضاة بتركيبتها الحالية، ويسعى إلى تغيير تركيبة اللجنة بحيث يضمن أغلبية للائتلاف والحكومة تتيح له تعيين قضاة يمينيين ومحافظين، في إطار خطة إضعاف جهاز القضاء.

وستنظر المحكمة العليا في التماس قدمه حزب "يش عتيد" والحركة من أجل جودة الحكم، يوم الخميس المقبل، يطالب بدفع ليفين إلى دعوة اللجنة للانعقاد. وجاء في الالتماسين أن عدم انعقاد اللجنة سيزيد العبء على المحاكم ويؤدي إلى تعطيل السلطة القضائية

* * *

"خطير على حياة المسافرين بالشارع": بن غفير يأمر حرسه بارتكاب مخالفات سيّر

ترجمة: بلال ضاهر. موقع عرب 48

اشتكى حرس وزير الأمن القومي الإسرائيلي، إيتمار بن غفير، أمام المسؤولين عنهم أن الأخير يصدر أوامر لهم بارتكاب مخالفات سير، وبضمنها عدم الانصياع للشارة الضوئية الحمراء، والسياقة بسرعة فائقة في هوامش الشارع. وتوجه جهاز الشاباك إلى مكتب رئيس الحكومة ووزارة الأمن القومي، في أعقاب عدة حالات سارت فيها سيارة بن غفير بشكل مخالف لقوانين السير، وفق ما ذكرت صحيفة "هآرتس" اليوم، الإثنين.

ونقلت الصحيفة عن مصدر أمني قوله إن بن غفير "يتصرف كأنه هو رئيس الحكومة، ويستحيل أن يتوقف في حال وجود أزمة سير. ويقطعون المسافة من تل أبيب إلى القدس في أقل من أربعين دقيقة، وهذه فوضى حقيقية. وهو لا يشكل خطرا على نفسه وحسب، وإنما على حرسه والمسافرين في الشارع. وسينتهي هذا الأمر بكارثة." وأفادت الصحيفة بأنه يتم ارتكاب مخالفات السير هذه خلال سفريات ليست طارئة، وإنما عندما يكون في طريقه إلى مداولات وتصويت، ولدى توجهه إلى مقابلة تلفزيونية واحدة على الأقل، وكان ضالعا بحادث سير عندما كان في طريقه إليها.

وقبل نحو أسبوع ونصف الأسبوع، اصطدمت سيارته بسيارة كان بداخلها والدان وثلاثة أطفال عند مفترق التلة الفرنسية في القدس، وذلك بعد أن تجاوز سائقه شارة مرورية حمراء. وبقي السائق في موقع الحادث، بينما واصل بن غفير طريقه إلى أستوديو القناة 13 التلفزيونية بالقرب من أبو غوش. ويعتبر بن غفير أنه مُهَدد بأعلى مستوى من جانب فلسطينيين، وهو

محاط بحرس من وحدة "ماغين" التابعة لمكتب رئيس الحكومة، ويجلس قسم منهم في سيارته والآخرين في سيارة أخرى ترافقه.

ووحدة حراسة الشخصيات التابعة للشاباك هي المسؤولة عن التعليمات التي تصدر للحرس، وكذلك عن تقييم مستوى التهديد على بن غفير. وهذه الوحدة هي التي نقلت شكوى الحرس إلى وزارة الأمن ومكتب رئيس الحكومة، وحذرت من أنه تبين من مراقبة قامت بإجرائها أن سفرات بن غفير في الشوارع تجري في ظروف غير آمنة. وتؤكد وثائق كشفت الصحيفة عنها أن لبن غفير، المسؤول عن شرطة السير، ماضٍ مليء بمخالفات السير، وأنه منذ أن بدأ يقود سيارة، في العام 2000، سُجلت ضده 76 إدانة بمخالفات سير. وأشار محامون مختصون بمخالفات السير إن هذا عدد مرتفع للغاية حتى بالنسبة لأشخاص يعملون كسائقين. وكانت محكمة السير في مدينة الناصرة قد أصدرت آخر إدانة ضد بن غفير، في كانون الثاني/ يناير الماضي، بسبب مخالفة سرعة فائقة. إلا أن بن غفير، الذي كان قد عُيّن وزيرا، لم يحضر إلى المحكمة، زاعما أن عليه المشاركة في مداولات تتعلق بعمل وزارته وحُكم عليه غيبيا.

وقبل ذلك أدين بن غفير بتجاوز شارة مرورية حمراء والتحدث بالهاتف الخليوي أثناء قيادته سيارة، كما أنه كان ضالعا في عدة حوادث طرق. كذلك أظهرت أشرطة فيديو نشرها بن غفير في منصة "تيك توك"، في السنوات الأخيرة، أنه يقود السيارة من دون حزام أمان. وقدم بن غفير دعوى قضائية ضد وزارة المواصلات، في العام 2013، التي طالبت بسحب رخصة السياقة الخاصة به، لأنه لم يمتثل في دورة سياقة وقائية. وتبين من الدعوى أنه تم سحب رخصته في الماضي بسبب مخالفات سير عديدة، وأنه حضر أربع دورات سياقة وقائية في الماضي.

* * *

دراسات

القناة الـ 12: أوقفوا الفوضى: الاتفاق المتبلور الذي يُمكنه أن ينقذ إسرائيل من نفسها

بقلم تامير هايمان

ترجمة: عبد الكريم أبو ربيع. مركز أطلس للدراسات الإسرائيلية

وزير الخارجية الأمريكية الأسطوري هنري كيسنجر قال إن إسرائيل ليست لديها سياسة خارجية، وإنما سياسة داخلية فقط. لكن يتضح أن إسرائيل وحدها ليست من تحركها العمليات السياسية الداخلية: رغم ان إسرائيل والولايات المتحدة والسعودية يعرضون الاتفاق المتبلور على أنه مصلحة أمنية، نابعة بشكل أساس من اعتبارات سياسية خارجية، لكن من الناحية العملية ما هو مهم في الاتفاق، والذي سوف يحدد مصيره هي اعتبارات السياسة الداخلية التي ستتأثر بالمكون الفلسطيني في الاتفاق؛ إنه المكون الذي ستحسم انعكاساته على سياسة اللاعبين المركزيين الداخلية، سواء كان الحديث يدور عن نجاحه أو فشله.

ما الذي نقصده؟

الاتفاق الناشئ ينطوي على مكون أمني ومكون فلسطيني. المكون الأمني يتضمن ثلاثة مطالب سعودية من الولايات المتحدة:

1. تحالف دفاعي سعودي - أمريكي: يدور الحديث هنا عن المطلب الأكثر أهمية وخطورة مثل هذا التحالف سيقوي السعودية كثيرًا، سيعزز اشعاع قوتها الإقليمية وسيردع إيران عن مهاجمتها مرة أخرى من الناحية الأمريكية، مثل هذا التحالف من شأنه أن يجر الولايات المتحدة إلى الحرب مع إيران، ومثل هذه الحرب تتنافى مع سياسة أمريكا في التركيز على الصين وروسيا. هذا التحالف يستوجب مصادقة بمجلس الشيوخ بأغلبية خاصة (67) عضو من مجلس الشيوخ والمعنى أن المطلوب توافق واسع النطاق ثنائي الحزبية لمصادقة الصفقة.

في 2. مصادقة دائرة وقود نووي على الأرض السعودية في الواقع فإن هذا يعني المصادقة على تخصيب اليورانيوم على الأرض السعودية. يجب التوضيح هنا أن المقصود ليس إقامة مفاعل نووي وليست مصادقة على مشروع نووي عسكري. على خلاف الوضع الشرق الأوسط، والذي تشتري فيه الكثير من الدول مفاعلات الطاقة الذرية لكنها تحصل على الوقود (قضبان اليورانيوم المخصب من خارج الدولة المطلب السعودي مختلف؛ فالسعودية معنية بالسيطرة على إنتاج الوقود النووي، وإنتاج هذا الوقود يمثل قدرة انتاج ضرورية للمشروع النووي العسكري بالمناسبة انها بالضبط القدرة التي تسعى إيران إلى تحقيقها منذ سنوات طويلة. من أجل الحقيقة، إنها القدرة التي مكن الاتفاق النووي إيران منها ، ولهذا السبب بالتحديد عارضت إسرائيل الاتفاق النووي مع إيران. للأسف هذه هي القدرة التي حققتها إيران في الفترة الأخيرة.

3 ميزة جودة الأسلحة الأمريكية النسبية: المصادقة على بيع منظومات السلاح الأمريكي المتطور للعربية السعودية. يجب الافتراض ان ليس المقصود أدوات قتالية أفضل من تلك المباعة لإسرائيل، لكن السعودية ستحصل على سلاح يجعلها تمتلك ميزة نسبية كاملة امام اعدائها، وتوازنا نوعيًا من نوع ما أمام إسرائيل.

حسب ما نعلم، فالمكون الفلسطيني من شأنه أن يكون جامعًا للمكونات التالية:

1. تصريحات وأعمال رمزية: الإعلان عن الالتزام بحل الدولتين أو حق الفلسطينيين بالاستقلال، فتح القنصلية الأمريكية في القدس الشرقية والقنصلية الفلسطينية في واشنطن، تغيير وضع البعثة الفلسطينية في الأمم المتحدة وغيرها من الخطوات المماثلة.

2. تطوير الاقتصاد الفلسطيني بشكل عاجل: تطوير حقل الغاز أمام غزة إقامة ميناء بحري ومطار جوي في أراضي السلطة، تسهيلات في الإفراج عن أموال المقاصة (جمارك المستوردات الفلسطينية التي تجبيها إسرائيل في المعابر الحدودية)، تسهيل التحرك بين المناطق، مناطق صناعية مشتركة - وربما نقاشا متجددا حول مبادئ الاقتصاد الفلسطيني، والتي تقررت في "بروتوكول باريس": العملة والضرائب وغير ذلك.

3. وقف النشاطات الإسرائيلية أحادية الجانب تتعهد إسرائيل بعدم ضم المناطق تجمد البناء في المستوطنات، تمنع إقامة بؤر أخرى، وكذلك تتعهد بمنع الدخول إلى المنطقة (أ) قدر الإمكان.

4. تحويل أراضي لتكون تحت سيطرة السلطة الفلسطينية: التوجه إلى تحويل جزء من المنطقة (ج) الموجودة اليوم تحت السيطرة الإسرائيلية الكاملة إلى المنطقة (ب)؛ أي الأرض التي تسيطر عليها السلطة الفلسطينية مدنيًا. وكذلك يحتمل أن يتحول جزء من المنطقة التي تسيطر عليها السلطة الفلسطينية مدنيًا إلى السيطرة الفلسطينية الكاملة (المنطقة (أ)).

5. تحديد عملية سياسية مستقبلية تؤدي إلى الانفصال بين الكيان الفلسطيني ودولة إسرائيل: أي اتفاق مرحلي وخارطة طريق جديدة من الواضح بداهة ان الخطوة الأولى يجب ان تكون صغيرة وقابلة للاستيعاب في الائتلاف الحالي، لكن الخطوات التالية المتفق عليها تقود إلى كيان سياسي فلسطيني مستقل، وهذه الخطوة هي تجديد للعملية السياسية، وكما في أوسلو هنا أيضًا يدور الحديث عن عملية تعريفية تتضمن اتفاقًا مرحليًا. هذا المكون هو الأخطر: إلى الآن حتى السلطة الفلسطينية عارضت الاتفاق المرحلي، وربما تكون معارضتها هذه قد انتهت.

والمعنى ان المكون الفلسطيني هو سلسلة من الخطوات التي تسبق التفاهم السعودي (الأمريكي إقامة الدولة الفلسطينية. على خلاف الاتفاق مع الامارات هذه المرة "فقط" تجميد الضم لن يكفي المملكة السعودية ولا الكونغرس الأمريكي: هذه المرة المقصود مكونا مهما من الواضح انه في الظروف الحالية لا يدور الحديث عن "دولة فلسطينية على حدود الـ 67 عاصمتها القدس الشرقية" حسب المبادرة العربية (المبادرة (السعودية لكن من المفترض انه من بين ما ينطوي عليه ما ورد اعلاه اختيار مجموعة من المكونات يتفق عليها بين الطرفين. وكلما كانت هذه المكونات متوافق عليها كان من الاسهل مصادقة الاتفاق في السعودية والولايات المتحدة وأصعب في إسرائيل.

إلى أي حد يعتبر التطبيع مهما لكل واحد من الأطراف؟

عندما نجمع بين مختلف المكونات نصل إلى الاستنتاج بأن المطالب مبالغ فيها. لذلك تطرح الأسئلة التالية ما هو الدافع من وراء دفع هذا الثمن؟ وإلى أي حد يعتبر هذا الاتفاق مصيري في الواقع الحالي؟ ما الذي يفسر المجهود الكبير والاستعدادات لبلع مثل هذه الضفادع ؟ ولمن يعتبر الامر مهما؟ ولماذا؟

السعودية: تسير أمورها جيدًا جدًا حتى من دون التطبيع مع إسرائيل، وتعيش اليوم وضعًا اقتصاديًا جيدًا، رتبت علاقاتها مع إيران، الحرب في أوروبا تزيد من احتياجات النفط العالمية وهيمنتها في العالم العربي تتزايد؛ لكن موضوع السياسات الداخلية أكثر تعقيدًا. محمد بن سلمان يقدم بصعوبة كبيرة رؤية جديدة لتنويع الدعامات الاقتصادية والإصلاح المجتمعي (السعودية 2030) وهو ملزم بتعزيز مقامه قبيل تتويجه ملكًا. لا يُمكنه أن يفقد دعم الشارع السعودي، وفي هذا الوضع الحساس لا يستطيع التخلي عن الفلسطينيين.

وعليه، فمن المفترض أنه ورغم كراهيته الشخصية، فسوف يصر على المكون الفلسطيني. سوف يعرض أمام الجمهور السعودي والعالم العربي التحالف الدفاعي مع الولايات المتحدة على أنه رد رائد على إيران وبرنامج التخصيب النووي الذي حصل عليه؛ كرمز لمقامه العالمي كقوة عظمى وللتحلية، فسوف يستعيد شرفه الذي ديس بأرجل الرئيس بايدن في سلسلة التصريحات الاستثنائية المصافحة الباردة.

محمد بن سلمان بحاجة على ما يبدو إلى مكون فلسطيني كبير بسبب اعتبارات السياسة الداخلية. ومن دون هذا المكون سيفقد شرعيته في الشارع السعودي وسيعتبر خائنا للمبادرة العربية التي قدمها عبد الله عمه. ولأنه يفهم أن هذه الفرصة الأخيرة لحل المشكلة الفلسطينية كجزء من اتفاق سلام مع دولة عربية كبرى، فسوف يصر على ذلك. رغم انها ليست ديمقراطية، وقيمة الرأي العام أقل أهمية، لكن قيمة الشرف أكثر أهمية. التنازل هنا سيُعتبر ضعفا وقلة احترام، وأي ملك مستقبلي للسعودية لا يريد أن يظهر بهذه الصورة.

الولايات المتحدة: تقف اليوم على مسار دولي ناجح. فقد نجحت أخيرا في التركيز على التنافس مع الصين وروسيا، وتترك الانطباع بأن كلاهما تبتعدان عن الهيمنة العالمية الولايات المتحدة مرة أخرى تقود العالم بالثورة التقنية (L) A) وكذلك في حرب الرقائق العالمية، الرئيس بدأ يبصر الثمار الأولى لقانون الرقائق كثير الموارد والذي صادقه قبل سنة ونصف. لكن الرئيس دخل سنة الانتخابات في سن كبير امام منافس رغم لوائح الاتهام الخطيرة ضده يحظى بشعبية كبيرة - بحيث ان انتصار الديمقراطيين ليس مضمونا حقا. بايدن يحتاج إلى امر كبير لكي يضمن النجاح والسياسة الخارجية التي ستقود إلى السلام التاريخي في الشرق الأوسط وابعاد اقدام الصين من شأنه ان يكون هو هذه الخطوة الناجحة.

بايدن في هذه الحالة، سيقدم للناخبين وصفة للفوز: استبعاد الصين، التقدم في الموضوع الفلسطيني، التطبيع الإسرائيلي مع " ضربة للسياسات العربية - وكذلك مساعدة إسرائيل في الخروج من الازمة الداخلية مكون فلسطيني مهم سيسمح لأعضاء مجلس الشيوخ الديمقراطيين بالتصويت لصالحه والرئيس بالطبع يحتاج إلى موافقتهم. تجدر الإشارة إلى أن أعضاء مجلس الشيوخ الديمقراطيين لا يحبون بن سلمان وبعضهم حتى لم يكن يريد إعطاء نتنياهو هدايا، لكن مقابل خطوة تاريخية من المحتمل ان يقتنعوا. أعضاء مجلس الشيوخ الجمهوريين سيصوتون لصالح ما تراه إسرائيل مهما، لكن قبل شهر مارس فقط. المرشح الرئاسي الجمهوري الذي سينتخب في مارس 2024 والذي سيطلب منهم على ما يبدو بعدم منح هذه الهدية إلى بايدن قبل الانتخابات، وربما يرغبون الانتظار حتى تتم الموافقة على الصفقة.

إسرائيل: في المقابل وضع إسرائيل ليس مشرقا وهي بحاجة إلى هذا التطبيع أكثر من الجميع. نعيش ازمة داخلية وتوازنا أمنيا آخذ بالاهتزاز، لكنه لا يزال إيجابيا، لسنا امام حرب مفاجئة متعددة الجبهات لكن الوقت لا يعمل لصالحنا. الاقتصاد الإسرائيلي تضرر، كفاءة الجيش الإسرائيلي تتآكل وهناك خطر ان ينهار نموذج التجنيد الاجباري في حال تم تمرير قانون الاعفاء من التجنيد. حتى الطب الإسرائيلي يعيش خطر هروب الادمغة.

رئيس الحكومة صاحب الخبرة السياسية والدبلوماسية علم ان إسرائيل تحتاج إلى استراتيجية للهروب من المسار التدميري الذي تسير فيه، والتطبيع مع السعودية يمكن ان يكون هو بالتحديد مسار الغرار الاستراتيجي. المقصود السلام مع العالم العربي، لأن هذه هي الدولة العربية الأهم والاكبر وسيأتي بعدها المزيد من اتفاقيات السلام. انه سلام مع الإسلام، اذ ان للسعودية بالفعل مقام خاص بصفتها حارسة الأماكن المقدسة ومهد الإسلام. وإذا حرك هذا الامر أيضًا من جديد عملية سياسية على الساحة الفلسطينية فإن الطريق إلى جائزة نوبل للسلام مضمونة والمقام التاريخي محفوظ.

وتلخيصا المكونات الأمنية في التطبيع مع السعودية هي مكونات ثقيلة وصعبة الهضم، السماح بتخصيب اليورانيوم يضع حدا للطابو النووي في الشرق الأوسط، ومن هنا يبدأ منحدر سباق التسلح النووي القصير هذا الثمن بالفعل ثمن باهظ سيعتبره الكثيرون أنه "سيقتل ولن يمر". لكن إذا تضمن الاتفاق مكونا فلسطينيًا كبيرًا يقلص خطر التدهور إلى الدولة الواحدة، وإذا ما تقلصت حرية عمل إيران في الشرق الأوسط على خلفية تحالف الدفاع السعودي - الأمريكي، وأهم من كل شيء إذا كان معنى الاتفاق هو إعادة الاستقرار إلى إسرائيل ووقف الفوضى التي نسير بتجاهها؛ فإن الحديث يدور عن خطوة ضرورية تاريخية وفي اللحظة الأخيرة.

* * *

تقارير

تايمز أوف إسرائيل: الإريتريون في إسرائيل: مهملون منذ فترة طويلة، منقسمون فيما بينهم ويحدثون حالة انقسام بين الإسرائيليين... نظرة على المجتمع الذي يشكل غالبية المهاجرين الأفارقة في إسرائيل، الذين يقول الكثير منهم إنهم يفرون من دكتاتورية وحشية

شهدت تل أبيب، يوم السبت، أعمال عنف وحالة من الفوضى غير مسبوقة بين مجموعتين متنافستين من المهاجرين الإريتريين، في قتال انقسم بين المؤيدين والمعارضين للنظام الاستبدادي في البلاد.

تدفق عشرات الآلاف من الأفارقة إلى إسرائيل من مصر في الفترة 2005-2012، والعديد منهم فروا من الحروب والأنظمة القمعية في بلدانهم الأصلية. استقرت الأغلبية في جنوب تل أبيب. وبدأ الأفارقة، ومعظمهم من السودان التي مزقتها الحرب وإريتريا الدكتاتورية، بالوصول إلى إسرائيل عبر حدودها التي يسهل اختراقها مع مصر، وبعد أن قمعت القوات المصرية بعنف مظاهرة للاجئين في مصر وانتشرت الأقاويل بشأن الأمان وفرص العمل في إسرائيل. اجتاز عشرات الآلاف الحدود الصحراوية، غالبا بعد تحملهم رحلات محفوفة بالمخاطر.

بداية غضت إسرائيل الطرف عن تدفقهم، وتمكن العديد منهم من الحصول على وظائف وضيعة في الفنادق والمطاعم. ولكن مع ازدياد أعدادهم ووصولها إلى نحو 60 ألف شخص، كان هناك رد فعل عنيف ودعوات متزايدة لطرد الواصلين الجدد. أكملت إسرائيل بناء جدار حدودي في عام 2012 نجح في وقف تدفق المهاجرين.

يشكل الإريتريون الأغلبية من نحو 30 ألف طالب لجوء في إسرائيل اليوم، ويصل عددهم على الأرجح إلى نحو 17 ألفا. ويقول معظمهم إنهم فروا من الخطر والاضطهاد من دولة أضحت تُعرف باسم "كوريا الشمالية الإفريقية"، حيث يتم فرض التجنيد العسكري القسري مدى الحياة في ظروف تشبه العبودية. يمتلك البلد الواقع في القرن الإفريقي واحد من أسوأ سجلات حقوق الانسان في العالم، ويقول طالبو اللجوء إنهم يخشون مواجهة الموت في حال عودتهم.

يقود الرئيس أسياس أفورقي (77 عاما) إريتريا منذ عام 1993، وتولى السلطة بعد استقلال البلاد عن إثيوبيا في حرب عصابات طويلة. منذ أن تولى أفورقي السلطة، لم تكن هناك انتخابات ولا يوجد هناك إعلام حر، في حين تتطلب مغادرة

البلاد تأشيرات خروج. تقول منظمات حقوق إنسان وخبراء الأمم المتحدة إن العديد من الشباب يُجبرون على الخدمة العسكرية دون تاريخ انتهاء محدد للخدمة.

الزرق ضد الحمر

على الرغم من أن معظم الإريتريين يقولون إنهم يبحثون عن ملجأ من النظام، إلا أنه يوجد للحكومة في أسمرة بعض المؤيدين في البلاد أيضا. اندلعت الفوضى يوم السبت بسبب حدث رسمي نظمته الحكومة الإريترية لمؤيديها في تل أبيب، للاحتفال بالذكرى الثلاثين على صعود الحاكم الحالي إلى السلطة. ووصل معارضو النظام، الذين ارتدوا الزي الأزرق، إلى الموقع الذي أقيم فيه الحدث للتظاهر ضد المؤيدين الذين ارتدوا اللون الأحمر. وسرعان ما تحولت المظاهرات إلى أعمال عنف أصيب خلالها 150 شخصا، 15 منهم في حالة خطيرة. كما أصيب نحو 30 شرطيا. واستمرت حالة الفوضى لعدة ساعات.

الشرطة لم تكن مستعدة لحدة احتجاجات يوم السبت والمواجهات التي تلتها. كانت السلطات على دراية بالحدثين المتصادمين، ولقد تم نشر أفراد الشرطة لتأمينهما، لكنهم فوجئوا من الفوضى، مما دفع بعضهم إلى استخدام الذخيرة الحية في الحالات القصوى. وقال بعض النشطاء المعارضين للنظام إنهم حذروا المسؤولين من خطورة العنف، لكن الشرطة فشلت كما يقولون في التعامل بجدية مع المسألة. اعتقلت الشرطة عشرات مثيري الشغب خلال اليوم، ومن المرجح تنفيذ المزيد من الاعتقالات بينما تتعقب السلطات المحرضين ومرتكبي أعمال العنف.

على القناة 12 مساء السبت، أشار معلقون إلى أنه قد يكون بالإمكان ترحيل مؤيدي النظام لأن حياتهم لن تكون في خطر، لكن إسرائيل تتجنب فحص المهاجرين وطلبات اللجوء الخاصة بهم والتعامل معها بشكل صحيح، لأنها لا تريد أن تضطر إلى منح وضع اللاجئ لأولئك الذين قد يستحقونه في الواقع.

كتف بارد من إسرائيل

قوبل طالبو اللجوء بنفور من الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، ويواجهون مستقبلا غامضا حيث لم تعترف الدولة بوضع اللاجئ إلا في عدد قليل من الحالات، وتقود جهودا مستمرة لجعل الحياة صعبة بالنسبة لهم أو لترحيلهم على الفور.

على اليمين، تقول وجهة النظر السائدة إن الأفارقة مهاجرون اقتصاديون، ويشير إليهم كثيرون على أنهم "متسللون." ورئيس الوزراء بنيامين نتنياهو نفسه قال في اجتماع لمجلس الوزراء في عام 2017 "إنهم ليسوا مهاجرين. أو على الأقل معظمهم ليسوا كذلك. معظمهم يبحثون عن عمل." وقد تم رفض أو تقييد جهود الحكومة والكنيست لترحيل المهاجرين بشكل متكرر من قبل محكمة العدل العليا بدعوى ضرورة إيجاد حل يتماشى مع المعايير الدولية. ولطالما أدى وجود المهاجرين إلى تقسيم الإسرائيليين. يقول أنصارهم إنه ينبغي على إسرائيل، الدولة التي تأسست على رماد المحرقة النازية وبناها اللاجئون اليهود، أن ترحب بطالبي اللجوء. ويزعم المعارضون أن المهاجرين جلبوا الجريمة إلى الأحياء ذات الدخل المنخفض في جنوب تل أبيب حيث استقروا. وكثيرا ما يستشهد مؤيدو خطة التعديلات القضائية للحكومة بهذه القضية كمثال على تجاوزات المحكمة في تحد للإرادة العامة، في حين يستشهد معارضو التعديلات بنفس القرارات التي تثبت الدور الرئيسي للمحكمة في حماية حقوق الإنسان. ويقول أنصار التعديلات القضائية إن المهاجرين هم سبب رئيسي وراء ضرورة المضي قدما في الخطة.

في عام 2018، أعلن نتنياهو، الذي كان رئيسا للوزراء آنذاك أيضا، عن اتفاق تاريخي مع الأمم المتحدة لإعادة توطين ما لا يقل عن نصف المهاجرين الأفارقة طالبي اللجوء في بلاده في الخارج، لكنه علق هذه الخطوة في غضون ساعات ثم ألغاها بعد انتقادات شديدة من اليمين لموافقته على السماح لبعض المهاجرين بالبقاء.

بموجب القانون الدولي، لا يمكن لإسرائيل أن تعيد المهاجرين قسرا إلى بلد قد تتعرض فيه حياتهم أو حريتهم للخطر. وبما أنها لا تستطيع إعادتهم إلى وطنهم، فقد منحت إسرائيل السودانيين والإريتريين الإذن القانوني بالبقاء، من خلال وضع يسمى "الإفراج المشروط"، والذي يوفر فقط أبسط الحقوق المدنية. وقد رفضت وزارة الداخلية منحهم وضع الإقامة المؤقتة الأكثر متانة، والذي يأتي مع بطاقة هوية تمكن الشخص من العمل بشكل سليم في معظم مناحي الحياة.

إن رفض منح وضع الإقامة المؤقتة هو جزء مما يبدو أنها محاولة للتأكد من ألا يشعر المهاجرون الأفارقة بالراحة في إسرائيل وأن يرغبوا بمغادرة البلاد في حالات كثيرة. وقد تم كبح أو إلغاء خطوات أخرى اتخذتها الحكومات المتعاقبة لتحقيق هذه الغاية من قبل المحكمة العليا. وكانت إحدى هذه الخطوات هي سجن المهاجرين القادمين من إفريقيا، أولا في سجن سهارونيم ثم في وقت لاحق في مركز الاعتقال حولوت الذي تم بناؤه خصيصا وهو مغلق الآن، وتقع كلا المنشأتين في صحراء النقب في جنوب إسرائيل. وكان هناك محاولة أخرى في عام 2018 لإرسال المهاجرين إلى دول إفريقية أخرى في محاولة لتهدئة الإسرائيليين القدامى المقيمين في جنوب تل أبيب والذين يريدون طرد جيرانهم الأفارقة.

* * *

صحيفة عبرية: مسؤول إسرائيلي "وبّخ" وزير الخارجية البحريني.. لماذا؟

ترجمة: عدنان أبو عامر . موقع عربي21

رغم الفضيحة المتعلقة بلقائه مع نظيرته الليبية، وأعمال الاحتجاجات في المنامة، لكن اجتماع وزيري الخارجية الإسرائيلي إيلي كوهين ونظيره البحريني عبد اللطيف الزياني، عقد في أجواء إيجابية، وفق المزاعم الإسرائيلية. وفيما عبر كوهين عن "سعادته للغاية" من اللقاء، لكن مساعده بحسب صحيفة عبرية، "وبّخ" الزياني؛ لأن "عددا قليلا جدًا من السياح البحرينيين يأتون لإسرائيل"، فيما زعم معلق سياسي بحريني كبير أن هذه مجرد خطوات أولى، وعلى إسرائيل أن تقرر ما إذا كانت ستقيم علاقات حقيقية وقوية مع دول المنطقة."

سمدار بيري مبعوثة يديعوت أحرونوت إلى البحرين، زعمت أن "لقاء كوهين- الزياني كان دافئا ووديا، فقد جلسا بشكل مريح، وتحدثا عن تحسّن العلاقات، وعن التعاون بينهما، والسياح الإسرائيليين في البحرين، في حين "وبخ" الزياني من قبل أحد مساعدي كوهين بقوله: "لا يأتي عدد كاف من السياح البحرينيين إلى إسرائيل." وأضافت في تقريرها أن "اجتماع كوهين- الزياني يأتي على خلفية قضية فرار وزيرة خارجية ليبيا من بلادها، عقب إقالتها على خلفية كشف لقائها مع كوهين في روما، وفي الوقت نفسه بالتزامن مع مظاهرات تشهدها البحرين، لكن هذه القضايا لم تطرح خلال لقاء الوزيرين، فيما سيقضي كوهين يوما حافلا يبدأ بزيارة للقاعدة البحرية الأمريكية في المنامة، ويبقى موجودا للقاء ملك البحرين وأربعة وزراء آخرين، ويحضر عيد الحانوكا الثاني للمقر الدائم للسفارة الإسرائيلية في البحرين، بعد افتتاحه الأول قبل أقل من عام." وأشارت إلى

أن "زيارة كوهين الحالية تأجلت عن الموعد الأصلي، حيث كانت مقررة يوم 7 آب/أغسطس، لكنها تأجلت في اللحظة الأخيرة تقريبا، بسبب "أمور فنية"، بينما كان السبب الحقيقي هو اقتحام الوزير إيتمار بن غفير للمسجد الأقصى.
مع العلم أن هذه الزيارة تحظى بمتابعة السعودية صاحبة النفوذ القوي على البحرين، وكذلك بمتابعة إيران، حيث تعدّ البحرين الدولة الخليجية الوحيدة التي ترفض التوقيع على اتفاق سلام معها، ولا حتى بعد تجديد العلاقات مع السعودية."
ولم يصدر عن الجانب البحريني أي تعليق على مزاعم صحيفة "يديعوت" حول توبيخ المسؤول الإسرائيلي للزياني.

* * *

الاحتلال يتهم إيران بإنشاء بنية تحتية لاغتيال شخصيات إسرائيلية

بعد سلسلة الاغتيالات التي نفذها جهاز الموساد في قلب إيران، ظل الإيرانيون يبحثون عن الانتقام في الداخل الإسرائيلي، كجزء من حرب الظلال متعددة الأبعاد التي يشنها الشاباك والموساد ضد المخابرات الإيرانية، والتي تعمل على جمع المعلومات، وتهريب الأسلحة، وتمويل وتوجيه الهجمات، بهدف "خلق الفوضى في إسرائيل."
أمير بوخبوط المراسل العسكري لموقع **واللا**، ذكر أن "سلسلة الاغتيالات لكبار الشخصيات الإيرانية دلّ على اختراق إسرائيلي كبير لكل التشكيلات في البلاد مترامية الأطراف، بما فيها الدوائر الأمنية المشددة، ثم جاءت ضربات أكثر إيلاما، من خلال مسؤولية الموساد عن تخريب ومهاجمة منشآت عسكرية، والقضاء على مهندسين وعلماء ورؤساء مشاريع سرية في قلب إيران، فيما قرر الإيرانيون الانتقام، وخصصوا ميزانية وموارد كبيرة لتحقيق هذه الغاية، بتكثيف الجهود لإيذاء الإسرائيليين المقيمين خارج إسرائيل: في تركيا ودول أفريقيا وأمريكا الجنوبية وأوروبا، وحتى الإمارات." وأضاف في تقريره أنه "مرة تلو الأخرى، تم إحباط البنى التحتية التي بناها الإيرانيون من قبل مجتمع الاستخبارات الإسرائيلي، رغم وقوعهم في مشاكل مع الدول الأجنبية التي أرادوا تنفيذ هجمات على أراضيها، لكن الفشل ظل يطارد الإيرانيين لعدم تحصيل ثمن من إسرائيل مقابل سلسلة الاغتيالات، ما دفعهم لتحديد هدف واضح للغاية يتمثل في استثمار جهد استخباراتي في العمق الإسرائيلي، بجانب الجهد الكبير جداً لحماية النظام لمنع التغلغل الإسرائيلي في إيران، وإحباط الاغتيالات كما حدث في السنوات الأخيرة."
وأوضح أن "التغيير تمثل في سياسة أجهزة الاستخبارات الإيرانية بإرسال الأسلحة باتجاه إسرائيل، ولهذا الغرض تستخدم العديد من الرسل، وليس بالضرورة المنظمات المعادية فقط، ما أوجد في إسرائيل في 2016، وكجزء من التخطيط للخطة المتعددة السنوات، فقد قدم كبار مسؤولي الشاباك للجيش الإسرائيلي ورئيس الوزراء اتجاها للعمل وتكثيفه تحت عنوان "إيران هنا"، على خلفية تفاهم استخباراتي، مفاده أنه مع مرور الوقت لن يتمكن الإيرانيون من استيعاب الضربات الإسرائيلية، وسيحاولون نقل الثقل من الخارج إلى إسرائيل، من خلال الاستعداد تنظيماً وهيكلة وأساليب عمل ضد الأساليب الجديدة التي ظهرت في عوالم التجسس."
وأشار إلى أنه "قبل عامين، وكجزء من التغيير التنظيمي الذي قاده رونين بار رئيس الشاباك، تقرر تحويل قسم مكافحة التجسس إلى قسم خاص بشعبة مكافحة التهديدات من الدول، العاملة بالتعاون مع مختلف مناطق الشاباك، وجميع الهيئات في مجتمع الاستخبارات، مع أن بناء القوة الجديدة في الشاباك جعل الجناح الجديد وكالة الاستخبارات الوحيدة في إسرائيل التي يمكنها النظر في البنى التحتية الإيرانية لتحديد أساليب التدابير المضادة، لا سيما عقب زيادة مكانة إيران بعد

اندلاع حرب أوكرانيا وروسيا، واعتماد الأخيرة على منظومات الأسلحة الإيرانية."

تحويل الأموال

وأوضح أن "تقديرات الشاباك تتحدث عن أن المخابرات الإيرانية تكثف جهودها للإضرار بإسرائيل من عدة محاور، بما فيها الأردن، عقب كشف بنية تحتية لتهريب العبوات الناسفة، وإرسال الأموال لتمويل العمليات المسلحة في لبنان وسوريا وغزة وداخل إسرائيل، الجزء الأكبر منها يمرّ عبر الصرافين والمهربين والوسطاء إلى حماس والجهاد الإسلامي والمنظمات الصغيرة والمنظمات الجديدة مثل عرين الأسود في نابلس ومسلحي مخيم جنين، وتشمل الطريقة التدريجية تحويل الأموال والمساعدة في تهريب الأسلحة والذخائر والتجنيد والتوجيه لكل هجوم، والتشجيع على تنفيذ هجمات إضافية."

وأكد أن "الجهاز الأمني الإسرائيلي يرصد عمل المخابرات الإيرانية بأساليب متنوعة، وفي عدة ساحات لتهريب الأسلحة، وتحويل الأموال، بعدة طرق: أولاها الاستفادة من الوضع غير المستقر في الضفة الغربية، لأسباب سياسية واقتصادية بشكل رئيسي، وضعف السلطة الفلسطينية وأجهزتها الأمنية غير الفعالة، من أجل ضخّ مبالغ كبيرة جدا من الأموال لتمويل الأنشطة والهجمات المسلحة، ومنذ بداية العام أحبط الشاباك أكثر من 300 عملية إطلاق نار، ومحاولات فيلق القدس لتجنيد شبان الضفة الغربية لتنفيذ أنشطة معادية، والتواصل معهم عبر برنامج مشفر وبريد إلكتروني مخصص لجمع معلومات حول أنشطة جيش الاحتلال."

وكشف أن "الطريق الثاني تم تعريفه بأنه "مستهدف" وحساس، ويتضمن أعمالا ملموسة هي محاولات لإنتاج هجمات ضد شخصيات بارزة في إسرائيل، مع اختيار طريقة الجمع على الهدف والتنفيذ واختيار توقيت الهجوم، وهي في تزايد ملحوظ، بجانب المحاولات لتنفيذ هجمات معادية، بالاستعانة باستخبارات كلاسيكية تشمل أساليب تجسس مختلفة ضد إسرائيل، مع وجود بنى تحتية كثيرة ومتنوعة للإيرانيين لجمع المعلومات الاستخبارية في عصر الشبكات الاجتماعية والتقنيات المتقدمة، وجزء من الجهد يهدف إلى جمع قواعد بيانات وشركات مختارة ومناطق جغرافية وقواعد عسكرية وبنى تحتية، وازدياد التجسس على أفراد في إسرائيل." وأشار إلى أنه "في معظم الحالات ضمن إطار التجسس الإيراني، فإن جامعي المعلومات في إسرائيل لا يعرفون أنهم يجمعون معلومات استخباراتية للإيرانيين، وقليل جداً من العملاء يعرفون أن عملهم يخدمهم، ما يشير إلى رغبة إيران في استعادة سيطرتها على المنطقة، وللانتقام من إسرائيل بسبب تصرفاتها ضدها من خلال نقل الأسلحة للخلايا النائمة للمنظمة في إسرائيل من أجل تسليحها لوقت الحاجة، لإيذاء كبار الشخصيات في إسرائيل وضباط الجيش والسياسيين، سواء بغرض الاختطاف أو تحديد أماكن حساسة داخل إسرائيل من أجل إطلاق الصواريخ عليها في زمن الحرب."

فضلا عن ما تقدم، فإن المخابرات الاسرائيلية تتهم إيران بالتركيز على التأثير داخل دولة الاحتلال، وتعميق التوتر فيها، بالتزامن مع تصاعد احتجاجاتها، على خلفية تحريض جامح على شبكات التواصل، وتوزيع المنشورات التي تتضمن محتوى تحريضيا، ولوحات إعلانية معلقة، وطباعة رسائل على القمصان، والأسوأ هو التشجيع المباشر على العنف، تمهيدا لإحداث الفوضى فيها، ما سيزيد من انشغال الحكومة والجهاز الأمني بالمشاكل الداخلية، ويقلّل من الانشغال بإيران ووكلائها، بجانب زيادة نفوذها في الفضاء الإلكتروني لعدة أغراض، أهمها جمع المعلومات الاستخبارية وتعطيل الأنظمة والتجنيد والتنشيط والتحريض.

* * *

تظاهرات في "تل أبيب" تسلط الضوء على علاقات سرية عميقة بين الاحتلال وأريتريا

سلطت الاشتباكات العنيفة التي شهدتها تل أبيب بين مؤيدي ومعارضي النظام في أريتريا، وبين شرطة الاحتلال، الضوء على علاقة دولة الاحتلال الدبلوماسية والأمنية مع أريتريا، رغم أنه على المستوى الدبلوماسي حافظ الاحتلال على علاقات مفتوحة مع أريتريا لمدة ثلاثة عقود.

أمير تيفون المراسل الأمني لصحيفة هآرتس، كشف أن "أريتريا لديها سفارة في دولة الاحتلال، دون وجود سفير دائم فيها، بل هو معين بشكل مؤقت، وفريق صغير بجانبه، وفي الوقت نفسه، لم يكن لدى السفارة الإسرائيلية في أريتريا موظفون على الإطلاق منذ عدة سنوات، رغم محافظتهما على علاقات دبلوماسية منذ التسعينيات، ورغم أن الدكتاتور آسياس أفورقي جعلها واحدة من أكثر الدول انغلاقًا وشمولية في العالم، فقد استمرت إسرائيل طوال فترة حكمه بالحفاظ على العلاقات معها على المستويين الدبلوماسي والأمني." وأضاف في تقريره أنه "في الوقت نفسه، وصل إلى إسرائيل آلاف الأريتريين الذين فروا من بلادهم للهروب من التجنيد القسري في جيش النظام، وفي 2019 رفضت المحكمة العليا الإسرائيلية عريضة تطالب دولة الاحتلال بكشف وثيقة لوزارة الخارجية تتناول حالة حقوق الإنسان في أريتريا. وكان يمكن أن تكون الوثيقة ذات صلة بالنقاش حول وضع اللاجئين الأريتريين في إسرائيل، لكن القضاة اقتنعوا بقرار الدولة، وقدّم هذا القرار من القضاة إشارة نادرة للعلاقة بين إسرائيل والنظام القاتل في أريتريا، لا يعرفها معظم الإسرائيليين."

وذكر أنه "في الماضي، نُشرت مقالات وتحقيقات حول العالم أشارت لوجود قاعدة إسرائيلية على أراضي أريتريا تتعلق بنشاط البحرية الإسرائيلية في مياهها الإقليمية في البحر الأحمر؛ ومنصات التنصت التي تقدم معلومات استخباراتية لإسرائيل عن دول المنطقة، دون أن يؤكد أي مصدر رسمي إسرائيلي هذه المنشورات، فيما هدد الحوثيون المؤيدون لإيران في اليمن في 2017 بمهاجمة القواعد السرية التي يفترض أن إسرائيل تديرها في أريتريا بالصواريخ." وأشار إلى أن "إسرائيل دعمت في الماضي إثيوبيا فعليا عندما حاربت ضد استقلال أريتريا، لكن هذا التاريخ لم يضر بالتعاون معها بعد قيام الدولة، ووصف تقرير لوزارة الخارجية الأمريكية واقعا صعبا فيها، بما في ذلك اختفاء المدنيين والتعذيب والعقوبات القاسية بشكل خاص من قبل النظام تجاه معارضيه، أما النظام القضائي فليس مستقلاً، بل إنه تابع مباشرة لأفورقي، ويستخدم جيشها الأطفال كجنود، وفرض الاتحاد الأوروبي عقوبات عليها في 2021 بعد انتهاكه المستمر لحقوق الإنسان." وأوضح أن "أريتريا ودولة الاحتلال أقامتا العلاقات الدبلوماسية في مايو 1993، وتمتاز بالتعقيد بسبب علاقة الاحتلال بإثيوبيا خلال حرب الاستقلال الأريترية، لأن إثيوبيا طرف في الصراع العربي-الإسرائيلي الأوسع، وامتداد له، فيما أيدت معظم الدول العربية انفصال أريتريا عن إثيوبيا."

واعتبر أن عدد السكان المسلمين الكبير إلى حد ما بنسبة 36 بالمئة هو وسيلة لضمان بقاء البحر الأحمر تحت سيطرتها، ولهذا السبب عقدت إسرائيل تحالفا مع إثيوبيا للاستفادة من الشريط الساحلي الطويل لأريتريا الممتد على مسافة 1080 كيلومترا. وقد رأت إسرائيل أن القوات المتمردة في أريتريا امتداد للعالم العربي كونها مدعومة منها، وخشيت أن تقوم بعد استقلالها بمنع السفن الإسرائيلية من المرور عبر البحر الأحمر، وزادت المساعدات الإسرائيلية للحكومة الإثيوبية، ودربت

قواتها، وقد وصل وفد عسكري إسرائيلي من 100 رجل إلى إثيوبيا. وبحلول 1967، سيطر الجنود الإثيوبيون الذين دربهم مستشارون إسرائيليون على جزء كبير من أريتريا.

لقد وصلت علاقة أريتريا والاحتلال إلى مستويات متقدمة بإقامتهما علاقات أمنية، وإقامة قواعد عسكرية للاحتلال في أريتريا، تشمل محطة تنصت على جبل أمبا سوارا ومراسي في جزر دالاك في البحر الأحمر، رغم أن مجلس الأمن الدولي فرض حظرا على الأسلحة وعقوبات أخرى على أريتريا، وفي يونيو 2016، انتهت إسرائيل من بناء محطة تنصت على جبل أمبا سافارا، لأغراض مراقبة النشاط البحري والجوي في البحر الأحمر، خاصة للإيرانيين، فضلا عن استخدام الأقمار الصناعية. وفي تموز/ يوليو 2020، تم تعيين إسماعيل الخالدي سفيرًا لإسرائيل في أريتريا، ليصبح أول سفير بدوي يخدم الاحتلال، مع أن أريتريا تضم جالية يهودية، معظمها في العاصمة أسمرة. وبين 2006 و2012، تسلل 35 ألف منهم إلى إسرائيل عبر السودان ومصر، ومع الانتهاء من بناء السياج على حدود مصر أواخر 2012 توقفت هذه الظاهرة بشكل شبه كامل.

* * *

اتهامات دولية للاحتلال بالفصل العنصري.. ودعوة للانسحاب من الأراضي الفلسطينية

تواصل دولة الاحتلال سياستها العدوانية ضد الشعب الفلسطيني، الأمر الذي يدفع المنظمات الدولية لتوصيف هذه السياسة بأنها نموذج جديد من الفصل العنصري، واعتبار الاحتلال غير قانوني، والتوصية بالانسحاب الفوري وغير المشروط للجيش والمستوطنين، وإلغاء جميع القوانين التمييزية، وحل "الإدارة المدنية" في الضفة الغربية. وكشف دانيال أديلسون مراسل صحيفة يديعوت أحرونوت في نيويورك، عن "تقديم المبعوث الخاص للأمم المتحدة المعني بدراسة حقوق الإنسان للفلسطينيين، مايكل لينك، نتائج دراسة أجريت حول الأراضي الفلسطينية المحتلة للمنظمة الدولية استعدادا لجلسة الاستماع في محكمة العدل الدولية." وقال أديلسون في تقرير ه إن "نتائج الدراسة تنص على أن إسرائيل تنتهك القانون الدولي والحقوق المدنية، وتعتمد أساليب الفصل العنصري"، ما يجعل التقرير واحدا من أكثر التقارير شمولا حول الاحتلال وإنهاء الاستعمار وتقرير المصير التي نشرتها الأمم المتحدة على الإطلاق. وأضاف، أن "التقرير الذي جاء في 107 صفحات، وتم إعداده بالتعاون مع جامعة إيرلندا في غالواي، ينصّ على أن الاحتلال غير قانوني، ويدعو إلى الانسحاب الكامل والفوري وغير المشروط للقوات الإسرائيلية والمستوطنين، وإلغاء جميع القوانين التمييزية، وحل الإدارة المدنية." وبحسب أديلسون، فقد "قدم التقرير للجنة إعمال الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني (CEIRPP) قبل تقديمه للجمعية العامة، واستغلها العديد من أعضائها لانتقاد إسرائيل."

وقال ممثل كوبا بيدرو بيدروسو: "إننا أمام عملية تطهير عرقي، والأمم المتحدة لا تتحدث عن ما يحدث في الأراضي الفلسطينية"، مستشهدا بالزيارة الأخيرة التي قام بها عمدة مدينة نيويورك، إريك آدامز، لإسرائيل كمثال على الانتقادات المحدودة التي تتلقاها من زعماء العالم."

وينضم التقرير الجديد إلى سلسلة من تقارير الأمم المتحدة الصادرة في الفترة الأخيرة التي انتقدت الاحتلال.

وفي تشرين الأول/ أكتوبر 2022 نشرت لجنة التحقيق نيابة عن مجلس حقوق الإنسان للأمم المتحدة، وتم تعيينها بعد عملية "حارس الأسوار"، تقريرا كتب فيه أعضاؤها أن هناك أساسا معقولا للاستنتاج في ما يتعلق بعدم شرعية الاحتلال الإسرائيلي

للأراضي الفلسطينية وفقا للقانون الدولي، باعتباره احتلالا دائما، وبسبب سياسة الضم الفعلية التي ينتهجها الاحتلال، وأشارت إلى أن تصرفاته قد تعتبر جريمة حرب بموجب القانون الدولي.

وفي آذار/ مارس 2022، قدمت لجنة خاصة تابعة للأمم المتحدة تقريرا خلص إلى أن الوضع في الأراضي المحتلة يصل إلى مستوى الفصل العنصري، ويشير إلى مصادرة الأراضي، وحرمان سبعة ملايين لاجئ فلسطيني من حق العودة لأراضيهم، وخلص إلى أن الاحتلال يدير الأراضي الفلسطينية المحتلة في ظل نظام من التمييز العنصري والفصل العنصري المنهجي.

وفي ذات السياق نقل إيتمار آيخنر المراسل السياسي لصحيفة يديعوت أحرونوت، عن وزيرة التعاون الدولي والتنمية البلجيكية كارولين غانز، أن "الإسرائيليين محوا قرى فلسطينية بأكملها من الخريطة." وبسبب ذلك، فإنه "تم استدعاء السفير البلجيكي لدى تل أبيب جان لوك بودسون، لتوبيخه بوزارة الخارجية، فيما قدمت سفيرة الاحتلال لدى بروكسل عيديت روزنزفايغ رسالة احتجاج حادة لوزارة خارجيتها." وأضاف في تقرير ترجمته "عربي21 "أن "الوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة لم يعد مستداما، فقد محيت قرى فلسطينية بأكملها من على الخريطة على يد الإسرائيليين، وأصبحت فترات التصعيد العنيف أقصر مقارنة بالماضي، لكنها متكررة أكثر فأكثر، ونتيجة لذلك، لم يعد لدى الفلسطينيين مجال للتنفس، وقد أصيب وقتل المزيد من الفلسطينيين بسبب أعمال العنف منذ بداية العام مقارنة بالعام 2022 بأكمله."

وهي ليست المرة الأولى التي تنتقد فيها الوزيرة البلجيكية كارولين غانز، الاحتلال الاسرائيلي، فقد كتبت خلال العدوان الإسرائيلي الأخير على مخيم جنين "منزل وحديقة"، أن "الغارات الجوية والعملية البرية الإسرائيلية قد تشكل جرائم حرب".

وفي آب/ أغسطس أدانت تدمير مدرسة فلسطينية في قرية عين سامية بالقرب من رام الله، وكتبت أن بلجيكا ستطلب توضيحات من إسرائيل"

* * *

الاحتلال يدرس خفض سن تصاريح العمل في إسرائيل إلى 25 عاما

ترجمة: محمود مجادلة. موقع عرب 48

تدرس أجهزة الأمن الإسرائيلية زيادة عدد تصاريح العمل التي تصدرها سلطات الاحتلال للعمال الفلسطينيين من سكان الضفة الغربية المحتلة، بحسب ما ذكر موقع "واللا" الإسرائيلي، اليوم الإثنين، مستهدفة شريحة الشباب. وتبحث قيادة أجهزة أمن الاحتلال، وفقا للتقرير، إمكانية خفض سن العزّاب الفلسطينيين الذين تسمح لهم بالحصول على تصريح عمل في مناطق الـ48 من 27 إلى 25 عاما، ما قد يسمح لأكثر من 10 آلاف شاب فلسطيني بالحصول على تصريح.

وأشار التقرير إلى أن مساعي قيادة أجهزة الاحتلال الأمنية في هذا الشأن، تأتي في إطار سياسة التفريق التي تنتهجها بين قطاع غزة المحاصر تحت قيادة حركة حماس، والضفة الغربية المحتلة تحت قيادة السلطة الفلسطينية. ويرى مسؤولون في أجهزة أمن الاحتلال، ضرورة منح فسحة من "الأمل لجيل الشباب الفلسطيني في الضفة الذين فقدوا من كرامتهم ومكانتهم بسبب معدلات البطالة المرتفعة"، في سياق السياسة الأمنية لمواجهة عمليات المقاومة في الضفة.

وأشار التقرير إلى أن أجهزة أمن الاحتلال كانت قد أقدمت على خطوة ممثالة قبل نحو عامين، بحيث خفّضت حينها سن العزّاب الفلسطينيين الذي يمكنهم الحصول على تصريح عمل في إسرائيل من 30 إلى 27. كما خفّضت سلطات الاحتلال حينها، سن المتزوجين الذي يمكنهم الحصول على تصريح عمل في مناطق الـ48 إلى 22 عاما، وذلك بمصادقة المستوى السياسي حينها، بقيادة وزير الأمن السابق، بيني غانتس. وأشادت أجهزة الاحتلال الأمنية بهذه الخطوة آنذاك، باعتبارها ناجعة واعتبرت أنها "أبقت آلاف الفلسطينيين بعيدًا عن دائرة الإرهاب والعنف وأدخلتهم إلى سوق العمل مما خلق لديهم 'ثمن' للخسارة."

ويشدد مسؤولون في أجهزة أمن الاحتلال على أنه "في الفترة التي تدفع فيها حركة حماس للإرهاب (على حد تعبيرهم) وتحاول السلطة الفلسطينية وقفه وتكثف جهودها لفرض القانون والنظام، فمن الصواب تعزيز إجراءات بناء الثقة." ويعتقد المستوى الأمني في إسرائيل أن "السياسة المدنية الإسرائيلية أحدثت تغييرًا إيجابيًا مماثلًا في الوضع الاقتصادي في العامين الأخيرين في قطاع غزة كذلك، بعد الزيادة التدريجية لعدد العمال إلى أكثر من 18 ألف عامل فلسطيني."

ونقل "واللا" عن مسؤولين في أجهزة أمن الاحتلال أن "البطالة بين الفلسطينيين انخفضت بنسب قليلة، لكنها أعطت أملا في الشارع الفلسطيني، وتزامنت مع مشاريع لتحسين البنية التحتية، مما خلق تحولات إيجابية لم نشهدها منذ سنوات." علما بأن معظم مشاريع البنية التحتية التي تم التفاهم حولها عبر الوسطاء الدوليين، لم تر النور ولم تدخل حيّز التنفيذ، ولا تزال المشاكل المركزية قائمة في مجال البنية التحتية والطاقة والمياه والاقتصاد الفلسطيني سواء في الضفة أو غزة. وادعى الموقع أن "حماس معنية بزيادة حصة العمال الغزيين الذين يعملون في إسرائيل"، مشيرا إلى أن جيش الاحتلال يرفض ذلك حاليا، في ظل معارضة الشاباك الشديدة لزيادة حصة عمال غزة "حتى يتم حل قضية الأسرى والمفقودين."

ووفقا لأجهزة أمن الاحتلال فإن حماس مهتمة بزيادة المنحة القطرية كذلك، الأمر الذي دفع مسؤولين في الحركة إلى طرح فكرة العودة إلى المظاهرات على طول السياج الأمني الفاصل على مناطق الـ48. وقدر مسؤولون في أجهزة الأمن الإسرائيلية أن "حماس ستنفذ عمليات محدودة للغاية للتنفيس عن التوتر، لكنها لن تقوم بأعمال عدوانية من شأنها الإضرار بخروج العمال ومشاريع تحسين البنية التحتية للمواطنين."

* * *

تقرير: محافظ بنك إسرائيل غير معني بولاية ثانية

ذكر تقرير إسرائيلي، صباح اليوم، الإثنين، أن محافظ بنك إسرائيل، البروفيسور أمير يارون، يعتزم الإعلان في وقت لاحق، اليوم، أنه لن يسعى لولاية ثانية، وبالتالي سينهي منصبه في تشرين الثاني/ ديسمبر المقبل. وذكر التقرير الذي أوردته إذاعة الجيش الإسرائيلي، أن كبير الاقتصاديين في بنك هبوعليم والمحاضر الكبير في جامعة تل أبيب، البروفيسور ليو ليدرمان، هو أحد أبرز المرشحين لخلافة يارون في المنصب.

في المقابل، نفى بنك إسرائيل التقرير الذي أوردته إذاعة الجيش، وأكد مجددا أن يارون سيتخذ قراره المتعلق بتمديد ولايته في الفترة ما بين أيلول/ سبتمبر الجاري وتشرين الأول/ أكتوبر المقبل. وجاء في تعليق مقتضب صدر عن بنك إسرائيل وتداولته

وسائل الإعلام الإسرائيلية، أن "التقرير الذي بثته إذاعة الجيش هذا الصباح بأن المحافظ سيصدر قراره اليوم بشأن تمديد ولايته غير صحيح." وأضاف بنك إسرائيل أن المحافظ سيصدر قراره بشأن تمديد ولايته "في موسم الأعياد (اليهودية)"، الذي يبدأ في 15 أيلول/ سبتمبر بـ"رأس السنة" العبرية وينتهي في عيد "العرش" في الفترة بين 25 أيلول/ سبتمبر و6 تشرين الأول/ أكتوبر.

كما نفى البروفيسور ليو ليدرمان التقرير وقال: "لم يكن هناك أي نوع من التواصل معي بخصوص منصب محافظ بنك إسرائيل. في الوضع الراهن لست مهتمًا بالمنصب، وأريد مواصلة عملي في جامعة تل أبيب وبنك هبوعليم." وأوصى ليدرمان، في تصريحات نقلتها صحيفة "ذي ماركر"، بأن "تبذل الحكومة قصارى جهدها حتى يستمر المحافظ الحالي أمير يارون في العمل كمحافظ لبنك إسرائيل."

وفي العام 2013، اختار رئيس الحكومة الإسرائيلية آنذاك، بنيامين نتنياهو، ووزير ماليته حينها، يائير لبيد، ليدرمان، ليحل محل محافظ بنك إسرائيل المنتهية ولايته، ستانلي فيشر، لكن ليدرمان قرر سحب ترشيحه. وكانت مسألة تمديد ولاية محافظ بنك إسرائيل، يارون، لفترة ثانية تلوح في الأفق ومثارا للتساؤل في الأسواق المالية منذ أشهر، وذلك في ظل الهجوم الذي تعرض له من قبل مسؤولين في حكومة نتنياهو.

وواجه يارون انتقادات حادة على خلفية موقفه من حكومة نتنياهو لـ"إصلاح" الجهاز القضائي الإسرائيلي، التي يرى أن لها "تداعيات اقتصادية سلبية"، محذرا من "إضعاف استقلالية المؤسسات في إسرائيل." كما تعرض يارون إلى هجوم حاد من قبل الائتلاف على خلفية الزيادات الحادة في أسعار الفائدة منذ نيسان/ أبريل 2022، والتي تأتي لمكافحة التضخم، والتي عززت أرباح البنوك بينما أضرت بأصحاب القروض الإسكانية.

وفي وقت لاحق من يوم الإثنين، سيتخذ يارون ولجنة السياسة النقدية في البنك، قرارا جديدا بشأن أسعار الفائدة، علما بأنه كان قد أبقى عليها دون زيادة في قراره الأخيرة. وأظهر مسح أجرته وكالة "رويترز" أن 15 من 16 اقتصاديًا يتوقعون بقاء سعر الفائدة عند 4.75%، في أعقاب تراجع معدل التضخم إلى 3.3% في تموز/ يوليو الماضي. وفي التعاملات المبكرة، اليوم، تراجع الشيكل 0.3% إلى 3.805 مقابل الدولار، وهو أضعف مستوى له منذ آذار/ مارس 2020.

* * *